جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية التربية
قسم اللغة العربية

النصب على المعنى في النحو العربي

– مقاربة تداولية –

رسالة تقدمت بها الطالبة

آية حميد طالب

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / اللغة

بإشراف

أ. م. د. عبد الزهرة عودة جبر

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾

صدق اللَّهِ العليّ العظيم

سورة يونس: ٥٨.

إقرار المشرف

أشـهد أنَّ إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـــ((**لنصـــب علـــى المعنـــى فـــي النحـــو العربـــي – مقاربـــة تداوليـــة**)) التـي قـدّمتها الطالبـة **(آيـــة حميـــد طالـــب)** قـد جـرت بإشـرافي فـي قسـم اللغـة العربيـة كليـة التربيـة بجامـعة ميـــسان وهـي جـزء مـن متطلبـات نيل شهـــــادة الماجـستير في اللغـــة العـــربية وآدابـها/ لغة.

التوقيع:

الاسم: أ.م . د. عبد الزهرة عودة جبر

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

بناءً على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

رئيس قسم اللغة العـربية

التاريخ: / / ٢٠٢٢م

الإهداء

إليكَ...

أنت الراوي والرواية، وأنت العربي والعربية المحض

إليكَ

وأنت تُهدى إلى الكتب

لا هي تُهدى إليك

يا صاحب الزمان...

إلى والدي العزيز الذي نَصب لي طريق العلم والإيمان.

إلى والدتي التي أرى في عينيها شعاع الرجاء وعزم الأمل. والتي طالما أضمرت لي في جوف الليل دعوة خالصة.

إلى العزيز الذي يكملني ، الذي كون معي حروف الرسالة خطوة خطوة .فكان نعم العون والدافع.

إلى من لهم بين طيات القلب ذكريات لا تُنسى... أخوتي وصحبي...

شكر وتقدير

ربّ أوزعني أن أشكُر نعمتك التي أنعمتَ عليَّ وعلى والديَّ ، وأن أعمل صالحاً ترضاه. والحمد لله الذي بنعمته تَتِم الصَالحات، فله الحمد في الأولى و الآخرة.

فبعد إن استوت هذه الرسالة على سوقها، أتوجه بشكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور (عبد الزهرة عوده جبر) الذي أشار عليَّ بموضوعها الجاد، وتفضل بالإشراف عليها إلى أن خرجت إلى النور. فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم المناقشة العلمية لهذه الرسالة. كما أقدم الشكر الجزيل إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين لم يقصروا في إسداء النصح والتوجيه فكانوا خيرَ عونٍ ومرشدٍ.

وقد قال الرسول الكريم . ﷺ . ((من أتى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فاشكروه حتى تعلموا أن قد كافأتموه)) ولهذا أقدم شكري الجزيل إلى كل من قدم عونا حتى ولو كان قليلاً، فلهم مني كل العرفان.

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – د
التمهيد: الإعراب في النحو العربي بين العامل والبعد التداولي	١ – ١٩
الفصل الأول: المنصوب في سياق الفعل الكلامي	٢٠–٤١
المدخل	٢١
المبحث الأول: أسلوب الأمر والنهي	٢٦ – ٣١
المبحث الثاني: أسلوب التحذير والإغراء	٣٢–٣٦
المبحث الثالث: أسلوب النداء	٣٧–٤١
الفصل الثاني: المنصوب في سياق الموقف القضوي	٤٢ – ٦٨
المدخل	٤٣
المبحث الأول: أسلوب التعجب	٤٩ –٥٤
المبحث الثاني: أسلوب المدح والذم	٥٥–٦٢
المبحث الثالث: أسلوب التأكيد والتمني والترجي	٦٣–٦٦
الفصل الثالث: المنصوب على معنى الجهة	٦٧ – ١٠٥
المدخل	٦٨
المبحث الأول: المفاعيل	٧٣ – ٨٩
المبحث الثاني: أسلوب الاستثناء	٩٠– ٩٤
المبحث الثالث: الحال والتمييز	٩٥–١٠٥
الخاتمة	١٠٦– ١٠٩
المصادر والمراجع	١١٠ – ١٢٢
الملخص باللغة الإنجليزية	

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد رسول الله وخاتم النبيين وعلى آله وصحبه المنتجبين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعدُ، تنطلق هذه الدراسة الموسومة بـ (النصب على المعنى في النحو العربي . مقاربة تداولية) من مقاربة مجموعة من الأسماء المنصوبة في النحو العربي مقاربة تداولية، نسعى فيها إلى إبراز التحليل التداولي لدى النحويين العرب في معالجة الكثير من الحالات التي تأتي فيها الأسماء منصوبة من دون وجود عامل أحدث ذلك النصب.

وليس المقصود من الدراسة أنْ نُثبت قيام النظرية النحوية على البعد التداولي وأطّراح مفهوم العامل؛ لأنّ هذا المفهوم هو عماد النظرية النحوية وعليه تأسّستْ، بل ما تركّز عليه الدراسة معالجة النحويين لكثير من الأسماء المنصوبة التي لا تنطبق عليها نظرية العامل مع إقرار النحويين بذلك، ولكنّهم يسعون جاهدين إلى تقدير عامل يُصرّحون بوجوب إضماره وأنّه لا يمكن أن يظهر، وفي الوقت نفسه نجدهم في المواضع نفسها يستحضرون السياقات التداولية التي تُقال فيها الجملة من أجل تبيان المعنى الذي يقود إلى نصب الأسماء.

وتسعى هذه الدراسة إلى:

- إبراز آراء النحاة الأوائل في معالجتهم للمنصوبات بعيدا عن العامل وإنما يذكرونه لأجل التمثيل وتقريب الفكرة للأذهان.
- التركيز على نصوص النحاة الأوائل التي فيها بيان قضية النصب على قصد المتكلم لا على العامل.
- معالجة النحاة لتلك المنصوبات معالجة خاضعة للبعد الاستعمالي.

- بيان التعقيد المصاحب لتقدير العامل، وما له من تكلف وإبعاد للجانب اللغوي عن موضعه المعتاد.
- إرجاع النصب إلى المعنى الذي يود المتكلم إبرازه من خلال تحققه بالفعل الكلامي، في ضوء موقفه من القضية، أو من خلال جهة الحدث الفعلي الذي يود بيانه.

وبناءً على ذلك فقد قُسِمت هذه الرسالة إلى تمهيد وثلاثة فصول مقفاة بخاتمة:

- **التمهيد:** وعنوانه (الإعراب في النحو العربي بين العامل والبعد التداولي) وقد أبرزتُ فيه البعد التداولي للإعراب في تحليلات النحويين الأوائل أمثال (الخليل وسيبويه والفراء وغيرهم) ممن كانت نظرتهم إلى اللغة نظرة واعية تراعي الاستعمال الفعلي للغة، ولا تُهمل المتكلمين ومقاصدهم في بناء المعاني المراد إيصالها إلى المخاطبين.

- **الفصل الأول:** وعنوانه (المنصوب في سياق الفعل الكلامي) والفعل الكلامي كما هو معلوم هو إنجاز المتكلم بنطقه للجملة فعلا واقعيّا يترتب عليه إحداث أثر في المتلقي، كأن يحقق الإخبار أو الأمر أو النهي أو التحذير أو النداء أو غير ذلك. بمعنى أن هناك علاقة تربط بين المتكلم والمخاطب تبدأ من المتكلم وتنطلق نحو المخاطب.

وقد قُسِم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، درسننا في المبحث الأول أسلوب الأمر والنهي، أما المبحث الثاني فكان لأسلوب التحذير والإغراء. والمبحث الثالث كان لأسلوب النداء.

- **الفصل الثاني:** وعنوانه (المنصوب في سياق الموقف القضوي) والمقصود بالموقف القضوي هو الموقف الذي يُتخذ من فحوى الخطاب، فالعلاقة هنا تكون بين المتكلم وفحوى خطابه، كأن يكون موقفه متعجبا أو متمنيا أو مترجيا أو مؤكداً أو أن يبدي رأيه في موقف ما كأن يمدح أو يذم. وعلى هذا الأساس قُسِمَ الفصل على ثلاثة مباحث، فالأول درسنا فيه أسلوب التعجب، والثاني لأسلوب المدح والذم، والثالث لأسلوب التأكيد والتمني والترجي. مع

ملاحظة الاعتبار نفسه في نظرة النحويين للعامل، ومضمون الجملة، واستحضار البعد التداولي في التحليل النحوي لديهم.

– **الفصل الثالث:** وعنوانه (المنصوب على معنى الجهة) والمقصود بالجهة الكيفية التي ينقل بها المتكلم الحدث إلى المخاطب؛ كأن يقوم بتبيان وقوع الحدث أو تخصيصه أو تعليل وقوعه أو تبيان هيأة وقوعه، فالمفاعيل والاستثناء والحال والتمييز تعبيرات شكلية عن الجهة. وقد قُسِم الفصل على ثلاثة مباحث أيضا، فالمبحث الأول درس المفاعيل خلا (المفعول به) لأنه من المنصوبات التي يكون أثر العامل فيها واضحاً. أما المبحث الثاني فقد درستُ فيه أسلوب الاستثناء، والمبحث الثالث تناولت فيه الحال والتمييز.

أما المنهجية التي اتبعتها في الكتابة فكانت تبدأ بتقديم تعريف وملخص عن كل منصوب، مع تبيان عامل النصب إن كان ظاهراً وتوجيه النحاة له إن كان مقدراً، مع تبيان أوجه الخلاف فيه. ثم بيان أثر تقدير ذلك العامل وما يؤدي إلى تغيير في المعنى المراد إيصاله ومن ثَمَّ بيان رأي النحاة الأوائل الذين كانت نظرتهم تراعي الاستعمال الفعلي للكلام، وبعد ذلك تقديم ما يراه الطرح التداولي وتقريبنا لرأي النحاة الأوائل له. مستنتجةً أنه منصوب على المعنى الذي يقصده المتكلم لا على العامل النحوي مستندة إلى نصوص نحوية صريحة.

ولعلَّ شح المصادر المتطرقة لهذا الموضوع، كان من أبرز المشكلات التي واجهتها الباحثة. باستثناء ما وجدته من آراء للخليل في كتابه الجمل في النحو، و (الكتاب) لسيبويه، و(معاني القرآن للفراء)، و(شرح المفصل) لأبن يعيش، و(شرح الرضي على الكافية). أما من المصادر الحديثة فقد أسعف الباحثة كتب الدكتور تمام حسان و(كتاب تطبيقات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها للدكتور صاحب أبو جناح، وكتاب الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه للدكتور إدريس مقبول) كونهن من الكتب التي تعطي تفسيرا معنويا لبعض الحالات الإعرابية المختلف عليها عند النحاة . ومن الرسائل (المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر لخلدون الحنطي) ورسالة

(التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي لـ تيسير هارون النوافلة).

ولا تدعي الباحثة أنها تقدم تفسيراً تداوليا متكاملاً للأسماء المنصوبة في اللغة العربية؛ ولكنها محاولة تسعى فيها الباحثة إلى التيسير وإزالة التكلف والتقدير الذي يسببه العامل، وما يؤدي إلى إرباك في النص النحوي وإرباك للمتعلم، ليكون المعنى والقصد الاستعمالي هو وراء عملية إحداث النصب في بعض المنصوبات. وأخيراً أسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة لتكون ثمرة من ثمار المؤلفات والرسائل التي أكتُتِبت في العربية، وأن ينتفع بها الباحثون والدراسون ومن سلك سبيل العلم وتيسير العربية.

وكما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الوافر لأستاذي الفاضل الذي اقترح عليّ موضوع الدراسة وتكفّل بالإشراف على هذه الرسالة الدكتور (عبد الزهرة عودة جبر) وعلى ما بذله من جهد في متابعة هذه الرسالة، وتصويب الأخطاء والاسترفاد بالآراء والدعم بالمصادر، فكان مثال الأب والمعلم الحاني والمرشد المثالي في إسداء النصح والإرشادات، وتقديم كل ما يلزم لهذه الرسالة حتى اكتملت بالصورة التي أرجو أن تنال القبول والرضا والإفادة.

الباحثة

التمهيد

التمهيد

الإعراب في النحو العربي بين العامل والبعد التداولي.

أولى العربُ الأوائل أهمية بالغة للإعراب، إذ لم تنل ظاهرة نحوية باهتمام النحاة – قديما وحديثا – مثلما نالته ظاهرة الإعراب . فمنذ الطلائع الأولى للنحاة وهم مشغولون به؛ بحكم ارتباطه بالنص القرآني المقدس. فأصبح حكم تعلم الإعراب من الواجبات الشرعية؛ لأنه من أهم الوسائل لفهم النصوص الشرعية، وما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب[١]، قال ابن السراج الشنتيريني: ((إنَّ الواجب على من عُرِفَ أنه مخاطب بالتنزيل، مأمورٌ بفهم كلام الرسول (ص) غير معذورٍ بالجهل بمعناهما، غير مسامح في ترك مقتضاهما، أن يتقدم فيتعلم اللسان الذي أنزل به القرآن، حتى يفهم كتاب الله وحديث رسول الله (ص) إذ لا سبيل إلى فهمها دون معرفة الإعراب))[٢]. فالنشأة الأولى لعلم النحو ارتبطت بحكم تعلّمه وتعليمه؛ كونه ((من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيزَّ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد))[٣].

فأصبحت ظاهرة الإعراب تحتل مساحة كبيرة من التفكير النحوي، بحكم تواتر استعمالها عِبر العصور، وكذلك بحكم إذعانها لقوانين الإقتصاد الأدائي عبر اختزال السياق وعبر المجاز في الحذف، وبهذا قد غدا الإعراب لفظا مشكلا تتجاذبه معانٍ لا يمكن تحديد مقاسمه داخل الحقل الدلالي المشترك، فقد يُطلق اللفظ فَيُقصَد به الخاصية التي للعربية [٤]، فيكون حده:

---

(١) ينظر: الإعراب والمعنى، محمد بن حماد القرشي: ٢٠١.

(٢) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، محمد بن عبد الملك السراج الشنتريني : ٢١-٢٢.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، العلامة أحمد بن فارس بن زكريا:٤٣.

(٤) العربية والإعراب، عبد السلام المسدي: ٦٤.

هو ((التكلم بالعربية تقول: "أعرب الرجل " إذا تكلم بالعربية))[١].

حتى إنهم ليسمونه علم العربية، أي: العلم الذي يُعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه، أو التكلم بالعربية[٢].

وقد يُستعمل لفظ الإعراب فيتجه إلى القصد فيكون حده: ((الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة... وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبينه وإيضاحه، أعرب بحجته أي أفصح بها))[٣].

وقد يطلق الإعراب ويراد به " ما أختلف آخره به " يقول ابن الحاجب: ((الإعراب ما أختُلِف آخره به ، ليدل على المعاني المعتورة عليه))[٤].

وقد يطلق ويراد به تغير أواخر الألفاظ صوتيا أو مقطعيا عند خروجه من المخزون المعجمي وولوجه الكلام المؤلف أقوالا [٥]، فيكون حده: ((تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة))[٦].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد من مجاذبات المصطلح، إنما يزداد تشعبا وتفرعا كلما حاولنا تتبع المقاصد وتبيانها ، بحسب مراتب القول ومقتضيات السياق. الأمر الذي أدى بالنحاة إلى الاختلاف في حقيقة الإعراب. هل هي مرتبطة في الأصل باللفظ أو بالمعنى؟

مما جعل قضية الإعراب وأثرها في المعنى من القضايا التي شغلت العلماء، وذهبت آراؤهم فيها مذاهب شتى فمنهم من يرى أهمية الإعراب وأثره في المعنى، ومنهم من لا يرى

(١) منحة الوهاب في شرح ملحة الإعراب، يوسف منصور الصلاحي: ٥٢.
(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ١٩.
(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادة (عرب): ٢٩١.
(٤) شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر: ٥٦-٥٧.
(٥) العربية والإعراب: ٦٤.
(٦) منحة الوهاب في شرح ملحمة الإعراب : ٥٢.

أهمية له في الجملة؛ وإنما يأتي من باب تزيين الجملة أو تعاقب الحركات لا غير. الأمر الذي جعل النحاة ينقسمون إلى اتجاهين في علاقة الإعراب وأثره بالمعنى:-

الاتجاه الأول: ينكر أي دور للإعراب في المعنى:

يرى أن الحركات الإعرابية لا تبيّن عن المعاني، ولا صلة لها به ، وخير من يمثل هذا الاتجاه من القدماء وينفرد به قطرب محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ) ، إذ يرى أن الحركات الإعرابية وجُدت في الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض، وحجته في ذلك أن الوقوف على كل كلمة بالتسكين يؤدي إلى البطء في الكلام ، فيقول: ((وإنما أُعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقوف، والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا، أمكنهم التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام))[1].

الاتجاه الثاني: - يرى أن للإعراب دوراً في المعنى:

فلم يكن اهتمام النحاة الأوائل بعلاقة المعنى بالإعراب في ذلك الوقت المبكر من تاريخ الدرس اللغوي العربي هامشاً محضاً على متن القواعد التي وضعوها، بل ضرورة اقتضاها وعيُهم ؛ بأن هذه العلاقة نشاط يفضي إلى آفاق معرفية متشعبة، فلقد أوصى النحاة بأن يُراعى المعنى في الإعراب، فلا يقدّر الإعراب إلّا بما يقتضيه المعنى؛ لأن الإعراب إنما يقع لإيضاح المعاني وبيان الاختلاف فيما بينها، إذ يرى متبنوه أن للعلامة الإعرابية دوراً في الوقوف على الدلالة، وأنه لولا الحركات الإعرابية ما أمكن التمييز بين المعاني كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وهو موقف الكثير من علماء العربية القدامى، فقد ذهب ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) إلى أن الله عَزّ وجَلّ امتن على العربية بأن جعل الإعراب فيها زينة، وحلية، قال: ((ولها " الإعراب" الذي جعله الله وَشيا لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال

(١) الإيضاح في علل النحو، ابو القاسم الزجاجي : ٧٠.

بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلّا بالإعراب))[١].

ويجيب أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) عن السؤال: لمَ دخل الإعراب في الكلام؟ بقوله: ((إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جَعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمر على أن الفعل واقع به... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني))[٢].

ويقول الرماني (ت ٣٨٤هـ): ((ولا تنظر إلى ظاهرة الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع عنه صواب الكلام من خطئه))[٣].

وذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى ما ذهب إليه ابن قتيبه والزجاجي والرماني، إذ يدعو إلى أن يكون تقدير الإعراب على سمة تفسير المعنى، فإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، ينبغي أن يُتقبل تفسير المعنى على ما هو عليه، ويُصحَّح طريق الإعراب.

فيرى أنَّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ فيقول: ((الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الأخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستُبهم أحدهما من صاحبه))[٤].

(١) تأويل مشكل القرآن، أبن قتيبة، شرح السيد احمد صقر: ١٤.
(٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٩-٧٠.
(٣) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه :٢٥٢.
(٤) الخصائص، ابو الفتح عثمان ابن جني :٣٥/١.

ويرى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أنّ ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها))[١].

فالوظيفة الدلالية للإعراب تتمثل في المعنى فهي تؤدي دوراً كبيراً في المعنى، لا تقل قيمته عن قيمة أصوات الكلمة، أو حروفها في تحقيق معنى الجملة الدلالي[٢].

فدراسة النحو كانت تقوم على الملاحظة والاستقراء، إذ درس الأوائل علامات الإعراب، ولاحظوا مواضع الثبوت والحذف والتغير واللزوم، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى مرحلة التقعيد والتماس الأسباب والعلل، والربط بين الأشباه والنظائر بقوانين عامة وعلل جامعة وأحكام مطردة، فظهر عندهم التفسير الدلالي الذي يقوم على نظرية العامل لتفسير ظاهرة الإعراب[٣]. لذلك قالوا: ((هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))[٤]. وما هذا القول إلا نتيجة لتطور فكرة العامل عند النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، إذ تطورت أساليبهم في صوغ قواعد النحو، اعتقادا منهم أن العوامل هي التي تفسر العلاقات النحوية بين الألفاظ داخل التراكيب، وعلى أساس هذه النظرية بُنيت أصول النحو وفكرة الإعراب التقديري والمحلي، فأصبحت هذه النظرية ذات مفهوم مركزي محوري. مستندةً إلى المفاهيم والمبادئ العامة المستخلصة من الظواهر الطبيعية للأشياء والأحداث المتمثلة في أن لكل أثر لابد من مؤثر وأنَّ لكل حدث لابد له من محدث وأن كل عمل لابد له من عامل، فكان بحث النحاة في كل الأبنية المجردة عما يمكن أن يعد عاملا (كالسبب للعلامة) ،أو (كالسبب للمعنى) ،أو(كالعلة المؤثرة) ، فيما يتعلق بها من معانٍ ويولد من دلالات، فاصطلحوا على أن الفعل هو العامل في الفاعل، وأنه بتمامه بالفاعل يكون عاملا في المفعول، وذهبوا إلى أن الفعل هو أول العوامل وأقواها، وكما ذهبوا إلى إن الحرف يليه في العمل.

(١) دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني : ٤٩.

(٢) ينظر: ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين، سامي عوض:١٧.(بحث).

(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الوكيل الرعيض: ٣١٩.

(٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام:٤٢.

أما الاسم فلا يكون عاملا إلّا في الحالات التي يكون فيها شبيها بالفعل وهي حالات المصادر والصفات[١].

فالنحاة بهذا المفهوم ((قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها، قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة))[٢]. وتوجهوا به وجهة فلسفية معتمدين فيه تارة على المنطق وعلى التأويل تارةً أخرى. ومن التعليلات الفلسفية تلك المناظرة التي جرت بين أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وأبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، فقال الفراء للجرمي: ((أخبرني عن قولهم زيدٌ منطلقٌ، بمَ رفعوا زيداً؟

فقال له الجرمي: بالابتداء.

فقال له الفراء: وما معنى الأبتداء؟

قال: تعريته من العوامل.

قال له الفراء: فأظهره.

فقال الجرمي: هذا معنى لا يظهر.

قال له الفراء: فمثله.

قال له الجرمي: لا يتمثل.

قال ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل))[٣].

إذ تُعدّ هذه المناظرة بداية المناقشات الفلسفية، التي نمت وتفرعت من بعد، حتى نأت بحملها وبعدت عن الواقع اللغوي، فأتعبت العقول وأثقلت على النفوس، ثم توسعت تلك الفروض الفلسفية عند أبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) ، والمبرد (ت٢٨٦هـ)، ، وأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) . وهذه التعليلات الفلسفية كانت معدومة عند سيبويه، ثم ظهرت بعد

(١) ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، خالد ميلاد: ٥٢٥-٥٢٦.

(٢) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٢-٣.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ١٢٨.

ذلك عند من خلفه النحاة . لذا نجد سيبويه يستقبح التعليل الذي يؤدي إلى إرباك النص ، ومن ثَمَّ إلى البعد عن المعنى المراد ، فيقول: ((لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: أضربك ولا أقتلك ولا ضربتك، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قُبّح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك، وأهلكت نفسك، عن الكاف ها هنا وعن إياك، وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول أهلكتنني ولا أهلكني، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن "ني" وعن " إياي"))[١].

فتعليل سيبويه – لم يتعدَّ القول بأن ذلك الأسلوب قبيح ولم يُعرف عن العرب فيقولون اقتل نفسك، بدلا من أقتلك – تعليل مباشر مرتبط بالاستعمالات اللغوية ولا أثر لمنطق أو فلسفة[٢]. أما قول أبو سعيد السيرافي في شرحه لقول سيبويه: ((اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال" أضربك " ونحوه على أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته، فأبطلوا من أجله "ضربتني" وما أشبهه وهذا كلامٌ إذا فُتّش وسُبر لم يُثبت؛ وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله، وأخرجه من العدم إلى الوجود، كنحو خلق الله عزّ وجلّ الأشياء ولم تكن كائنةً من قبل، وكنحو وما يفعله الإنسان من القعود والقيام، ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولا، لأنه لابد من أن يكون الفاعل موجودا قبل وجود المفعول؛ لأنه لا يفعل إلّا ما كان قادراً عليه قَبل فعله))[٣].

فالسيرافي في قوله هذا نجده يعلل تعليلا فلسفيا فيه الكل والجزء من دون الإشارة للعرب بعدم استعمالها لهذا الأسلوب. ونجد مثل تلك التعليلات في كثيرٍ من المنصوبات الواردة في كلام العرب الفصحاء، ومحاولة النحاة وضع تقديرات وتأويلات لتفسير العبارة، حتى ينساق الكلام تبعا لنظرية العامل والمعمول، إذ لا بدّ للعامل من معمول وعلة موجِدة. من ذلك قول العرب: (أخذته بدرهم فصاعداً)، فلما لم يجدوا في العبارة ما يصلح أن يكون

(١) الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر: ٢/٣٦٦-٣٦٧.

(٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القران الكريم، أحمد سليمان ياقوت: ٦٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي :٣/ ١٢٨-١٢٩. وكتاب المقتضب، محمد بن يزيد المبرد :١/ ٣٩٦- ٣٩٨.

عاملاً للنصب في (صاعداً) أخذوا يأولون له عاملاً تقديره: فذهب الثمنُ صاعداً، أو ثم زدتُ صاعدا، وهذه قضية لم يقصد إليها المتكلم قطعا، وحتى لو كان أرادها لم يصرح بها ولم ترد في كلامه. وكذلك الحال في قولهم: هذا الخليفة قادماً ، وهذا ابن آوى مقبلا. فالجملتان تخلوان تماما من الفعل أو أحد المشتقات مما يصلح أن يكون عاملا للنصب، لكن النحويين لا يعدمون حيلة يتمحلون بها لتفسير هذه الظاهرة كي تطرد النظرية.

ومثال آخر يواجه القوم في إعراب قول العرب: عمَرَكَ اللهَ هل رأيت أحداً؟ إذ يرون أن (عمرك) منصوب ولفظ الجلالة منصوب وليس معهما ناصب، فيجهدون أنفسهم في التقدير فينتهي بهم القول إلى سبلٍ عدة ، منها: أن (عمرك) منصوب على المصدرية بتقدير: عمرتك الله تعميراً ، ومنها أنه منصوب بنزع الخافض والتقدير: أسأل بحق تعميرك اللهَ، أي اعتقادك بقاءه، ومنها أنه مأخوذ من قولهم: عمرت البيت الحرامَ ، وسواها من الأقوال التي لا توضح غامضاً [1]. وهناك الكثير من الأمثلة التي قُدِّرَ فيها العامل، ومحاولة بعضهم تسويغها وإكسائها تقديراً ليوائم قاعدتهم النحوية، الأمر الذي يذهب بها إلى غير المعنى الذي يقصده المتكلم من ذلك قولهم في:

- زيداً رأيته: يقولون هو ـ رأيت زيداً رأيته.
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]
- إن استجارك أحد من المشركين استجارك.
- ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [3]
- لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي.
- ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [4]

(١) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح: ٣٢-٣٣.
(٢) سورة التوبة/ ٦.
(٣) سورة الإسراء/ ١٠٠.
(٤) سورة فصلت/ ١٧.

- : وأما ثمودَ فهدينا هديناهم.
- إياكَ والأسدَ: ـ أحذرك وأحذَرَ الأسد.

فبهذا ((التقدير والتوسع فيه ، أضاع النحاة حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة، وقولاً باتّاً، وأكثَّروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدرون العامل رافعاً فيرفعون، ويقدرونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى وتبديل في المفهوم))[١].

والحق إن النحاة لم يكونوا كلهم من سلك هذا الرأي وساروا في فهمهم للإعراب بهذا الوجه، إذ لم يكن النحو مقصوراً على الإعراب ومعرفة أحوال أواخر الكلم، أو أثراً يجلبه العامل في آخر الكلام، لانَّ ميدانه أوسع وأرحب، وذلك عند النظر إلى تآليف النحاة الأوائل نجد فيها حديثا عن التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتأنيث والتذكير، والتعريف والتنكير، والإثبات والنفي، والعموم والخصوص، والمدح والذم، وعن معاني كان وأخواتها، ومعاني ظن وأخواتها، وإن وأخواتها، وعن معاني حروف الجر، وعن معاني حروف العطف... الخ، تلك المباحث التي لا تتعلق بالعامل ، فكان مفهوم النحو الواسع عندهم هو إتباع طريق العرب في كلامها، ومعرفة قانون تأليف الكلام عندها[٢]. لذلك يقول ابن جني في علم النحو: ((هو انتحاءُ سمِت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم))[٣].

وهذا لا يعني أنَّ النحاة الأوائل ينكرون العامل ولا يجدون له دوراً، بل على العكس كانوا يعترفون به في كثير من تحليلاتهم النحوية، بدليل قول سيبويه: ((وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد،

(١)إحياء النحو : ٣٤-٣٦.

(٢) ينظر: الإعراب والمعنى: ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) الخصائص :٣٤/١.

والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب))[١]. إذ إنَّهم قد فهموا العامل فهما لينا بسيطا، بعكس ما فهمه النحاة ممن جاءوا بعدهم، فقد كان فهم الأوائل للعامل يمكن أن يكون هو نفسه المعنى، أو يمكن أن يكون القصد، أو يمكن أن يكون المتكلم هو ذاته، يقول ابن جني : ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، إنما قالوا لفظي ومعنوي، لما ظهرت من آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه))[٢].

ولكن ما معنى أن يكون العامل هو المتكلم لا العوامل النحوية؟ هل يعني هذا أن المتكلم هو الذي يُوجد العلامة الإعرابية بإرادته وتصرفه كما يشاء من دون نظرٍ إلى عُرفِ اللغة ونظامها؟ أو أن المتكلم ينطق بالعلامات الإعرابية بحسب قواعد النحو، وليس حُراً في وضع علامة مكان أخرى، وكما أنه ليس هو موجِدها من الناحية اللغوية؟

تلك تساؤلات من شأنها أن تثير الجدل حول هذه القضية، لذا نجد كثيراً من الدارسين قد أشاروا إلى خطأ القول بأن العامل هو المتكلم، ورأوا أنه تصور غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده[٣]. ومن هذا لا يُفهم أن المتكلم هو العامل حقيقة؛ إذ لا يرفع المتكلم ولا ينصب ولا يجزم ويجر من غير قانون أو قيد، فالمقصود من المتكلم أنه في نيته ومكنون

(١) الكتاب :١/ ١٣. (تحت باب مجاري أواخر الكلم في العربية)

(٢)الخصائص: ١/ ١١٠.

(٣) ينظر في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك: ١٠٢-١٠٣.

نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنىً معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة(١).

وهذا ما بحثه النحاة الأقدمون حين أشاروا إلى موقع الكلمة ومعناها، ورعاية الحال النفسية، حين بحثوا في مقتضى الحال وقالوا: ((لكلّ مقامٍ مقال)) ذلك أن المتكلم إنما يحذف أو يذكر أو يوجز أو يطنب أو يصل أو يفصل تبعاً للحالة النفسية. كذلك يكون إرسال الكلام عن طبيعته موصولاً بالأحوال النفسية قبل كل شيء ولعل أبواب الحذف ومواضعه من أوضح الأدلة وأسطعها، أما لو أدخل التحليل النحوي المنقاد للمنطق في التفسير وراح يدرسها ويبحث ما فيها اضطر إلى التقدير والتأويل وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عما قَصد إليه صاحب الكلام (٢).

والواقّع أنَّ معنى العمّل في النحو ليس إلّا العلاقة المعنوية التي تَكونُ بين أجزاء الكلام حين يؤلّف وتركّب أجزاؤه بعضها مع بعض. فيكون لهذا المعنى أثره في كلِّ جزءٍ حيث يدلُّ على مكانه من المعنى وموقعه من التراكيب. وكلّ موقّعٍ ، وكلّ مكانٍ، له حالة ظاهرة – في الأغلب – وعلاقة تميزّه ، وتعينه وتدل عليه (٣)؛ لأن المعنى كامن في النفس يعبر عما يجول في داخل المتكلم.

فالكلام القابل للفهم هو الكلام القابل للإعراب، وبالتبع يكون الكلام القابل للإعراب هو الذي يقبل أن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يضّمن المعرب في كلامه قرائن (معينات) سواء كانت تلك القرائن ، ضمائرً ، أم ظروفاَ، أم أسماءَ إشارةٍ ، تجعل من فهمه أمراً مستعصيا دون الإحاطة بسياقه، فعزل المتن اللغوي عن سياقه هو بمنزلة فصله عن ماء حياته، فلكم هي المواقف التي مرت بنا في أثناء إعراب شواهد قرآنية أو شعرية، تبلبلت فيها

(١) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، خليل عمايره : ٧٣ –٧٧.

(٢) ينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري: ٦١.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٤٨.

الألسن واضطربت الآراء، ومرد ذلك أنها معزولة عن سياقاتها العامة[١]. وهذا ما عناه النحاة الأوائل حين التفحص في تراثهم النحوي واللغوي نجدهم لم يغفلوا الجانب الاستعمالي للغة ودور المتكلم ومقصده من الكلام ومراعاة المتلقي للخطاب، فقد وردت كلمات وعبارات تشير إلى فهمهم الاستعمالي الواسع للغة عامة والإعراب خاصة، التي يمكن أن نعتبرها إشارات تداولية كما تسمى في العلم اللساني الحديث، ويتجلى ذلك في أقوالهم، مثل: **كأنه قال، أو هذا تمثيل ولم يُتكلم به، أو منصوب بفعل واجب الإضمار، أو لا يجوز إظهاره، أو على إضمار الفعل، أوترك إظهاره.**

وهذه الكلمات (الإشارات) والخطرات أرادها الخليل وسيبويه ونطقا بها، هي إشارات وأقوال بعيدة عن أسلوب الفلاسفة، فلهم تفسيرات لكثير من المنصوبات خالية من أي أثر للمنهج الدخيل[٢].

فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) كان يفسر بعض الظواهر الإعرابية استناداً إلى ما يسمى بـ (العامل اللغوي) – وهو ما يسميه في مواضع أخر بـ (تمام الكلام)، أو ما ينتصب بعد تمام الكلام ـ [٣]، ((في تحليل كثير من حالات النصب))[٤]. فضلاً عن ذلك كان في تعليله كثيراً ما يعتمد على ما نطقت به العرب وعلى حسه اللغوي ويرى أن هذا رأيه هو فلا مانع من الأخذ به إن كان أقرب إلى اللغة وأبعد عن الفلسفة [٥].

نقل الزجاج (ت ٣٣٧هـ) في الإيضاح قائلاً: عندما سُئِل الخليل عن العلل التي يعلل لها في النحو فقيل له: أعن العرب أخذتها؟ أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: ((إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي انه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست...

(١) ينظر : الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس محمد مقبول: ٣١٦-٣١٧.

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي:٨٢.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ٦١٨.

(٤) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٤١.

(٥) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: ١٦٦.

فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها))[١]. وفي أحيانٍ أخر عندما يفسر العبارة ويُقدر لها عاملاً يصرح أن التقدير للإفهام فقط، ولم تتكلم به العرب[٢]. قال سيبويه: ((قولك: ما أحسنَ عبدَ اللهِ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلم به))[٣].

وقال الخليل: في (باب النصب على الاستغناء وتمام الكلام)

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، آخِذِينَ ﴾[٤].

موضحا نصب (آخذين) على الاستغناء وتمام الكلام، لأنك إذا قلت: ((إن المتقين في جنات وعيون)) ثم تسكت، فقد تم الكلام واستغنى عما يجيء بعده. فنصب ما يجيء بعده[٥].

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَة ﴾[٦] .

فنصب(خالصة) على تمام الكلام [٧].

وكذلك أيضا قول الشاعر[٨]:

وإن لكم أصلَ البلاد وفرعها فَللخيرُ فيكم ثابتاً مَبذولا

(١) الإيضاح في علل النحو:٦٦..
(٢)ينظر : المصدر السابق: ٦٨.
(٣) الكتاب: ١/ ٣٧.
(٤) سورة الذاريات/ ١٥-١٦.
(٥) ينظر: الجمل في النحو: ٧٩.
(٦) سورة الأعراف/ ٣٢
(٧)ينظر : الجمل في النحو: ٨١.
(٨) البيت في كتاب سيبويه :٢٦٢/١، بلا نسبة .

نصبت (ثابتا مبذولا) على الإستغناء وتمام الكلام، لأنك إذا قلت (فللخير فيكم) فقد تم الكلام[١].

كذلك الحال إذا ما نظرنا إلى كتاب سيبويه (رحمه الله) (ت ١٨٠هـ) فإننا نجده يمثل المتكلم غاية وهدفاً، فينقل إلينا اللغة كما نطقها أصحابها، وكثيراً ما يعتمد على المتكلم في التقعيد النحوي، مراعيا محيط المتكلم الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها، والاستعانة على توضيح معنى التركيب بوصف الظروف المرافقة للتلفظ بالقول كوصف الظواهر الصوتية، أو تحديد العلاقة بين المتكلم والمخاطب، أو ذكر أسباب التلفظ بالقول إلى غير ذلك، فسيبويه أراد أن يجسم مواضع المسألة الدلالية والإستعمالية في توضيحه لكثير من المنصوب الخالي من العامل، وبإمعان النظر في الكتاب نجده يهتم باستعمال المتكلم وقصده، وبمراعاة حال المتكلم وتوجيهه نحو الأمثل في استعمال التراكيب[٢].

قال سيبويه: ((وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب وممن يوثق به... في مثل من أمثالهم:" اللهم ضبعا، وذِئبا " إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا))[٣]. وعن هذا يعقّب ابن يعيش في شرح المفصل قائلا: ((وهذه شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل))[٤].

وقد قال سيبويه فيما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره: ((أن ترى الرجلَ قد قدم من سفرٍ فتقول: خيرَ مَقدَم... أما النصبُ فكأنه بناه على قوله: قَدمتُ، فقال: قَدمتَ خيرَ مقدمٍ، وإن لم يُسمَع منه هذا اللفظ))[٥].

(١) الجمل في النحو: ٨١.

(٢) ينظر : إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه (مقاربة تداولية)، علي بن موسى بن محمد: ٢.(بحث).

(٣) الكتاب: ١/٢٥٥.

(٤) شرح المفصل:١ / ٣١٣-٣١٤.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٧٠.

وجاء في: (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي)، ((وذلك قولك: إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: " **مكةَ وربَّ الكعبة** " حيث زَكنت أنه يريد مكةَ. **كأنك قلت:** يريد مكة والله

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس، فقلت: "**القرطاسَ والله**" أي: يُصيبُ القرطاس َ، وإذا سمعت وقعَ السهم في القرطاس، فقلت:

" **القرطاسَ واللهِ** "أي أصاب القرطاس، ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد فكبروا، لقلت: " **الهلالَ وربَّ الكعبةِ** " أي أبصروا الهلال)). [١]

وهذا الذي أشار إليه سيبويه (رحمه الله) هو ما يسمى بالنظرية التصويرية في اللغة التي تفترض أن اللغة رسم أو تصوير للوجود الخارجي، وإنَّ الاسم الوارد في القضية يمثل الشيء في الواقعة، وقد ترتب على هذا تصور للمعنى يفيد بأن معنى الكلمة هو الشيء الذي تشير إليه. ومن المستحيل تقديم تفسير ملائم لمفهوم المعنى من دون الرجوع إلى ما لدى المتحدثين من مقاصد موجهه إلى المستمعين[٢].

ودراسة المقاصد والأغراض تتعدى حدود العامل والصنعة والإعراب، فتصل إلى معاني النحو وأحكامه الوظيفية، وتمثل دراسة الأغراض أحد موضوعات الدراسات التداولية، وبها تظهر الوظيفة الإبلاغية للكلام، ويرتبط النحو بسياقاته الإستعمالية. والغرض من الرسالة الكلامية التي يريدها سيبويه قد يكون مؤثراً وموجها للمتكلم في حذف بعض أجزاء التراكيب أو ذكر بعضها، بمعنى إن المتكلم يقصد إلى التراكيب ويريد أن يحذف بعض أجزائها، كل ذلك وهو يتجه نحو مقاصد المنجز اللغوي النهائي. وهذا الاختلاف في بناء التراكيب مخصص ليؤدي رسالة أو مقصداً كلامياً[٣]، قال سيبويه في ذلك الشأن:

(١) الكتاب : ١/ ٢٥٧

(٢) ينظر: فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة ستراوسن، عبد الفتاح جاب الله : ٢٤، ٤٣-٤٤.

(٣) ينظر: إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: ١٩-٢١.(بحث).

((أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلا أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً . تريد اضرب زيداً أو أتضربُ زيداً ... وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت تخاطب لأن المخاطب المُخبَرَ لستَ تجعل له فعلا آخر يعمل في المخبر عنه... **كأنك قلت:** قل له لِيَضرب زيداً، أو قل له: اضرب زيداً، فضَعُفَ عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمرٍ واحدٍ أن يُضمر فيه فعلان لشيئين))[١].

فلا يمكن التصرف بالإعراب في هذه الأقوال الطبيعية أو الملفوظات ، إلّا داخل سياقاتها ومقاماتها التداولية التي نص عليها سيبويه (رحمه الله) ، إذ تترابط المكونات التي تشكل عملية التواصل بين أفراد المجتمع، وتكشف عن بنائية السلوك اللغوي.

إنَّ المحذوف المقدر في مثل هذه الأقوال الطبيعية يتعلق استحضاره بعناصره المتعددة، منها وضعية المتكلم والمخاطب(تجاورهما proximity)، وموقعها من مرجع خطابهما أو الموضوع، والعالم الخارجي (أي المعلومات الحاصلة على الواقع والتي تساعد المستدل على بناء دليله بوجه يستفاد منه أن المقصود هو معنى لم يتناوله اللفظ بالنطق) وكما إنها تساعد المستمع على تبين مراد المتكلم، وكذا المعرفة المشتركة (mutual knowledge) التي تفضي للدلالة البينة، وهي جملة من الاعتقادات والتصورات عن الذات ، والأشياء، والمعاني، يشترك فيها المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين، وتكون أنواع منها: لغوية، وثقافية، وعملية، وحوارية [٢]. ونرصد المعنى الذي يريده سيبويه ولم يتناوله في اللفظ في قوله: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه» [٣]. فهو لم يظهر لعدم الحاجة إليه. وقوله: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سقياً ورعياً، ونحو قولك: خيبةً، ودفراً، وجدعاً))[٤].

(١) الكتاب: ١/٢٥٧-٢٥٨.

(٢)ينظر : الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ٣١٨ – ٣٢٠.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٧٣.

(٤) المصدر السابق : ١/ ٣١١-٣١٢.

ثم يستشهد بقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة[١]:

ثمَّ قالوا: تُحبُّها قلت: بهراً عَدَدَ النجم والحصى والتراب

فيقول سيبويه : ((كأنه قال: جهداً ، أي جَهدي ذلك))[٢].

((وإنما يَنتصب هذا وما أشبه إذا ذُكر مذكورٌ... على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيا ، ورَعاك الله رعيا، وخيبك الله خيبةً . فكلُّ هذا وما أشبهه على هذا يَنتصب... وما جاء منه لا يظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ. ومما يدّلك أيضاً على أنه على الفعل نُصِب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتَبنَى عليه كلاما كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وأنّك لم تجعله مبنيا على اسمٍ مضمر في نيّتك))[٣].

نجد سيبويه في كلامه التداولي يجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل؛ بل يتسع في تحليل التراكيب الى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. كما تنبه إلى أثر السياق في أمن اللبس وتحديد البناء الداخلي من البناء الخارجي ذي الاحتمالات[٤].

((وسيبويه شديد العناية فيما يأتي به من أمثلة تداولية بأمر التنصيص على قضية أشكال التواصل بمختلف أبعادها حتى لتراه يدقق في بعض التفاصيل التداولية الواقعية التي تتحكم في إنشاء الكلام وإنجازه، وتسهم من وجه ثان في تفسيره وتأويله))[٥].

ومثل ذلك قول الرضي في: ((لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك، فبقي المصدر مبهما لا يُدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فذُكِر ما هو مقصود المتكلم من

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعه : ٤٣١

(٢) الكتاب : ١/ ٣١٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣١١- ٣١٢.

(٤) ينظر: دراسات في اللغة والنحو: ١٥٧.

(٥) الأسس الإبستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه: ٣٢١.

أحدهما بعد المصدر، ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، **قبح إظهار الفعل، بل لم يجز))**.[١]

إذن فالخليل وسيبويه وبعض النحاة كانت نظرتهم للعامل تختلف عمن جاءوا بعدهم، بمقولاتهم ومفاهيمهم مع مراعاة النيّة والقصد. فمما يراعونه تأكيدهم على المعنى في تقدير الإعراب، وقصدية المتكلم كأنهم يقرأون ما بداخله، فهم يربطون بين النية والقصد الذي يفسرونه بأنه أفكار المتكلم والمعاني التي في نفسه، فضلاً عن أنهم كانوا يحددون وجوه الإعراب في أثناء تفسير النص بربطه بظروفه الخارجية، فضلاً عن مراعاة السياق اللفظي، فلم يكن النحو غافلاً عن المقام ولا مغفلاً له، ذلك أنَّ القرائن الحالية تقف جنبا إلى جنب مع القرائن المقالية في تعاطي المعربين مع النص[٢].

فكانت الصنعة الإعرابية التي تبين المعاني الوظيفية للكلمات في السياق، لا تعني القضاء على العامل النحوي، إذ الفرق بين الأمرين كبير؛ وهو جعل وظيفة النظام النحوي كشف الوظائف النحوية أو معرفة العوامل فحسب، غير أنَّ التنوع السياقي يؤدي إلى تنوع في المعاني الوظيفية بصرف النظر عن العامل وهذا من طبيعة النظام النحوي، وليس من خصائص العامل النحوي[٣].

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧/١.

(٢) ينظر: الأبعاد التداولية في معاني القرآن، زينب عادل الشمري: ١٥٣- ١٥٤. (رسالة).

(٣) ينظر : دراسات في اللغة والنحو، عمر يوسف مصطفى : ١٦٤-١٦٥.

الفصل الأول

المنصوب في سياق الفعل الكلامي

- مدخل
- المبحث الأول: أسلوبا الأمر والنهي
- المبحث الثاني: أسلوبا التحذير والإغراء
- المبحث الثالث: أسلوب النداء

الفصل الأول

المنصوب في سياق الفعل الكلامي

مدخل

الفعل الكلامي هو مفهوم نظري حديث النشأة، وُلِدَ في رحاب الفلسفة التحليلية الغربية التي مهّد لها الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه، وعمق البحث فيها الفيلسوف النمساوي لودفيغ فتغنشتاين مؤسس تيار "فلسفة اللغة العادية". أما من أسس لهذه النظرية وقام بدراستها باستفاضة هو جون أوستين[١]،وفحوى الفعل الكلامي جاء((ليدل على المنطوق والموقف الذي قيل فيه))[٢].

وهذه النظرية هي المجسد الحقيقي للاستعمال اللغوي في الواقع، فهي تهتم بدراسة ما يفعله المتكلم باللغة؛ من تبليغ وإنجاز وتأثير[٣]، إذ تنبثق على أساس أداء أعمال مختلفة في آنٍ واحدٍ وما القولُ إلا واحد منها، فعندما يتحدث المتكلم فإنه يخُبر عن شيء ما، أو يصرح تصريحا، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يشكر، أو يحذر، أو يستفهم، أو يعد[٤].

((ويرى أصحاب فلسفة اللغة العادية أن اللغة لا تستعمل دائماً في الوصف بل تستعمل لتحقيق أفعال في واقع الأمر، لأن التلفظ هو إنجاز لفعل، فهناك أفعال تقع بمجرد نطق فعلها، وبهذا ترسخ تحليل اللغة والدلالة في التناول الذي يعُنى بقول المتكلم والذي يعدّ عملا حقيقيا يضاهي الحدث المادي المنجز بواسطة اليد)) [٥].

(١) ينظر محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري: ١٠٣.

(٢) المعنى في لغة الحوار مدخل إلى البرجماتية (التداولية)، جيني توماس، ترجمة نازك ابراهيم عبد الفتاح: ٧٠.

(٣) ينظر: ملامح التداولية عند عبد القاهر الجرجاني، ابتسام صالح: ٥٠. (رسالة).

(٤) ينظر : الأفعال الكلامية في سورة الكهف ، آمنة لعور : ٩٨. (رسالة).

(٥) المصدر السابق : ٩٨.

فالفعل الكلامي هو ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري وفضلا عن ذلك، يعُد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية...، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالقبول والرفض..). ومنَّ ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيرياً...، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومنَّ ثم إنجاز شيء ما [١].

وقد طرح هذه الفكرة " أوستين " في كتابه " كيف ننجز الأشياء بالكلمات"، إذ أوضح فيه أن كل قول يعبر عن عمل، فأقرَّ بذلك الطبيعة الإنجازية لبعض العبارات اللغوية. وقد ذكر أن حينما ننطق أقوالا معينة فإننا نقوم بأفعال كلامية، وهي في حقيقتها " أفعال اجتماعية" لأنَّ وظيفة اللغة في إطار هذا الطرح لا تقف عند حدود إيصال المعلومات، أو وصف العالم، أو التعبير عن الفكر، كما هو متداول في اللسانيات البنيوية، أو اللسانيات التوليدية التحويلية؛ بل هي – كما يذكر أوستين– مؤسسة على تحويل الأقوال إلى أفعال لغوية ذات صبغة اجتماعية معينة، تتحدد بالسياق الذي ترد فيه [٢]. وبهذا فقد أنكر أوستين أن تقتصر وظيفة اللغة على وصف وقائع العالم وصفا يكون إما صادقا وإما كاذبا وأطلق عليها "المغالطة الوصفية" . ورأى أن هناك نوعاً من العبارات يشبه العبارات الوظيفية في تركيبها إذ لا يصف وقائع ولا يوصف بصدق أو بكذب، كأن يقول رجل مسلم لامرأته: انتِ طالق، أو يقول: أوصي نصف مالي لعلاج المرضى، فهذه العبارات وأمثالها لاتصف شيئا من وقائع العالم الخارجي، ولا توصف بصدق أو كذب، بل إنك إذا نطقت بواحدة منها أو مثلها لا تنشئ قولا، بل تؤدي فعلا. فهي أفعال كلام، أو هي أفعال كلامية [٣]. ويرى أوستين أنه ((توجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل هي:

- إنه فعل دال.
- إنه فعل إنجازي أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات.

(١) ينظر : التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٤٠. والتداولية اليوم، جورج يول: ٨٩–٩١. ونظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، يسمينة عبد السلام: ١٠٧. (بحث).

(٢) ينظر: المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، عبد الحليم بن عيسى : ١٢. (بحث)

(٣) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة : ٤٣.

- إنه فعل تأثيري أي يترك آثاراً معينة في الواقع، خصوصاً إذا كان فعلاً ناجحاً))[1].

فالفعل الإنجازي يرتبط عند أوستين ارتباطا وثيقا بمقصد المتكلم، وعلى السامع أن يبذل الجهد الكافي للوصول إليه، ولهذا يقوم مفهوم قصد المتكلم الذي يعبر عنه بـ (الإنجاز) بدور مركزي في النظرية. وبهذا استطاع أن يقدم تصنيفا للأفعال الكلامية على أساس" قوتها الإنجازية " فجعلها خمسة أصناف [2]، هي:

١- أفعال الأحكام: وهي تعبر عن إصدار حكم.
٢- أفعال القرارات: التي تعبر عن اتخاذ قرار في صالح شيء أو ضده مثل: يأذن، يطرد يختار، يوصي، يحذر، يعتذر، ينصح.
٣- أفعال التعهد: والتي تعبر عن تعهد المتكلم بفعل شيء أو إلزام نفسه به مثل: أعد، أتعهد، أتعاقد على، أضمن، أقسم، أقبل.
٤- أفعال السلوك: وهي تعبر عن ردةِ فعلٍ لسلوك الآخرين، ومواقفهم ومصائرهم كالاعتذار، والشكر، والتعاطف، والمواساة، والتحية، والرجاء، والتحدي.
٥- أفعال الإيضاح: وهي الأفعال التي تستخدم لتوضيح وجهة النظر أو لبيان الرأي مثل: الإثبات، الإنكار، المطابقة، الملاحظة، التنويه، الإجابة، الاعتراض، الاستفهام، التشكيك، الموافقة، والتصويب.

لم يستطع "أوستين" أن يحقق ما سعى إليه من تقديم نظرية متكاملة، فقد خلط بين مفهوم الفعل قسما من أقسام الكلام والفعل حدثا اتصاليا، ولم يقم تحديده للأفعال وتصنيفه لها على أساس راسخ فتداخلت فئاتها مع بعض، وكل ما قدمّه" أوستين " لم يكن كافيا لوضع نظرية متكاملة للفعل الكلامي، ولكنه كان كافيا ليكون نقطة انطلاق لهذه النظرية حتى جاء "جون سيرل" فأحكم وضع الأسس المنهجية التي تقوم عليها النظرية. مما جعل

(١) التداولية عند العلماء العرب : ٤٤.
(٢) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٤٦. والنظرية البراجماتية اللسانية :١٠١.

الباحثين يتحدثون عن "نظرية سيرل في الأفعال الكلامية" بوصفها مرحلة أساسية تالية لمرحلة الانطلاق عند "أوستين"[١].

فتقدم سيرل في اتجاه التمييز بين ما سماه الأفعال الإنجازية المباشرة والأفعال الإنجازية غير المباشرة أو (الحرفية وغير الحرفية) فأوضح التمييز بينها كما يأتي:

١- الأفعال الإنجازية المباشرة: وهي التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا حرفيا لما يقول؛ وهو يتمثل في معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة وقواعد التأليف فيها ومن خلالها يستطيع السامع أن يدرك مراد المتكلم.

٢-الأفعال الإنجازية غير المباشرة: هي التي تخالف قوتها الإنجازية مراد المتكلم. فالفعل الإنجازي يؤدى من خلال فعل إنجازي آخر، فلو قلت: هل تناولني الملح؟ فهذا فعل إنجازي غير مباشر لأنك لا تنتظر الجواب، بل مرادك أن تطلب طلبا مهذبا[٢].

ثم قدم سيرل تصنيفا بديلا يقوم على ثلاثة أسس منهجية هي: (الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص)، ومن ثَمَّ جعلها خمسة أصناف أيضا، وهي:

١- **الإخبارات** : والغرض الإنجازي فيها هو وصف المتكلم لواقعة معينة من خلال قضية ما. وأفعال هذا الصنف كلها تحتمل الصدق والكذب. واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في النقل الأمين للواقعة والتعبير الصادق عنها.

(١) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٤٧.

(٢)ينظر : الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) دراسة تداولية، محمد مدور: ٤٨. (رسالة).

٢- **التوجيهات :** وغرضها الإنجازي محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معين. واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في الرغبة الصادقة، ويدخل في هذا الصنف الأمر والنصح والاستعطاف والتشجيع.

٣- **الإلتزاميات** : وغرضها الإنجازي هو التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل. واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات. وشرط الإخلاص هو القصد، ويدخل فيها الوعد والوصية.

٤- **التعبيريات** : وغرضها الإنجازي هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، ويدخل فيها الشكر، والتهنئة، والإعتذار، والمواساة.

٥- **الإعلانيات:** وغرضها الإنجازي يتحقق بالأداء الناجح المتمثل في مطابقة الموقف القضوي للعالم الخارجي. فإذا أديت فعل إعلان الحرب أداءً ناجحا فالحرب معلنة. وثمة سمة أخرى مميزة هي أنها تحدث تغيرا ً في الوضع القائم، فضلا ً عن أنها تقتضي عرفا غير لغوي، واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، ولا تحتاج إلى شرط الإخلاص(١).

وهذا التصنيف أدى إلى نقلة نوعية في اللسانيات التداولية التي تجاوزت في دراسة الإنتاج اللغوي البنية الصوتية والنحوية والدلالية إلى البحث في الآثار الاجتماعية والإنجازية للغة، فأصبحت اللغة في هذا التحول فضاءً للإنجاز والممارسة والفعل، إذ الأمر والنهي والاستفهام، وغيرها مما يمثل إنجازات لغوية. وبهذا اهتمت النظرية بدراسة نسق العلاقة بين:

العلامات ومؤوليها، وبما يتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملوها، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات. (٢)

---

(١) ينظر : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : ٤٩-٥٠.

(٢) ينظر : المرجعية اللغوية في النظرية التداولية : ١٢.

المبحث الأول

أسلوبا الأمر والنهي

الأمر: هو ((طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة، وله ولصيغته أسماءٌ بحسب إضافاتهِ، فإن كان من الأعلى إلى من دونه، قيل له أمرٌ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له طلبٌ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له دعاء))[١]

وللأمر أربع صيغ هي [٢]:

١- فعل الأمر: مثل ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[٣].

٢- المضارع المقرون بلام الأمر: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[٤].

٣- أسم فعل الأمر: " عليك الإجتهاد ".

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[٥].

يُعَد الأمر من الأفعال التوجيهية في نظرية الأفعال الكلامية التي يبتغي المتكلم من ورائه جعل شخص آخر يقوم بشيء ما من خلال فعل القول متمثلا بالغرض الإنجازي نحو توجيه المخاطب لفعل شيء ما. واتجاه المطابقة فيه من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيه يتمثل في الإرادة أو الرغبة الصادقة، والمحتوى القضوي فيه هو جعل السامع يحقق غرضاً انجازياً في المستقبل. وظهوره – فعل الأمر– في خانة التوجيهيات يجسد صدق عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب، فهو فعل كلامي يرجى من ورائه إحداث أثر

(١) شرح المفصل:٤/٢٨٩.

(٢) ينظر :جامع الدروس العربية: ٧٢٨

(٣) سورة الأعراف/ ١٩٩.

(٤) سورة الطلاق/٧.

(٥) سورة البقرة/ ٨٢.

بتغيير سلوك أو تهذيبه أو العدول عن شيء آخر بالالتزام بالمطلوب [١]. وقد عولج أسلوب الأمر والنهي معا؛ لوجود خيط مشترك يربط بينها في بؤرة تداولية موحدة متمثلة بالطلب الإنجازي في الخطاب الأمري، وبالكف والعدول في خطاب النهي [٢].والنحويون بهذا الجمع قد أدركوا العلاقة الوثيقة بينهما من حيث مؤداهما ووظيفتهما في الكلام ومحدداتهما التداولية في مدى تطابق الكلام لمغزاه في السياق، ولتحقق الفائدة في إلتماس الفهم التداولي، كونهما من أصناف الجمل الإنشائية، وكما يتحقق بهما تأدية الطلب صيغةً ومعنى، إذ يقول سيبويه في باب الأمر والنهي: ((والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل... وذلك قولك: زيداً اضربه، وعمراً امرر به، ... وزيداً اشتر له ثوبا))[٣] وقد يأتي الفعل الكلامي الأمري مستعيناً بأدوات معينة تدل على معنى الأمر نحو قولك: ((زيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمر للغائب بمنزلة أفعل للمخاطب))[٤].. إذ استعان السياق المعنوي بحرف الجر(اللام) لتأدية الفعل الأمري.

أما الفعل الكلامي المتمثل بالنهي فهو مشابه لما ورد في أسلوب الأمر، فهو أمر لكن على جهة الترك والسلب فيقول المبرد: ((فالطلب من النهي بمنزلته من الأمر، يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر))[٥].

ومما مثله سيبويه في هذا الباب قوله: ((وأما خالداً فلا تشتم أباه، وأما بكراً فلا تمرر به))[٦]، فالنهي عن الشتم وعن المرور لا يعد حدثا وصفياً، بل هو فعلٌ كلاميٌ يتطلب فيه التركيب إنجازاً وتأثيراً حتى تحدث استجابة عند المخاطب[٧].

(١) ينظر: التوجيه الدلالي للأمر في القرآن الكريم: ٧٢، ٧٨. (رسالة).

(٢) ينظر: القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه: ٢٣٢. (بحث).

(٣) **الكتاب : ١/ ١٣٧-١٣٨.**

(٤) المصدر السابق : ١/١٣٧-١٣٨.

(٥) المقتضب: ٢/ ١٣٣.

(٦) الكتاب: ١/ ١٣٨.

(٧) ينظر: القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي : ٢٣٢.

لذا يشكل الأمر والنهي أفعالاً كلامية غرضها الإنجازي؛ الطلب من المخاطب فعل شيء ما وقد ورد في سياق الجمل الأمرية اسم منصوب – كما مرَّ في الأمثلة السابقة – وقد فسر النحويون نصب هذا الاسم بفعل محذوف لا يمكن إظهاره يقول أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ): ((وربما أمرت باسم هو في المعنى واقع موقع الفعل... فإذا كان الأمر على هذا، ثم أتيت باسم، قد بُني الفعل بعده على ضميره نصبته، لإضمار فعل... فقلت: زيداً اضربه، على تقدير: اضرب زيداً اضربه، وزيداً لا تشتمه، على تقدير: لا تشتم زيداً لا تشتمه))[١]. ثم يجعل الناصب في أسلوب النهي هو عينه الناصب في أسلوب الأمر، نحو: ((وأما خالدا فلا تشتم أباه، وأما بكرا فلا تمرر به))[٢]، فيقول فيه: ((أن ما بعد أما كالكلام المستأنف، فنصبته على ما ذكرنا من النصب في الأمر، ولم تقدر الفعل بعد أما؛ لأنها لا يليها الفعل، ولكن تُقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير، وتعديه إلى الاسم وتحذفه، ثم تأتي بالفعل الواقع على الضمير، فتفسر به الفعل المحذوف، فيكون التقدير: أما زيداً فاقتل قاتله، أما بكراً فلا تلق فلا تمرر به، وأما خالداً فلا تهن فلا تشتم أباه))[٣].

ونجد التكلف لتفسير عامل النصب في قول الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ): ((إذا قلت زيداً فاضربه فإنما أدخلت الفاء، لأنَّ حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدما، فلما قدمت الاسم أضمرت الفعل وجعلت الفاء جوابا له. وتقدير الكلام على المعنى: تأهب فاضرب زيداً، وكذلك إذا قلت زيداً فاضرب، فهو على هذا التقدير وما بعد الفاء عامل في ما قبلها كما كان عاملا في قولك: أما زيداً فضربت، لأنك حينما حذفت الفعل من صدر الكلام جعلت تقديم الاسم عوضا منه))[٤]. وهذا التقدير بطبيعة الحال سيغير معنى الكلام من الإنشاء إلى الإخبار. فيقول ابن جني عن هذا: ((قولك للمهوِى بالسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً لم يجز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيدٍ؛ ألا تراك لا تقول: ضرباً زيدا وأنت

(١) شرح كتاب سيبويه:١/٤٩١.
(٢) الكتاب: ١/ ١٣٨.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٤٩١.
(٤) النكت في كتاب سيبويه:١/٣٦٩.

تجعل ضربا توكيدا لأضرب المقدّرة؛ من قِبَل أن تلك اللفظة قد أُنيبت عنها الحال الدالة عليها... فلو أكدتها لنقِضت القضية التي كنت حكمت بها لها... فهذه الأشياء لوما عرض من صناعة اللفظ اعني الاقتصار على شيء دون شيء . لكان توكيدها جائزاً حسناً))[١]. نلحظ ابن جني لا يقول بالعامل الناصب لهذا الأسلوب؛ لا بل حتى لا يعترف بذلك العامل المقدر لدى النحاة بأنه جاء لغرض التوكيد إذ لو ظهر ذلك العامل لاختلف المعنى المراد من الجملة، فجعل قرينة الحال هي سبب النصب وهذا هو ما نسميه النصب على المعنى. فالمتكلم عمد إلى نصب الكلام من غير أن يقدر فعلاً ناصباً لما أورده من كلام منصوب لأنه مدرك أن المعنى كفيل بأن يُنجز قصده وتحقيق هدفه الخطابي في تكليف المتلقي بتوجيه ما وإبعاده عن الضرر وهو يعني حرفيا ما يقول قاصداً لإنتاج أثر إنجازي من خلال نصبه للفعل الكلامي المتمثل بأسلوب الأمر[٢].

لذا نجد مثل ذلك التفكير الذي لا يعتمد العامل عند بعض النحاة القدماء، إلا أنهم أبوا إلّا بذكر عامل لا يستعمل إظهاره، لمسايرة نظرية العامل من جهة . ولسيطرتها في تقنين القواعد المتواضع عليها من جهةٍ أخرى، فيقول سيبويه: ((ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره – قوله تعالى – ((انتهوا خيراً لكم)) [٣] . و((وراءك أوسعَ لك))، وحَسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر.... وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: " أنته " فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر))[٤].

وقد ذكر سيويه قول الخليل وقال : ((قال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، **كأنك قلت:** انته وادخل فيما هو خير لك، **فنصبته لأنك قد عرفت** أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم

(١) الخصائص: ١/٢٨٧-٢٨٨.

(٢) ينظر: الأبعاد التداولية في معاني القرآن : ٩٣.

(٣) النساء /١٧١.

(٤) الكتاب : ١/ ٢٨٢- ٢٨٤.

المخاطب أنه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا [لك]، وادخل فيما هو خير لك.))[١].

ثم يستطرد في كلامه بشرح ذلك مبينا أن الفرق يكون جليا حينما تخبر وتستفهم وحين تريد أن تأمر وتنهي وما يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى، فيقول: ((ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيرا له، ولا أأنتهي خيرا لي؟ لأنك إذا نهيت فأنت ترجيه إلى أمر وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك، وإنما تُعِلم خيرا أو تسترشد مخبرا)) [٢]. وإنما يجوز هذا في الأمر؛ لأنّ المتكلم بنطقه العبارة الأمرية ؛ فأنه ينجز فعلا كلاميا متمثلا بالحث إلى تأدية عملٍ ما[٣].

والفراء أيضا ممن يعد الأمر والنهي منصوبان على المعنى ،لا على العامل . فيقول في قوله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾[٤]. إنَّ ((الغفران مصدر وقع في موضع أمر فنُصب. ومثله الصلاةَ الصلاةَ. وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا **نَويتَ الأمر** نَصبَتَ))[٥].

نلحظ من تعليل الفراء القصد الفعلي في تحقيق النصب، فهو بقوله(نويت) أعطى البعد التداولي المعنوي لنصب الكلام.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٦]، قال في توجيه نصبه بأنه: ((نصب على الأمر))[٧].

(١) الكتاب: ١/٢٨٢-٢٨٤.
(٢) المصدر السابق :١/٢٨٩
(٣) ينظر: إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: ٢٧.
(٤) سورة البقرة / ٢٨٥.
(٥) معاني القرآن: ١ / ١٨٨.
(٦) سورة محمد /٤.
(٧) معاني القرآن:٣/ ٥٧. ١٣٩.

نستنتج من ذلك أن الفعل الكلامي المتحقق بالأمر والنهي هو منصوب على المعنى، ولا أثر لعامل ما في نصب الكلام. إذ إن المتكلم هو من يوجه القصد الفعلي للكلام. وبهذا فالعامل لا يمكن أن يكون له حيزاً لا في ظهوره ولا في تقديره. بدليل قول الرضي الذي جعل قرينة النصب هو حضور المعنى فيقول: ((والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن **العامل معنى الجملة**))[1]

(١)شرح الرضي: ٥١/٢.

المبحث الثاني

أسلوبا التحذير والإغراء

التحذير: هو ((تنبيه المخاطب على أمرٍ يجبِ الاحتراز منهُ))[١]، أما قرين التحذير وهو الإغراء فيُعرف بأنه: ((تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله))[٢].

يندرج التحذير والإغراء من ضمن الأفعال الكلامية ؛ كونهما يهدفان إلى التأثير في المخاطب وحمله إلى أداء فعلٍ ما. فإذا رغب المتكلم من المخاطب أن يتجنبَ أمراً مكروهاً أدى له تلك الرغبة بالتحذير، وإن أراد منه أن يفعل أمراً محموداً أدى له تلك الرغبة بالإغراء. وبمصطلحات (سيرل) يكون الإغراء والتحذير كلاهما منتميين إلى صنف الأمريات، لكن الإغراء دعوة إلى الفعل والتحذير دعوة إلى الترك [٣].

فعند قولك: (السيارةَ السيارةَ) فبهذا المنطوق دعوة تحذير للمخاطب للاحتراز من مكروه مقبل عليه. فعند النطق بتلك العبارة التحذيرية فإنَّ المتكلم قد حقق فعلا كلاميا متضمنا **فعل القول** لأن العبارة بتركيبها تشير إلى المحَذر منه وهو (السيارة). الأمر الذي يحيل العبارة عند المخاطب إلى **فعل الإنجاز** وهو (الإنتباه) . والتنبيه يؤدي إلى أخذ حذر المخاطب وهذا ما يسمى **فعل التأثير**.

وبهذا يكون الاسم المُحّذر أو المُغرى منصوباً والناصب له فعل محذوف تقديره (أحذر، أو أتق، أو باعد، أو ألزم، أو إياك) حسب رأي النحاة القدماء إذ لا بدَّ لكل معمولٍ من عامل، انطلاقا من تفسيرهم العام للجملة[٤]. فيقدرون للجملة عدة أفعال ناصبه، يقول

(١) شرح ابن عقيل : ٢/ ٣٠٠.

(٢) جامع الدروس العربية : ٤٩٤.

(٣) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢١٢.

(٤) ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية، خلدون الحنطي: ١٠٧. (رسالة).

سيبويه عن ذلك الناصب: ((وذلك قولك إذا كنت تحذر: (إياكَ). **كأنك قلت:** إياك نَحّ، وإياكَ باعد، وإياكَ اتقِ، وما أشبه ذا ، ومن ذلك أن تقول: نفسكَ يا فلانُ، أي اتقِ نفسك، إلّا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن **ذكرته لأمثل لك** ما لا يُظهر إضماره، ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسدَ، وإيايَ والشر، **كأنه قال:** إيّاكَ فاتقينَّ والأسد، و**كأنه قال:** إياي لاتقينَّ والشر.))[1].وكذا الأمر عند ابن يعيش فالتحذير والإغراء منصوبان بعامل لا يمكن إظهاره فيقول: ((تقول إذا كنت تحذر: إياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر **كأنك قلت:** إياك باعد، وإياك نحّ، واتقِ نفسك، فحذف الفعل واكتفى بـ " إياك " عنه))[2]. وذلك المضمر في حقيقة القول ليس له وجود وإن كان مضمراً. ولكن النحاة أجمعوا على ذكر فعل ناصب بسبب سيطرة فكرة العامل على العبارة التركيبية فراحوا يقدرون عامل نصبٍ لذلك ، فوضعوا تلك الأفعال المقدرة، ليقدرونها في الكلام بقولهم لا يجوز الإظهار لكي تطَّرد القاعدة النحوية الخاضعة للعامل، وحين يتعذر عليهم التقدير نراهم يخالفون ما وضعوه من قواعد ويضعون تقديرا من بنات أفكارهم ففي قول لسيبويه: ((أهلَكَ والليل، **كأنه قال:** بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذرٌ منه)) [3]. نلحظ تقدير الفعل الناصب (بادر) فهو ليس ضمن الأفعال المقدرة الناصبة لهذا الأسلوب. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سيطرة فكرة العامل في أذهانهم.

كذلك الأمر مع النحاة بعده فقد اخذوا يقدرون عاملاً ناصبا للكلام، وإن كان ذلك الناصب المقدر يحرف العملية اللغوية والمعنوية عن مسارها. فهم في تقديرهم لجملة (إياك والأسدَ) قدروا عاملا تواضعوا عليه إذ يكون شكل الجملة بتقدير الفعل المحذوف من وجهة نظرهم (إياك وأحذر الأسدَ) إذ حملوا العبارة بتقديرهم هذا على باب المفعول به وهم بهذا الحمل جعلوا الأسلوب من الجمل الفعلية مع أن الجملة التحذيرية أو الإغرائية لا فعل فيها

(١) الكتاب: ١/٢٧٣-٢٧٤.
(٢) شرح المفصل: ١/ ٣٨٩.
(٣) الكتاب:١/ ٢٧٥.

ولا فاعل[١]. فليس كل ما كان منصوبا كان الناصب له عاملاً ما، فالمقام في هذا الأسلوب مقام نصب لا بأثر عامل؛ بل لأنه ورد في سياق التنبيه، غير محمول على إضافة أو إسناد. فإن لم يُذكر حسب تقدير النحاة وجيء بالمحذر منه مرفوعاً وقلنا (إياك والأسدُ) بالرفع لتبادر إلى الذهن أن المحذر منه لا بدَّ أن يكون طرفا من أطراف الإسناد فيكون عندها (فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً) وهو في موضع التحذير والإغراء ليس كذلك، أما لو قلنا: (إياك والأسدَ) بالنصب لا بدَّ أن تكون الفتحة أدت دوراً لا يؤديه معنى الضم. وهذا المعنى هو التحذير، فالتبادل قائم بين دلالة الأسلوب وتركيبه. وهذا الإحساس بطبيعة الاتساق اللغوي بين التركيب والمعنى[٢].

لذا فإنَّ جملة (إياك والأسدَ) قطعا لا تساوي جملة (إياك واحذر الأسدَ). فإن ظهر ذلك المحذوف سينقل التعبير إلى معنى مغاير لما كان عليه القصد التحذيري أو الإغرائي؛ لأن ((المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ))[٣]. ففي الجملة الأولى هناك حدث انفعالي إنشائي جيء به لإنشاء التحذير كي يتجنب السامع ما يحيط به من خطر، لذا نجد المتكلم منفعلا صارخا، في حين الجملة الثانية (إياك واحذر الأسد) نجدها مفتقرة إلى الانفعال الحادث في الجملة الأولى. فالانفعال قرين التحذير والإغراء فهما ليسا منصوبين بـ (أحذر) كما رأى النحاة ؛ بل هما منصوبان على المعنى التحذيري أو الإغرائي.[٤]

ونلحظ أنَّ النحاة القدماء يعون تلك المسألة فيذكرون إشارات عن ذلك في كلامهم لكن يحيلونها إلى عامل ناصب، مع أنه لا يمكن أن يكون هناك عاملٌ أحدث النصب فسيبويه في نهاية كلامه أحال الحذف إلى دلالة الحال وكثرة الاستعمال، وهذا بحد ذاته مقصد تداولي استعمالي ؛ لأنَّ المتكلم مدركاً الخطر المحيط بالمحَذر لأن التحذير هو ((مما

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٠٩.

(٢) ينظر: النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، فارس محمد عيسى: ٢٠٤. (بحث).

(٣) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي: ١/ ٣٠١.

(٤) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك: ٩٣.

يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجاب لا يحتمل تطويل الكلام، لئلا يقع المخوف بالمخاطب))[١].

وعن هذا الكلام نجد ابن يعيش يذهب إلى استحالة ظهور العامل الناصب لدلالة سياق الحال عليه، إذ يبرز معناه ولا يحتاج لتقدير فعل؛ لأن العامل المقدر في هذا الأسلوب لا يكون سوى مدعاة للتكلف والتأويل في تفسير المعنى حتى يقول في نهاية حديثة عن العامل في هذا الأسلوب: **((صار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة))** [٢]؛ لأن في مثل تلك السياقات لا تكون هناك حاجة لوجود الفعل ولا لذكره ظاهراً أو مقدراً ،لأن الكلام منصوب من دون الفعل المقدر وتام المعنى ولا حاجة إلى ذكر العامل. لذلك نجد الخليل مدركاً لهذا القصد المعنوي عند تعامله وتحليله لتلك السياقات في الأساليب فيقول: ((والنصب من الإغراء قولهم: عليكَ زيدا، ودونك عمرا، ورويدك محمدا، ورويدَ عمرا، نصبته بالإغراء.))[٣]

ويورد رأيه في النصب على معنى الإغراء في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٤]، فيقول: ((فنصب على الإغراء)).[٥]

ويقول أيضا في النصب على معنى التحذير: ((أما قولهم: إياك وزيداً ، وإياك والتماس الباطل، فإنهم ينصبون الكلام الأخير على معنى التحذير))[٦]. فالخليل لا يقول بالعامل المقدر ولا يقول بإضماره أيضاً فهو لم يقدر الكلام على العامل المحذوف، ولا يمثل له على نية الإضمار؛ بل يحيل النصب على المعنى الذي قصده المتكلم.

(١)الأشباه والنظائر في النحو :١ / ٣٠٨.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٣٨٩.
(٣) الجمل في النحو: ٥٤.
(٤) سورة المائدة/١٠٥.
(٥) الجمل في النحو:٥٤.
(٦) المصدر السابق: ٩٢.

ولهذا فالتحذير والإغراء لا يحتاجان إلى عامل ينصبهما؛ لئلا ينتقض الغرض الذي يريده المتكلم فلما كان قصد المتكلم تنبيه المخاطب وتحذيره من شيء ما حتى يتجنبه؛ فإن ذلك يتطلب الإسراع في ذكر المحذر منه بأبلغ ما يمكن التعبير عنه، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكره دون غيره، أي ليفرغ سريعا إلى لفظ المحذر منه، وهو محصول الفائدة لدى المخاطب، وهكذا فإن مجيء النصب ليدل على أهمية طرفي الخطاب (المتكلم والسامع) في إنتاج العبارات اللغوية على هيئة مخصوصة، انطلاقا من مراعاة قصد المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع من إفادة تتمثل في " التنبيه على أمر مكروه ليتجنبه "، فلما كان الغرض " تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله" وذلك مما يقتضي الترغيب والتشويق في الشيء، فإن الإسراع في ذكره (الأمر المحمود) مما يتطلبه المقام، حتى يتهيأ المخاطب للامتثال به.(١)

ويقول المخزومي في ذلك الشأن أيضاً: ((ثم تريد أن تنبهه إلى ما يواجهه، وتحذره منه في أقصر لفظ وأوجز عبارة فلا ترى لزاما عليك أن تذكر فعلا بعينه، بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلا بعينه... فالأسماء في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير. كونه أسلوبا يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتشف من الخطاب، ويكتفي فيه بذكر ما يراد إلى التحذير منه فلا يذكر معه الفعل)) (٢).

نستنتج من ذلك أن المتكلم آثر النصب حتى يتضح المعنى المراد من ورائه ولا يحتاج إلى عامل ليذكره كي لا يطول به الكلام ويقع المكروه. ولأن هذا الأسلوب هكذا ورد عن العربي الفصيح لتوضيح ما يريد البوح به، إذ لو كان هناك عاملُ نصب لكان قد ذكره. لكن التحذير والإغراء وردا منصوبين والناصب لهما هو المعنى الذي قصده المتكلم لإعطاء البعد التحذيري أو الإغرئي معرفةً منه لما تحمله دلالة حركة الفتح من معنى دلالي واستعمالي .

(١) ينظر: أغراض المتكلم ودوره في التحليل النحوي: ١٦٩.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٢-٢١٣.

المبحث الثالث

أسلوب النداء

النداء: هو ((تنبيه المخاطب ليقبل عليك))[١]. ويتحقق النداء بأحد حروف النداء التي هي: (الهمزة، وأي، ويا، وأيا، وهيا، ووا).

يرى النحاة في ((حرف النداء والمنادى بعده جملة مقدرة بالفعلية فقولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أدعو زيداً))[٢]. وهذا الفعل الناصب بحسب ما تواضع عليه القدماء هو فعل محذوف لا يظهر تقديره (أنادي، أو أدعو) فيكون المنادى مفعولا للفعل المحذوف المقدر. يقول سيبويه في ذلك: ((ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ الله، والنداء كله)) [٣].فهو منصوب عند سيبويه على الفعل المتروك إظهاره والمقدر بـ (أدعو أو أنادي) كما أسلفنا. ويشير المبرد إلى ذلك أيضا فيقول: ((إعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: " يا عبدَ الله"، لأنّ "يا " بدل من قولك: " أدعو عبدَ الله، وأريد "، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: " يا عبدَ الله " فقد وقع دعائك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك)) [٤].ولو أنعمنا النظر في نص المبرد هذا وتوغلنا فيه نلحظ أن المبرد يشير إلى تحقق الفعل الكلامي في نصه من غير أن يصرح في ذلك، بالرغم من قوله بالعامل الناصب بالمنادى، لكنه حين يقول: ((لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: " يا عبدَ الله " فقد وقع دعائك بعبد الله)) إذ نلحظ تحقق فعل القول، والمتكلم ينجز فعلا بقوله، ومن ثمَّ يُوقِع فعل التنبيه في المنادى وبذلك يتحقق فعل التأثير.

---

(١) الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج:٤٠١/١

(٢) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون: ١٣٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٩٢

(٤) المقتضذب: ١/ ٢٠٢.

ويصرح أبن يعيش أيضاً إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف لا يمكن إظهاره ولا يُتلفظ به فيقول: ((لا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به... لأنك إذا صرحت بالفعل، وقلت: " أنادي "، أو " أريد " كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار))[١].

وفضلاً عن تصريح النحاة الواضح على أنَّ ظهور العامل الناصب في النداء يؤدي إلى فساد المعنى، ويغير دلالة قصد النداء إلى الإخبار، لكنهم يقولون بالعامل الناصب. وهذا بطبيعة الحال مردود إلى سيطرة نظرية العامل في أذهانهم ، إذ لا بدَّ لكل معمولٍ من عاملٍ، وإن كان ذلك العامل لا يتوائم ومعنى الكلام. فهم بقولهم بتقدير الفعل يستحيل معنى الكلام لأنه ((تفسير للمعنى لا للإعراب، في حين أننا أمام تركيب إنشائي نحو: يا راكباً بلغ تحيتي))[٢]، ففي مثل تلك البنية الندائية كيف يمكن أن نقدر ذلك الفعل الناصب.

لذا يمكن القول إنَّ الحالة الإعرابية المسندة للمنادى هي من أثر وظيفتها الاستعمالية والقصدية، وأن المنادى نُصِبَ على المعنى بدليل قول ابن جني: ((إذا كان الفعل قد حُذِفَ في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقر وثبت في الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنىً ، ولا أزال غَرضَا، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء؛ ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً ، وأنادي زيداً، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب))[٣]. وفي نص أبن جني كلام واضح بأن هناك مواضع لا بدَّ لها من عامل نحو قوله (زيدٌ في الدار)، إذ يمكن تقدير العامل بـ (موجود أو مستقر) . كما قدره النحاة، وإن ظهر في الكلام لا يغير شيئاً في البنية الدلالية، أما تقدير العامل في بنية النداء فالأمر ليس كذلك إذ يصبح تقدير ((العامل فيه من الأصول

(١) شرح المفصل: ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٢) تطبيقات في نظرية النحو العربي، صاحب أبو جناح: ٣٠.

(٣) الخصائص: ١/١٨٦.

المرفوضة))[1]. إذ لا يمكن أن تقول في عبارة (يا زيد أقبل) يا أنادي زيد اقبل، أو يا أدعو زيداً أقبل، فيتحول عندئذٍ الكلام من بنية ندائية الغرض منها التنبيه إلى بنية خبرية. وعن ذلك يقول ابن يعيش: ((لأنك إذا صرحت بالفعل، وقلت: " أنادي "، أو " أريد " كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار))[2].

أما حين نقرأ نص الخليل في ناصب المنادى نجده لا يحيل النصب إلى العامل المحذوف؛ بل يحيله إلى قصد المتكلم إذ يقول: ((والنصب بالنداء المضاف قولهم: يا زيدَ بن عبد الله. نصبت زيداً، لأنه نداءٌ مضاف))[3]. إذ يوجه نصب المنادى بهذا التوجيه ؛ لأنه نداء قصد من ورائه المتكلم إن ينبه به المخاطب ليقبل عليه. وهذا بطبيعة الحال مردود إلى أن المعنى هو من نصب. ويقول في موضع آخر مشيرا إلى القصد التداولي في نصب النداء حين يقول: ((وقولهم: يا رجلاً في الدار، ويا غلاماً ظريفاً. **نَصبت لأنك ناديت** من لم تعرفه))[4].

فتنصب حين تنادي من لم تعرفه لتجذب انتباهه، ولا تستطيع أن ترفع المنادى ليصبح الكلام إخبارا للمنادى وأنت لم تعرفه ومن أول وهلة. لذلك المتكلم آثر النصب ليبين معنى الكلام هو نداء شخص لتنبيهه. ويشير السيوطي إلى هذا المعنى لكنه يحيل النصب لكثرة الاستعمال لا إلى المعنى الذي في ذهن المتكلم، فيقول: ((إنَّ الواضع تصور في الذهن أنه لو نطق به لكثرُ استعماله، فألزمه الإضمار طلباً للخفة، لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف.))[5].

(١) شرح المفصل: ١/٣٨٩.
(٢) المصدر السابق : ١/ ٣١٦-٣١٧.
(٣) الجمل في النحو: ٧٧.
(٤) المصدر السابق: ٥٢.
(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٣١٠.

في حين نجد الفراء يحيل إلى المتكلم وإلى سجيته، فضلاً عن نية المتكلم وقصده من وراء ما ينطق به، فحين يفسر قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾[١] فيوجه النصب صراحةً على النداء، كونه يترسَّم في تحليله الاستعانة بكلام العرب ليمثل شاهداً لغوياً من أجل دعم فكرته واسترفاد رأيه فيقول: ((العرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب))[٢]. فهو لم يلجأ لتقدير عامل بالاستناد للقياس، وإنما ارتكز على ما سُمِعَ عن العرب لأن ما خرج عن القياس وجب فيه إتباع السماع وكما هو معلوم أن الكوفيين أمةُ سماعٍ لا أمة قياس؛ لأن المتكلم العربي ينطق على سجيته كما يقول الخليل: ((إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله))[٣]. فالعملية اللغوية مترسخة في ذهن المتكلم فهو يديرها تبعا لقصده المعنوي جراء ما يقصده من خطاب فينصب الكلام تبعا لذلك وبهذا نستنتج أن ((العامل ليس له أي وظيفة في النداء، إنما للنداء وظيفة نحوية مرتبطة بالبعد التداولي ارتباطا واضحاً لتعلقها المباشر بالسامع بتنبيهه على الإقبال)) [٤]. ومما لا خلاف فيه أن المنادى منصوب لكن ليس بأثر عامل ما ولكن بحكم وظيفته الندائية وبهذا الصدد يقول المتوكل: نحن ((نوافق النحاة العرب القدماء في اعتبارهم أن الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المنادى هي النصب... ونخالفهم في إننا نعتبر المكون المنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب لا بمقتضى تقدير فعل ناصب له بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طبقا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي....باعتباره مكوناً خارجياً لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدد إعرابه، ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية نفسها))[٥].

(١) سورة يس / ٣٠

(٢) معاني القرآن: ٢/٣٧٥.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٤) الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور الوليدي: ١٥٨.

(٥) الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل : ١٧٥- ١٧٦.

وحركته الإعرابية جاءت نتيجة القصد والمعنى حين يذكر النداء ولا دخل للفعل ولا لأداة النداء في نصبه؛ لأن الـ (يا) في تركيب النداء تصويت بالمنادى وتنبيه له، ولا دخل لها ولا للفعل بالنصب، لأن المنادى المقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه، فلم يكن مخبرا عنه، فهو منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، وكل مقصود إلى ذكره حكمه النصب[1]. لذا يكون النداء منصوبا على المعنى الذي أراده المتكلم وقصده وهو نداء المخاطب وبهذا يتحقق الفعل الكلامي من خلاله وهو تنبيه المخاطب ليقبل على المتكلم. لذا يندرج هذا الأسلوب ضمن مفهوم الفعل الكلامي، كونه يصدر من متكلم لينبه المخاطب – المنادى – ليقبل عليه. فعند النطق بعبارة النداء (يا زيداً) فإننا نحقق فعلا كلاميا هو تنبيه المخاطب. ويمكن تمثيل ما تحققه العبارة الندائية التي يشتمل عليها الفعل الكلامي عند أوستن في **(فعل القول)** إذ تحيل العبارة بتركيبها على الشخص المنادى (زيد).

و**(فعل الإنجاز)** وهو التنبيه. ويتحقق **(فعل التأثير)** عند النطق بالعبارة وذلك من خلال تولد الفعل الإنجازي (التنبيه) فإن المخاطب سينتبه ويقبل على المتكلم. وبتلك المراحل يكون النداء فعلاً كلاميا منصوباً على المعنى .

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ٦١.

الفصل الثاني

المنصوب في سياق الموقف القضوي

- مدخل
- المبحث الأول: أسلوب التعجب
- المبحث الثاني: أسلوبا المدح والذم
- المبحث الثالث: أساليب التأكيد والتمني والترجي

الفصل الثاني

المنصوب في سياق الموقف القضوي

مدخل

الموقف القضوي هو الذي يُعبر به المتكلم عن قضية معينةٍ واقعةٍ في العالم الخارجي، ويمثل هذا الموقف إحدى الوظائف اللغوية المهمة التي تتحكم في صياغة البنية التركيبية للجمل.

لقد ظهر الحديث عن الموقف الذي يتخذه المتكلّم للتعبير عن فحوى خطابه منذ بواكير نشأة الدرس اللساني، فقد كان من أهم المبادئ التي نادى بها أصحاب مدرسة براغ، أن اللغة نظام يتكون من وسائل تعبيرية تؤدي وظيفتها في التواصل(١). وكان من أهم الوظائف اللغوية التي ترتكز عليها نظرية التواصل لرومان ياكبسون (الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية) التي تتجلى في الرسائل التي تتكيف فيها اللغة لتتخذ من المتكلم مرتكزا لها معبرة عن موقفه تجاه ما يتحدث عنه، وتنزع هذه الوظيفة إلى تقديم انطباع صادق أو خادع. وتعد صيغ التعجب مثالا خالصا لأحد انفعالات المتكلم(٢).

ثم نُظِرَ إلى الموقف القضوي بوصفه فعلا كلاميا عند أصحاب فلسفة اللغة العادية ولا سيما (سيرل) فكان أحد الأصناف الخمسة للأفعال الكلامية التي قدّمها (سيرل) هو صنف (التعبيريات) التي يكون ((غرضها الإنجازي هو التعبير عن الموقف النفسي تعبيرا يتوافر فيه شرط الإخلاص، وليس لهذا الصنف اتجاه مطابقة، فالمتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم ولا العالم مطابقا للكلمات، ويدخل فيها الشكر، والتهنئة، والإعتذار، والمواساة))(٣).

---

(١) ينظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا ايفتش: ٢٤٨.

(٢) ينظر: قضايا شعرية، رومان ياكبسون، ٢٨. والنظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، فاطمة الطبال: ٦٦.(رسالة).

(٣) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٥٠.

وعلى الرغم من أهمية الموقف القضوي وتمظهره في بنيات جملية كثيرة، وتحققه بوساطة مجموعة من الأدوات والصيغ، على الرغم من ذلك لم يحظ بدراسات متخصصة في البحث اللساني، فضلا عن كثرة المصطلحات التي تعبر عنه، وتداخله مع مفاهيم أخرى.

فقد ورد هذا المفهوم بمسميات مختلفة؛ إذ أطلِقَ عليه مصطلح الجهة (modaltics)، وأطلِق عليه مصطلح الوجه، وأطلِقَ عليه أيضا مصطلح (الجهة القضوية). ونجد الدكتور أحمد المتوكل يصطلح مفهوم (الوجه القضوي)، معبرا عن أن الوجوه القضوية تشمل الوسائل اللغوية التي يعبر بها المتكلم عن موقفه من صدق القضية . وقد أسماه أيضا (الوجه المعرفي) ويكمن دوره في تحديد الموقف المُتَخذ من صدق القضية، مقسماً إياه على فئتين من الوجوه هما:

١- **الوجه الذاتي:** الذي يعبر به إما عن:

- رأيه الشخصي فيما يتعلق بصدق القضية كأن يكون الموقف الذي يُعبّر عنه مؤكداً أو محتملاً أو متوقعاً أو ممكناً.
- أو عن تمنيه أن تصدق القضية.

٢- **الوجه المرجعي:** وهذا الوجه هو من يحدد المرجع الذي يتخذه ويعتمده المتكلم في اتخاذ موقفه من صدق القضية ويكون:

- أما تجريبيا: فيكون متخذا من تجربة المتكلم الشخصية.
- أو استقلاليا: فيقوم على أساس حجج معينة.
- أو سماعيا: فيكون المرجع فيه هو ما بلغ المتكلم من آراء غيره عن صدق القضية [١].

(١) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي: ١٦٩. ١٧٠.

أما الدكتور عبد العزيز المسعودي فقد اسماه (الجهية)، موضحا إياها؛ بأنها ما تعلق بموقف المتكلم والمحتوى القضوي لملفوظة في إطار مقولتي الضرورة والإمكان، منتمية إلى مقولة دلالية معبرة عن تصور وأحكام تغلب عليها الذاتية. مستعينا وعارضا لأهم أصنافيات اللسانين الغرب للمعاني الجهية منها أصانفية (لوكرلار، وبالمر) فهم أيضا أطلقوا مفهوم الجهية على الموقف الذي يتخذه المتكلم من الخطاب. فترى لوكرلار أن المعاني الجهية هي تعبير المتكلم عن موقفه من المحتوى القضوي لملفوظه، وتقترح تصنيفا للمعاني الجهية يتفرع إلى ثلاث جهات وهي:

١-جهات ذاتية: يعبر بها المتكلم عن علاقته بملفوظه، وتندرج من ضمن الجهات الذاتية المعرفية المتعلقة بدرجات اليقين. والجهات التقويمية المعبرة عن الاستحسان والاستهجان والتعجب.

٢-جهات تذاوتية: تعبر عن تواصل المتكلم مع ذوات أخرى بشأن المحتوى القضوي للملفوظ. ويندرج ضمنها الترخيص، والاقتراح، والإجبار، والإذن.

٣-جهات موضوعية: وفيها يربط المتكلم المحتوى القضوي بقضية أخرى دونما تعبير عن حكم أو تقويم شخصي، وتندرج ضمنها العبارات الجهية التي لا تخضع لإرادة المتكلم وإنما للواقع الموضوعي.

ولم يقتنع المسعودي بتلك التقسيمات الجهية؛ لأن الجهات الزمانية قد غابت عن هذا التصنيف رغم نزعتها الاستقصائية [١].

نلحظ من ذلك أن المسعودي لم يميز بين الوجه القضوي والجهة؛ لأن الوجه القضوي المتخذ من فحوى الكلام هو ما يخلو من عنصر الزمان. ثم أنه يستمر بعرض أصنافية (بالمر) الذي أحال المعنى الجهي إلى وضعية القضية من حيث التوجيه. وقد ميز بين الجهات القضوية والجهات الحدثية. والفرق بين الاثنين قد حصره جسبرسن Jespersenمن قبله في سمة

(١) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية بحث لساني في المقولة الدلالية: ٥٨-٥٩.

الإرادة، إذ تكون الجهة القضوية متضمنة لعنصر الإرادة ، في حين لا تتضمن الجهة الحدثية ذلك [١].

هذا ما أوضحه بعض اللسانيين بصدد هذا المفهوم. أما الباحثة فترى أن نصطلح تسمية (الموقف القضوي) على الموقف الذي يُتخذ من فحوى الكلام؛ لأن مفهوم الجهة متكلل ومحاط بعنصر الزمن، أما الوجه أو الموقف القضوي فيكون مجرداً من الارتباط بالزمن فالمتكلم يمكنه التعبير عما يشعر به من غير تقيدات زمانية أو مكانية [٢]. لذا عُدَّ من العلامات الدالة على عواطف المتكلم وانفعالاته وقد يسمى أيضا بـ(موجهات الخطاب) حيث يسمح للمتكلم بالتعبير عن موقفه الانفعالي التعبيري المُتَخذ من الكلام[٣].

فعندما يتحدث شخص ما فهو في كلامه يرسل فكرة معينة، مع قدرته على التعبير عن موقفه إزاء هذه الفكرة [٤]، ويكون تعبيراً مباشراً تجاه ما ينزع من عرض انطباعه عن الموضوع الذي يعبّر عنه مبرزاً مخبئات المتكلم ما ظهر منها وما بطن، ما صرح به وما ضُمّن وبهذا يكون جسراً إلى مقاصد المتكلم مكونا قناة للعبور إلى مقومات شخصية المخاطب[٥]. محولا رسالته وموقفه الكلامي إلى نسيج من الانفعالات والمشاعر الذاتية ومن ثَمَّ يتخذ المتكلم بعداً ذاتيا قوامه التعبير الممزوج بالانفعال مع المخاطب الذي يوجه إليه الكلام[٦]، بغية إقناعه أو التأثير فيه أو الإعجاب به أو مدحه والثناء عليه أو ذمه أو التأكيد عليه في ظل أدوات أو أفعال مساعدة أو صيغ مخصوصة[٧]. محرضا المتلقي المخاطب ومثيراً انتباهه سلبا أو إيجابا وإيقاظه عِبرَ الترغيب أو الترهيب فتكون وظيفته

(١) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية : ٥٩.
(٢) ينظر: قضايا الشعرية : ٢٨.
(٣) ينظر: التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي: ٢٨.
(٤) ينظر: نظرية التواصل المفهوم والمصطلح، رضوان القضماني: ١٤٣. (بحث).
(٥) ينظر: الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي: ٦٧-٦٨.
(٦) ينظر: قضايا الشعرية: ٢٨. والتواصل اللساني والسيميائي والتربيوي: ٥٣-٥٤.
(٧) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي: ١٨٣-١٨٤.

ذاتية بامتياز إذ يتحول الكلام إلى رسالة يتبادلها المرسل والمرسل إليه؛ فيساهمان في تحقيق التواصل المعرفي والجمالي(١).

وبهذا يكون الموقف القضوي صورة للقول، وعنصراً من عناصر المستوى العلاقي في الجملة. فالصورة المنطقية للقول ينبغي أن تقتصر على شروط الصدق التي تستخلص من المسار اللغوي لتأويل القول فالموقف القضوي هو حصيلة المعالجة الكاملة للقول؛ أي المعالجة اللسانية والتداولية. ويكون الانتقال من الصورة المنطقية إلى الموقف القضوي انتقالاً تداولياً، وإثراءً للصورة المنطقية(٢).

ويرى (سبربر، وولسون) أنَّ الموقف القضوي الذي يود المتكلم إبلاغه هو موقف يؤدي إلى تأويل تام متكامل و متناسق مع مبدأ المناسبة(٣). وبهذا تكون الوظيفة التي تضطلع بها الوجوه القضوية الذاتية والمرجعية ((هي تمرير موقف المتكلم من القضية سواء كان هذا الموقف رأيا شخصيا في صدق القضية أم الإشارة إلى المرجع المعتمد في الحكم على صدقها))(٤). فنجد موقف المتكلم حاضرا في مختلف مستويات الخطاب بدءا من المفردات مرورا بالجملة البسيطة وصولا إلى الجمل المركبة التي تتصدرها أفعال وعبارات قضوية صريحة ترتبط عادة بالجملة المعبرة عن القضية بواسطة موصولات حرفية مثل: إن وأخواتها ونعم وبئس. فالبناء اللغوي الطرازي يتمثل بمعاني قضوية هي جمل مركبة من عبارة تتصدر التركيب وتتعلق بها جملة فرعية تحيل على القضية موضوع الحكم والتقويم. ففي مثل قولك: نعم الرجل زيد فإذا حذفت (نعم) لم يكن لعبارة الرجل زيد معنى مفيد؛ لأن معنى الجملة هو (زيدٌ رجلٌ جيدٌ) وبناءً على تأويله يكون فعل المدح هو موطن الخبر والموقف القضوي في الوقت نفسه(٥).

(١) ينظر: قضايا شعرية : ٢٨. والتواصل اللساني والسيمائي والتربوي : ٥٣-٥٤.

(٢) ينظر القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر: ١٢٤-١٢٥

(٣) مبدأ المناسبة (يفترض كل عمل إبلاغ قائم على الإشارة الحسية أنه يحقق أقصى درجة من درجات المناسبة).و للتفصيل ينظر القاموس الموسوعي: ١٢٨.

(٤) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ١٨٢.

(٥) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية: ٧٩.

وإنَّ تعبير المتكلم عن موقفه تجاه قضية معينه، يستلزم استعمال أدوات محددة، ففي أسلوب التعجب يستخدم صيغ جملية محددة كما هو الحال في التعجب (ما أفعله) و(أفعل به). وفي والمدح (نِعم)، والذم (بئس) ، وفي التمني (ليت)، والترجي (لعل)، والتوكيد (إنَّ).

إنَّ أغلب هذه البنيات التركيبية التي يستعملها المتكلم للتعبير عن موقفه تجاه القضية المتحدث عنها، تتضمن أسماء منصوبة. وقد يعمد المتكلم في بعض الأحيان إلى مخالفة السياق اللغوي فيأتي باسم منصوب؛ ليكون علامة على إظهار موقفه القضوي.

وتسعى الباحثة في هذا لفصل إلى تفسير نصب مجموعة من الأسماء الواردة في بنيات جملية معينة، بالاستناد إلى مفهوم الموقف القضوي مستعينة بما ورد من إشارات مهمة في التراث اللغوي العربي.

المبحث الأول

أسلوب التعجب

التعجب هو: ((انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب))[١].

يندرج التعجب من ضمن الصيغ الجملية التي تعبر عن الوجه القضوي الذي يعبر به المتكلم عن موقفه من فحوى القضية كأن يستحسن أو يندهش [٢].فهو من الأساليب الإفصاحية الانفعالية التي تنبع من عاطفة المتكلم. وهو من الأنساق التقويمية التي تعبر عن حكم معياري يستند إلى قيمة الجودة والرداءة [٣]. متحققا بأنساق دالة على التعجب نحو: عجباً صافح زيد خصمه!، أو وا عجبا لقولك البليغ !، أو غيرها. لكن التعبير الغالب يكون في صيغ معلومة وهي (ما أفعل، وأفعل به). وهما صيغتانِ للتعجب من الشيء ويكونان على هذا الوزن، نحو (ما أحسن العلم! وأقبح بالجهل!) وتسمى صيغة (ما أفعل) فعل التعجب الأول، وصيغة (أفعل به) فعل التعجب الثاني. وهما فعلان ماضيان وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمرٍ[٤]. وبسبب هذا قد كَثُرت آراء النحاة واختلفت في هاتين الصيغتين، إذ حملوا المنصوب على باب المفعول به أو على التشبيه بالمفعول به. والعامل هو الفعل الجامد (افعل)، وفيه يقول الخليل: ((والنصب بالتعجب قولهم: ما أحسن زيداً، وما أكرم عمراً، وهو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به... **كأنه قال:** شيءٌ حسَّنَ زيداَ))[٥]. نلحظ من كلام الخليل – رحمه الله– أنه يُصرح بأن المنصوب قد نُصِبَ بالتعجب وليس بأثر عامل، ولكنه شبه جملة التعجب بالجملة الفعلية، ثُمَّ فسر معناها بقوله: (كأنه قال: شيء حسّن زيداً) والأمر واضح أن هذا تفسير معنى لا تفسير

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٢٧. واللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٦.

(٢) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : ١٧٩–١٨٠.

(٣) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية: ١٥١.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ٦٩.

(٥) الجمل في النحو: ٤٩.

إعراب. وقد أكد سيبويه ذلك بقوله: ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه. وذلك قولك: ((ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ حسّنَّ عبد الله، ودخله معنى التعجب، **وهذا تمثيل ولم يتكلم به**))[١]. لكن سيبويه ينسب العمل إلى صيغة (أفعل) مع إقراره بأن هذه الصيغة لم تجرِ مجرى الفعل ولم تتمكن تمكنه.

ولمثل ذلك التوجيه يذهب المبرد فيقول: ((هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة؛ لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب وذلك قولك: ما أحسنَ زيدا، وما أكرم عبدَ الله. فـ " ما " اسم مرتفع بالابتداء و" أحسن " خبره وهو فعل، و" زيدا " مفعول به، فتقديره: شيء حسن زيدا))[٢].

ولكن بإنعام النظر لتلك النصوص نجدها بحاجة إلى تفسير وتوضيح منها: إن فعل التعجب يعمل عمل الفعل ولكنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال. وإن (ما أحسنَ زيدا) تشبه (شيءٌ حسن زيدا). ويلزم طريقة واحدة، فلا يجوز التقديم والتأخير؛ وذلك لزوما للمعنى في ذلك. وقوله: شيء أحسن عبد الله تمثيل ولم يتكلم به، و(ما) تكون مبهمة مع ذلك تكون في محل رفع مبتدأ، وأفعل خبره. وقد قال الاخفش عن ذلك إنَّ: ((ما موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف، أي: الذي أحسن زيداً: موجود، وفيه بعُد، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسدَّه؛ وأيضا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب... وقال الفراء وابن درستويه: ما استفهامية، وما بعدها خبرها))[٣].

وهذه أمور محيرة للدارس إذ (افعل) فعل وإن كانت علامة الأفعال هي الحدث المقترن الزمن إلا أن هذا الشرط غير متوفر فيه.

(١) الكتاب: ١/ ٧٢.
(٢) المقتضب: ١٧٣/٤.
(٣) شرح الرضي: ٤/ ٢٣٤

وكل هذا مرده إلى اختلافهم في صيغة (أفعَلَ)، إذ ذهب البصريون إلى أنها فعل ماضٍ وإليه ذهب الكسائي. وذهب الكوفيون إلى أنها أسم[١]. وعلى ما يبدو أن صيغة (أفعل) في موضعها هذا من أسلوب التعجب ليست فعلا كما زعم البصريون، وليست أسما كما ذهب الكوفيون[٢]. وهذا ما يذهب إليه أغلب المحدثين، إذ يقول المخزومي فيها بأنها: ((بناء لفظي قديم نُسيَ استعماله القديم، وصار يُستعمل في التعجب، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابيا، كما تحلل المركبات الإسنادية، فإن تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر، لا دلالة فيه على التعجب... أما إلزام أنفسهم بتفسير " ما " وإعادة ضمير مستتر في " أفعل" عليها، والبحث عن مسوغات الابتداء، فتكلف ينبغي أن يريحوا أنفسهم وتلاميذهم من عنائه))[٣].

وكذلك يقول إبراهيم السامرائي: ((ثم قالوا في إعراب " ما أحسنَ زيداً" إن (ما) مبتدأ وهي نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (ما) (وزيدا) مفعول به، والجملة خبر عن (ما).

وهذا الإعراب كله باطل ومحض تلفيق لأني أسأل كيف تكون " ما " مسندا إليه مبتدأ؟

وأين هي الجملة الإسنادية وأين طرفاها؟ وكيف يكون " أحسن" فعل ماض ولا يشتمل على أية فكرة زمنية؟ وما معنى الفاعل ضمير مستتر؟ ثم كيف يكون " زيدا" مفعولا به، وان " أحسن " فعل التعجب لا يصاغ إلا من الفعل اللازم. والذي أراه أن التعجب أسلوب خاص لا يمكن أن يدخل في حيز الجمل الخبرية الإسنادية))[٤].

(١) للتفصيل في تلك المسألة ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٥/١.

(٢) أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم: ٣٢.

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي : ٢١٦.

(٤) النحو العربي نقد وبناء: ١٠٦.

يتضح من ذلك أنَّ سيطرة نظرية العامل والمعمول على النحاة وعدم استطاعتهم أن يدركوا أن هناك كلمة يُمكن أن تقع في الجملة العربية لا تخضع لعمل عامل، لذا يمكن القول إن هذا التأويل مرده إلى منهجية النحاة القدماء التي تتلخص في ضرورة إيجاد إعراب لكل كلام منطوق، وإن كان هذا الإعراب لا يتناسب مع طبيعة الصيغة ودلالتها؛ فكان الأولى تناول هذا الأسلوب وما شاكله على أنه صيغة ثابتة كثبوت الأمثال وردت عن العربي الفصيح قاصدا النصب على معنى التعجب [١].لذا يمكن القول بأنه ((من التراكيب المكونة من أكثر من كلمة وهي عبارات يتعلمها ابن اللغة باعتبارها عبارات متكاملة، تدل بكاملها على دلالة محدودة، وهي دلالة يعطيها التركيب كاملا متجاوزاً دلالات الجزئيات المكونة))[٢].

بمعنى أنه استعمال لغوي قديم حديث يرتبط بحالة نفسية معينة للتعبير عن مواقف حياتية متكررة، وتكمن أهميته بالقيمة التأثيرية الانفعالية التي يحققها، ويبدوا ذلك واضحا في الفرق بين جملة (ما أحسنَ زيداً)، وبين تقدير النحاة لها (شيءٌ أحسنَ زيداً)، فخرج هذا الأسلوب عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر لا يتضمنه، فالجملة الأولى جملة تعجبية تعبّر عن مشاعر الإعجاب والدهشة من حسن زيد، والجملة الثانية جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب[٣]،إذ إنه تركيب متكامل لا يمكن أن يُفصل؛ لأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقةً واحدة[٤].

(١)ينظر : أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم: ٣٢.(بحث).

(٣) النحو العربي نقد وبناء: ٣٢.

(٤) مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي:١٧١.

(٥) ينظر : أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي ، عبد القادر مرعي: ٨٢

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٤٢٢.

لذا يمكن القول إن أسلوب التعجب من الأساليب التي أطلق عليها في الدرس النحوي الحديث مصطلح (المتحجر اللغوي) التي يقول فيها رومان ياكبسون: ((فصيغة التعجب ليست عنصر جملة، وإنما هي مُعادِلة لجملة تامة))[١].

أو على حد تعبير الدكتور تمام حسان مسكوكة ثابتة تعبر عن الانفعال والدهشة إذ يصطلح عليها بـ(خالفة التعجب) إذ ليس هناك من دليل على فعليتها... ولكن هذه الصيغة... أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان ومعهما الأسماء. ولعل فيما يأتي ما يوضح بعض الفهم بالنسبة لتركيب التعجب:

ما = أداة تعجب
أحسنَ = خالفة
زيداً = متعجبا منه [٢]
} التركيب كله مسكوك كالأمثال التي لا تتغير.

أما ما يخص حركة الاسم الإعرابية فيمكن القول : بإنها علامة على التعبير عن مواقف المتكلم، وهي ليست نتيجة تأثير العامل، ولا ترتبط بالمعنى النحوي، كما قال جمهور النحاة، فالحركة الإعرابية يمكن أن ينظر إليها على أنها عنصر تحويل في الجملة في الكثير من الأساليب اللغوية التي تمتاز في التعبير عن مواقف حياتية متكررة. ومن هذه الأساليب أسلوب التعجب، ففي قولنا: " ما أجملَ السماءَ " بنصب (السماء) يمكن أن ننظر إلى الحركة من منظور آخر مخالف لوجهة نظر النحاة القدماء، وهو أنه قد جيء بالحركة لبيان الفرق بين تركيب وآخر، بينهما توافق شكلي في البنية الخارجية، واختلاف في الدلالة والمتكلم هو من يحدد القصد المعنوي من خلال التنغيم الكلامي للعبارة [٣]. نستنتج من ذلك أن جملة التعجب

(١) قضايا شعرية: ٢٨.
(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٤-١١٥.
(٣) ينظر: أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ٣٣-٣٤.

تمثل تعبيراً عن حالة المتكلم ورغبته وموقفه وانفعاله وهي على ما هو مفترض تمثل التعبير القضوي[١].

نحو المتعجب الذي بلغ به حداً متناهيا في الاتصاف بصفة إيجابية لم يكن يتوقعها المتكلم فولد عنده هذا الوضع رغبة في التعجب . الذي يتحقق ضمن النسق التركيبي بالصيغة مع الاسم المنصوب بعدها [٢]، وبذلك يكون المتكلم آثر النصب دلالة على معنى التعجب. ودلالة على موقفه من المتعجب منه والقضية التي حاول الاندهاش بها ، لذا اختار حركة النصب ليبين موقفه من القضية المتعجب منها .

(١) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية : ٥٥.

(٢) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية: ١٥٥.

المبحث الثاني

أسلوبا المدح والذم

المدح: هو ((هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصداً))[١].

أما الذم: فهو أسلوب يستعمل لذم الشيء واحتقاره.

يندرج أسلوبا المدح والذم من ضمن الموقف القضوي الذي يتبين من خلاله موقف المتكلم لأنَّه أسلوب إفصاحي تأثيري قائم على أساس الإفصاح والتعبير عن الانفعال الذي يعرض للنفس إزاء موضوع ما، يُستحق أن يُمتدح أو يُذَم؛ لأنه معقود أساسا بالوظيفة الانفعالية[٢].

ويتحقق أسلوب المدح والذم بصيغ خاصة وصيغ عامة، فالصيغ الخاصة تتحقق بـ (نِعمَّ، وبِئس، وساءَ، وحبذا، ولا حبذا).

أما الصيغ العامة فتتمثل بمفردات غير محددة تتضح من خلال السياق أنها تدل على المدح أو الذم. فتأتي منصوبة مخالفة لسياق الإعراب الذي ترد فيه.

وقد اختلف النحاة أيضا في توجيه إعرابها فتارة يحيلونها على التشبيه بالمفعول به وعلى الاختصاص تارة أخرى. لكن بعض النحويين لم يوجهوا النصب لعامل ما؛ بل وجهوا النصب على القصد الثنائي أو نقيضه. فالخليل وسيبويه والفراء يوجهون النصب على المدح والذم صراحَة ، لذا نجد الخليل يشير صراحة عند قوله: ((مررت بزيدٍ، الرجلَ الصالحَ. نصبت الرجلَ الصالحَ على المدح))[٣]. نلحظ من توجيه الخليل الإعرابي إشارة صريحة للنصب على معنى المدح، ولم يوجه النصب لعامل ظاهر أو مقدر. ويقول أيضا ناقلا قول

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٢٠٦.

(٢) ينظر: تركيب المدح والذم من منظور وظيفي: ٣٠٠. (بحث).

(٣) الجمل في النحو:٦١.

يونس النحوي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾[١]، إذ يقول: نُصِبت (المقيمين) على المدح[٢]. وقد ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا مِن ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل، **كأنه قال:** اذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه **فعلٌ لا يستعمل إظهاره**))[٣].

وقد عقد سيبويه للمدح والذم بابا خاصا في كتابه يقول فيه: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك))[٤]، نلحظ من كلام سيبويه أن الاسم المخصوص بالمدح قد ورد منصوبا من غير ذكر عامل ناصب له على الرغم من تقدم المخصوص بكلامٍ قبله فهو يصرح بالنصب على التعظيم والمدح من غير أن يقدر أو يؤل فعلاً ناصباً.

ونظير ذلك التوجيه قد وجه إعراب كلمة المقيمن في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[٥].

إذ يعربها منصوبة على المدح والتعظيم وهو بهذا الإعراب يعطي بعداً معنويا في بيان فضل الصلاة.

((فهو لا يذهب في إعراب محل الشاهد على النصب في "والمقيمين " على الاختصاص كما ذهب غيره من المفسرين والنحاة، ولكنه يذهب مذهبا تداوليا، فيختار الإعراب على التعظيم والمدح، لأن المقام مقام إنشائي وهو الثناء على المؤمنين.))[٦]

(١) سورة النساء /١٦٢

(٢) ينظر: الجمل في النحو: ٦١.

(٣) الكتاب:٢/٦٥.

(٤) المرجع السابق: ٢/ ٦٢.

(٥) سورة النساء / ١٦٢.

(٦) الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي: ٢٨٩-٢٩٠.

وفي قوله تعالى: ((وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ)) [١]،

يرى سيبويه أنَّ (الصابرين) منصوبة على التعظيم والمدح [٢]، ونظير هذا من النصب نجده في قول الشاعر: [٣]

لا يَبعَدَن قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفـةُ الجُزرِ
النـازلين بكـل معتـركٍ والطَّيبينَ مـعاقِـدَ الأزر

فيرى الخليل أنَّ ((نَصب النازلين والطيبين على المدح))[٤]

وهذا هو إدراك للظروف المحيطة بالحدث اللغوي، و مقصدية الخطاب في تخصيص تلك الصفة بشيء من التعظيم والاهتمام، لتمتاز عما قبلها من الصفات، فحركة النصب على تقدير المدح حولت المعنى من مجرد إخبار محايد يجهله المتلقي إلى معنى أعمق[٥].

ونظير توجيه الخليل وسيبويه نجد تقارب الفراء لهما في إعراب الاسم المخصوص بالمدح والذم، فيقول في إعراب كلمة (الصابرين) في قوله تعالى: ﴿ **وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ** ﴾[٦].

((الوجه أن يكون نصبا على نية المدح، لأنه من صفة شيء واحد، والعرب تقول في النكرات كما يقولون في المعرفة، يقولون: مررت برجل جميل وشابا بعد))[٧].

إذ نلمح في ضوء مباحثة الفراء أنه وجّه إعراب (الصابرين) توجيها تداوليا باسترفاد السياق المقامي والمقالي من خلال استدلاله بكلام العرب [١]، إذ يقول:

---

(١) البقرة / ١٧٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٦٥.
(٣) ديوان الخرنق، تحقيق حسين نصار: ٢٩.
(٤) الجمل في النحو: ٦١.
(٥) ينظر: الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي:٥٤.
(٦) سورة البقرة/١٧٧
(٧) معاني القرآن: ١/ ١٠٨.

((والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام))[٢]. فقد استطاع الفراء توظيف البعد التداولي في فهم النص من خلال السياق التخاطبي للكلام، فتفسيره لا يستند إلى إعراب معزول عن مستوى التداول، بل يستند إلى استنباط الدلالة في ضوء المقام، وفهم المخاطبين، واستحضار الشروط التداولية لإنتاج الخطاب وتأويله، فقد استحضر ما يثبت قربه من عمل التداوليين وهو القصد التكميلي، والسياق التخاطبي، وختم كلامه بالمعطى الموسوعي الثقافي (عادات كلام العرب) ويتضح من كلامه ملاحظ عدة منها[٣]:

١ – في قوله: ((فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام)) إذ ذكر الفراء مصطلح (النية) بدليل قوله: ينوون، وهو ملمح تداولي المراد منه قصدية المتكلم وإرادته، فالعناية بالمتكلم وما يضمره من إيقاع يُعدُّ ملمحا تداوليا مهما.

٢– قوله: ((إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام)) فقد ركّز على السياق بوصفه بعدا تداوليا مهما في استجلاء الدلالة، فالنصب في (الصابرين) على أنها صفة لـ(من آمن بالله)، إذ القياس بالرفع (الصابرون)، كما الحال في (الموفون)، لكنَّ إرادة مدح مجدد غير متبع لأول الكلام جعله يخرّجها منصوبة على المدح.

فكل من سيبويه في تسميته للباب (ما ينتصب على التعظيم والمدح) والفراء في قوله: (فكأنه ذهب به إلى المدح) كانا مدركين لأثر البعد التداولي في تحديد شكل البنية النحوية المناسبة التي تعبر عن الموقف القضوي للمتكلم.

والأكثر من ذلك أنَّ سيبويه قد وضع شروطاً تداولية لتحقيق النصب على المدح والتعظيم منها:

---

(١) ينظر: الأبعاد التداولية في معاني القرآن: ١٥٩.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٠٥.

(٣) الأبعاد التداولية في معاني القرآن: ١٥٩–١٦١.

١- ((إنَّ التعظيم يحتاج إلى اجتماع معنيين في المعظم: أحدها: أن يكون المعنى الذي عظم به صفة مدح، وثناء، ورفعة. والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به.

٢- يتكلم المتكلم بصفة ينفرد بها المخبر عنه عند المخاطب، ويعرفه بها، ثم يأتي بعد بصفات يعظمه بها، كقولك: مررت بعبد الله الكريمَ الفاضل، فتنصب الفاضل على التعظيم، لأنك لما قدمت الكريم، صار كأنه قد عُرف وشهر))[١].

أما ما يخص أسلوب الذم فقد ورد تحت مسمى الشتم وورد أيضا تحت مسمى التشنيع والتشويه. وهو ما يقصده المتكلم في بعض أموره حال امتعاضه أو استهجانه واستقباحه لأمر ما[٢].

ويستشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٣] فيقول في توضيح الاسم المنصوب بأنه: ((لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه **كأنه قال**: أذكر حمالة الحطب، شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره))[٤].

والتقدير التمثيلي دال على وعي الخليل وسيبويه بالفرق بين العبارة الأصلية موضوع التحليل، وبين العبارة الشارحة، ومعنى قول سيبويه (وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره) أو (وهذا تمثيل ولا يتكلم به) أنَّ تقدير المحذوف مسألة افتراضية؛ لأن العامل في تلك المواضع هو مجرد تصور ذهني تأويلي أو هو أداة تحليلية لبناء العلم[٥].

يستشهد أيضا بقول الشاعر أميّة بن ابي عائذ:

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٦٩. والنكت في كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري:٢/ ٧٤.
(٢) الأسس الأبستمولوجية للنظر النحوي: ٢٩٢
(٣) سورة المسد/٤.
(٤) الكتاب: ٢/٧٠
(٥) ينظر: الأسس الأبستمولوجية للنظر النحوي: ٢٩٤.

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطل وشعثاً مراضيع مِثلِ السعالي[١]

فيورد رأيه قائلاً: ((كأنه حيث قال (إلى نسوةٍ عطلٍ) صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها، قال الخليل: **كأنه قال:** وأذكرهن شعثا، إلّا أنَّ هذا فعلٌ **لا يُستعمل إظهاره.**))[٢].

ويقول في بيت عروة الصعاليك العبسي أيضا مفسّراً نصب (عداة) على الشتم:

سَقوني الخمرَ ثمَّ تَكنَّفونَي عُداةَ الله من كذبٍ وزورِ[٣]

((إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين))[٤].

أما توجيه الفراء لقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ حيث قال في (حمالةَ): ((والوجه الآخر أن تشتمها بحملها الحطب فيكون نصبا على الذم)) [٥]. وكذلك يوجه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[٦] فيقول في توجيهها: بالنصب لأنها في موضع الذم لهم بالذم لهم[٧].

ويذكر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾ قال: ((وأشحة يكون على الذمّ، مثل ما تنصب من الممدوح على المدح))[٨].

وهذا التفسير الإعرابي الذي ذهب إليه يدل ((على وعي بالربط بين التفكير النحوي للخطاب والأجواء التي قيل فيها))[١]. وهذا بطبيعة الحال تفكير تداولي قصدي لوحظ من خلال اقوالهم وآرائهم لتفسير الناصب.

---

(١) هكذا ورد البيت في الكتاب ، لكن البيت ورد في أمية بن أبي عائذ حياته وشعره ، ص : ٤١. بهذا القول :
له نسوةٌ عاطلات الصدو ر عوجٌ مراضيع مثل السعالي

(٢) الكتاب : ٢/ ٦٦

(٣) ديوان عروة الصعاليك : ٦٣.

(٤)الكتاب : ٢/٧٠.

(٥) معاني القرآن: ٣/ ٢٩٨

(٦) سورة البقرة / ١٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٦.

(٨) معاني القرآن : ٢/ ٣٣٨.

أما ما يخص رأي علماء اللغة المحدثين في أسلوب المدح والذم، فقد كانت لهم وجهات نظر متباينة بعض الشيء لتوجيه هذا الأسلوب ، فقد كانت توجيهاتهم في إطار تجديدي يتناول الأسلوب كاملاً ، مع ما يحويه من عناصر لغوية، ومنها محاولة تمام حسان الذي أدرج هذا الأسلوب مع الخوالف[٢].

التي عدها ((كلمات تستعمل في أساليب افصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي والإفصاح عنه))[٣]. وبهذا تتميز الخالفة عن غيرها من التعابير اللغوية ((بالإفصاح عن موقف انفعالي تأثيري وهذا المعنى هو وظيفتها في الكلام، فلا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات، ولم توضع لتدل على حدث وزمن كما وضعت الأفعال. ولا تدل على عموم الحاضر والغائب كما تدل الضمائر. ولا تدل على ما تدل عليه الظروف والأدوات وتختلف عنها بالاكتفاء دون الاقتصار إلى ما تفتقر إليه الظروف والأدوات في الاستعمال))[٤].

أما الدكتور ابراهيم السامرائي فقد اصطلح عليها بأنها من الأساليب المسكوكة في اللغة ولا تخرج عن حيز التعبير عن موقف المتكلم إبداء انفعاله وتأثيره فيقول: ((وقد وقع النحويون في اضطراب في سبيل تحديد ماهية هذه الألفاظ وتصنيفها ضمن قائمة الاسمية أو الفعلية، فكثرت أقوالهم في" حبذا " ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية، وان هذه لفظة جمدت على هذا النحو الخاص فليست من قبيل الأسماء الأخرى كما هي ليست من سائر الأفعال، ولكنها لفظة يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئا أو يستحسنوه، فإذا

(١) الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي : ٥٦.

(٢) ينظر: أساليب نحوية جرت مجرى المثل: ٦٧.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٣.

(٤) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي: ٢٥٣.

قالوا (حبذا الهواء) فلا يعني هذا أن هنالك إسنادا من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء مستحسنا طيبة فأرسل هذه العبارة))[١].

فهي تندرج ضمن ما يطلق عليه **خالفة المدح والذم**، هذه الأخيرة تشترك في سمات تميزها عن غيرها من أقسام الكلم العربي الأخرى، فرتبتها من ضميمتها محفوظة بدا، وجميعها صيغ مسكوكة مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية، كما أنها مسلوبة الدلالة على الزمن، وهي تقوم بدور المسند دون المسند إليه، ولعل هذا هو الذي جعل النحاة يعدون معظمها أفعالا ولكن الذي يفرق بينها وبين الأفعال أنها لا توصف بتعدٍ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها، ولا تدخل بعلاقة نسبة[٢].

وهي بهذه القيم المعنوية مؤهلة لإنشاء تركيب إفصاحي يعبر به المتكلم عن موقفه إزاء ما يتحدث عنه المخاطب، وهي بعد ذلك ((ترتبط بالبعد الدلالي أكثر منها بالمجال التركيبي ولا يخفى أن أسلوب المدح والذم قائم على التعبير عن انفعالٍ ما مدحاً أو ذماً، لذا سميت في الدرس النحوي بأسلوب المدح والذم تمييزا لها عن البنيات العادية... فإن إغفالها يجعل كل وصف نقوم به للنظام اللغوي ناقصا وغير مكتمل ومن ثمَّ استحالة بناء نحو شامل للغة التي نريد وصفها . وإن . هذا النوع من التعابير جزء ضروري في قاعدة المعطيات اللغوية التي يمتلكها الأفراد عن لغتهم))[٣]. نستنتج من ذلك أن أسلوب المدح والذم أسلوب انفعالي صادر عن ذات المتكلم والاسم المنصوب الذي يرد في هذا الأسلوب دليل على مدح المتكلم أو ذمه لقضية معينة، وليس هناك عامل لفظي للنصب، إنما المعنى كان الكفيل بنصبه.

(١) النحو العربي نقد وبناء: ١٠٨.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٧-١١٨

(٣) أساليب نحوية جرت مجرى المثل: ٧٣.

المبحث الثالث

التأكيد والتمني والترجي

التأكيد هو معنى مستفاد من صيغ لغوية معينة، وغرض تواصلي يستعمل لتثبيت الشيء في نفس المخاطب، وهو من وجهة نظر التداولية وجه (موقف) قضوي يتّخذه المتكلم لتأكيد قضية معينه بالنظر إلى معلومات المخاطب. وهو معنى أسلوبي كثير الورود في لغة التواصل وله صيغ وأشكال كثيرة ، ومن صيغه على وجه الخصوص: التأكيد بـ(إنَّ) [١]. وهي أداة ذات دلالة معنوية، ليست مما تختص به الأسماء أو الأفعال، لأنها تتضمن معنى خاص ومستقل، وليس لها معنى معجمي، لأن التركيب هو الذي يحدد دلالتها. فإذا أراد المتكلم أن يؤكد كلامه أتى بـ(إنَّ) التي قال عنها النحاة أنها ((حرف ناسخ لمعنى الجملة الاسمية ونفي الشك عن العلاقات المعنوية بين ركنيها))[٢]. فتكون مؤكدة لمضمون الجملة وتكون الفائدة محَققة بالاستقلال فتقول:(إنَّ زيداً منطلقٌ) وتسكّت، كما سكتَّ على (زيدٌ منطلقٌ)[٣]. وبهذا تكون مؤكدة ((لنسبة الجزئين ونفي الشك عنها ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها، والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالما بالنسبة فهي لمجرد توكيد النسبة، وإذا كان متردداً فيها فهي لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها))[٤].

وإذا أراد المتكلم أن **يتمنى** أتى بـ(ليت) التي تدل على ((طلب حصول الشيء سواء كان ممكناً أم ممتنعاً))[٥]؛ لأنه يصدر عن اعتقاد في امتناع حصول المحتوى القضوي لكن المتكلم رغم اعتقاده في شأن حالة الشيء المعبر في مستوى التصور، وعن إرادة حصول الشيء يكون معتقدا ومترددا في حصول الشيء، وهذا التضارب بين الاعتقاد والإرادة هو

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات: ١/ ١٧٣.

(٣) شرح المفصل: ٤/ ٥٢٦

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٤/١.

(٥) التعريفات : ٧٠.

الذي يميز عمل التمني. وهذا واضح من جهة الحالة الذهنية للمتكلم، لأنه عملٌ قضويٌ يبرز المتكلم من خلاله ما يطمع الحصول عليه، لأنه عمل ذاتي يعبر عن انفعال مأتاه التضارب بين التصور والواقع. أما سلوكيا فلا ينتظر شيئاً من التمني لأن النهوض إلى تحقيق أي فعل من المحال ما دام التمني قائما على أساس التحسر المتولد عن العجز عن الفعل(١).

ويتآزر **الترجي** مع التأكيد والتمني في أنَّه وجهٌ قضويٌ ، ويتحقق هذا الوجه بأداته (لعل) وهي ((لتوقع مرجو أو مخوف))(٢)، ويطلب به المتكلم ((إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهته))(٣). وهذا الإظهار يتمثل في رغبة المتكلم في التعبير عما يجول في نفسه، لكن الترجي يختلف عن التمني في الاستعمال اللغوي لأن ((ماهية التمني غير ماهية الترجي، لا أنَّ الفرق بينهما من جهة واحدة، وهي استعمال التمني في الممكن والمحال، واختصاص الترجي بالممكن؛ وذلك لأن ماهية التمني محبة حصول الشيء، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أم لا، والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله))(٤).

أما من حيث الاستعمال اللغوي فتدخل تلك الأدوات على التركيب الاسمي وتحول دلالته إلى التأكيد والتمني والترجي . فيتحدد عن طريق تلك الحروف التوكيد والتمني والترجي، ويتغير معناه مع محافظته على وظيفتهِ التركيبية قبل دخول تلك الحروف. فيكون لها أثر جلي في معنى التركيب فهي تحدده لتخبر السامع أن المتكلم يريد أن يؤكد أو يتمنى أو يتوقع (٥). هذا من الناحية اللغوية أما من الناحية التركيبة فقد أطلق بعض النحاة مصطلح (العوارض) على تلك الحروف؛ لأنها تدخل على التركيب الاسمي فتغير وظيفته التي كان عليها إلى وظيفة يقتضيها العارض لدلالة في المعنى الذي قصده المتكلم عند

(١) ينظر: دائرة الأعمال اللغوية: ١٩٨-٢٠٠.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٥.

(٣) التعريفات: ٦٠.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٣٢.

(٥) ينظر: اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، دراسة وتقويم : ٨٢-٨٣.

إدخالها على التركيب شكلا (لفظا) ومعنى ،فينتصب الأول أسما لتلك العوارض، ويرتفع الخبر خبرا لها[١].

إنَّ هذه الحروف مختصة بنصب الأسماء واختصاص الشيء بالشيء يعني أن هناك قوة تأثيرية، وتلك القوة بدورها تكون ذات تأثير معنوي تؤدي إلى تأثير في اللفظ، ليكون التأثير بحسب المعنى [٢]. فالتركيب قبل دخول تلك الأحرف مجرد إخبار أو كلام عادي، ووسيلة المتكلم للإقناع، والحركة الإعرابية الناتجة عن تلك الزيادة تُدخِل التركيب في معنى إيجابي جديد لم يكن يحدث لولا دخول تلك الزيادة (الأحرف)[٣].

وهناك من النحويين من يرى أن الاسم المنتصب بعد تلك الأدوات هو منتصب على التشبيه بالمفعول، فـ(إنَّ) أشبهت الفعل فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل[٤].

وقيل إنَّ تلك الحروف عملت في الاسم المبتدأ إظهاراً لتشبهها بالجملة . كيلا يتوهم انقطاعها عنها. وكان عملها نصبا؛ لأن المعاني التي تضمنتها لو لُفِظَ بها لنَصَبَت كالتوكيد والتمني والترجي، فإن المعاني في نفس المتكلم تقديرها أؤكد وأتمنى وأترجى[٥].

ومن النحاة من يوجه نصب الاسم بعد تلك الأدوات على التوهم مدعين أنَّ كثرة ورودها قد غلب على وهم النحاة أنها هي الحروف الناصبة. ويكون موضع الاسم بعدها منصوبا والخبر مرفوعاً فيقول إبراهيم مصطفى في ذلك: ((هو موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطرد عند الاختبار، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم))[٦].

(١)ينظر : اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: ٩٥.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٠٧٠.
(٣) ينظر: اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: ٩٧-١٠١.
(٤) ينظر: شرح اللمع، الباقولي:١٥٤.
(٥) ينظر: المنصوبات في ضوء إحياء النحو: ١٢٢-١٢٣.
(٦) إحياء النحو: ٧٠.

هذا من وجهة نظر النحاة، أما من وجهة نظر التداولية فترى أنها ((أدوات تؤدي الدور الذي تؤديه الظروف القضوية فتؤكد مضمون القضية أو تشكك فيه أو تدل على المرجع الذي يُعتمد في تقويمه))[١].

فهي مجرد أدوات تستعمل للدلالة على الموقف القضوي؛ لأنها تحقق للوجه القضوي الذاتي[٢]. وإن كانت ترد تلك الأدوات متصدرة فهذا لا يعني أنها عملت الرفع والنصب.

فالمتكلم عندما يريد أن يؤكد قضية معينَة أو يريد أن يتمنى أو يترجى أمراً معيناً، فإنه يتوسل بتلك الأحرف ليدخلها على القضية المعبّر عنها بالجملة الاسمية، وينصب الاسم لتتآزر تلك الأحرف مع نصب الاسم من أجل التعبير عن تلك المواقف (التوكيد والتمني والترجي).

لذلك كان ورود تلك الأحرف أول الكلام ((ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم))[٣].

نستنتج من ذلك أن المتكلم آثر نصب الاسم بعد تلك الأدوات على المعنى الذي يبتغيه من تأكيد أو تمنٍ أو ترجٍ ، متوسلا لظهور ذلك المعنى بتلك الأدوات التي تمثل كينونة التأكيد أو التمني أو الترجي، ولا دخل لتك الأدوات في كونها العاملة لنصب الأسماء لأن ((بعض الوجوه القضوية تتحقق في شكل أدوات. وإن تلك الأدوات يمثل لها إذن في مستوى البنية التحتية بواسطة مخصص قضوي مجرد يتم تحقيقه في شكل إحدى الأدوات المناسبة))[٤].

(١) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي: ١٧٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٧٣

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٣٦/٤.

(٤) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي اللتداولي:١٧٥.

الفصل الثالث

المنصوب على معنى الجهة

- مدخل
- المبحث الأول: المفاعيل
- المبحث الثاني: الاستثناء
- المبحث الثالث: الحال والتمييز.

الفصل الثالث

المنصوب على معنى الجهة

مدخل

برز مفهوم الجهة في الدراسات اللسانية الحديثة، وهو مفهوم غير واضح وغير متفق عليه في الدراسات إذ يتداخل مع مفاهيم لغوية ولسانية أخرى، منها الزمن (tense)، ويتداخل مع مفهوم الموقف القضوي (modality)؛ لأن المتكلم يستعمل من خلاله أفعالاً وظروفاً معينه للتعبير عن موقفه الشخصي في سياق لغوي محدد. وكذلك نجد بعضهم يصطلح عليه بـ (Aktionsart) أي نمط الحدث، و(Mood) الصيغة، و (specere) أي المظهر أو وجهة النظر. وتُتَرجم الجهة أيضا إلى (Aspect) ويراد بها المظهر والسياق الفعلي وطبيعة المعنى. وتُترجم في بعض المعجمات إلى وجهة الفعل. وفيما يلي سنعرض لأهم آراء العلماء الذين درسوا هذا الموضوع وكيف كان توجيههم للمصطلح.

فقد كان الدكتور **تمام حسان** من أوائل من تحدث عن مفهوم الجهة (Aspect) بشكل واضح ومفصل في كتابه (مناهج البحث) تحت عنوان الزمن والجهة، وفي الفصل الخامس من كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) مفصلا للمفهوم بشكل واضح، وقد فرق لنا بين مفهوم الجهة والزمن والزمان. فالجهة تختلف عن مفهوم الزمن والزمان عنده .إذ يرى أنَّ الزمان هو الوقت الفلسفي الذي ينبني عليه الماضي والحاضر والمستقبل، ويقابله في الإنجليزية مصطلح (time).

أما الزمن فهو الوقت النحوي معبراً عنه بالماضي والمضارع تعبيرا لا يستند إلى دلالات زمانية فلسفية؛ وإنما ينبني على وفق القيم الخلافية بين الصيغ المتنوعة في الدلالة على الحقائق اللغوية المختلفة، ويقابل الزمن في الإنجليزية كلمة (tense)([1]).

([1])ينظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان :٢١٠-٢١٢.

أما مصطلح الجهة فيُقصد به ما يشرح موقفا معينا في الحدث الفعلي ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل ويقابلها في الإنجليزية (aspect).

فالزمان إذن يدخل في دائرة المقاييس، والزمن يدخل في دائرة التعبيرات اللغوية[١]. فالجهة إذن غير الزمن، ومن الضروري ألّا نخلط بينهما هاهنا، ويصبح هذا الخلط محتملاً في حالة التعبير عن الجهة بالظرف، لأنها تختلف عن الدلالة الزمنية في الأفعال، فالدلالة الزمنية في الفعل ملحوظة مع وجود الظرف وعدمه، وهي الفرق بين (فعلَ) و(يفعلُ) و(أفعل)[٢]. أما الجهة فهي ((تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن وإما من حيث الحدث))[٣].

أما الدكتور **مالك المطلبي** فيفضل إطلاق مصطلح الزمن (tense) ويتحدث عن استعمال القدماء والمحدثين لذلك المصطلح. فيرى أن منهج النحاة القدماء قد فرض استعمال الفعل والصيغة وظرف الدهر وظرف الزمان؛ لأنه لم يكن يعنى دراسة الزمن دراسة مستقلة.

ويرى أنَّ الباحثين المعاصرين قد شاع عندهم استعمال مصطلح الزمن وأقل منه الزمان، لأنهم نظروا إلى موضوعه بأنه موضوع نحوي مستقل، بعد إن كان مبثوثاً في أبواب الصرف والنحو، كما تشير إلى ذلك عناوين المباحث (الزمن والجهة، والفكرة الزمنية، والزمن في اللغة العربية) . ويرى أن المصطلح الأجدر بالتبني هو مصطلح (الزمن tense) لأنه يمكن أن تلحق به ألفاظ تفيد في تحديد دلالته، كأن يدل على إطار عام فيقال الزمن في اللغة العربية أو الفكرة الزمنية، أو يدل على تفصيلات فيقال: زمن الفعل وزمن الصيغة والظرف الزمني[٤].

(١) ينظر: مناهج البحث: ٢١١-٢١٢.

(٢) ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته . دراسات في النحو العربي ، عبد الجبار توامه: ٧٤.

(٣) اللغة العربية معناها مبناها: ٢٥٧.

(٤) ينظر: الزمن واللغة: ١٥-١٦.

أما الدكتور **جميل حمداوي** فقد استعمل مصطلح الجهة صراحةً مقترنة بالزمن ؛لأنهما مكملان لبعضهما. فيرى أنَّ الجهة سمة أو ميزة دلالية يتخذها الحدث المعَبر عنه بالفعل في علاقته بالزمن النحوي؛ أي إنَّ الجهة ترتبط بالزمن ارتباطا وثيقا، فإذا كان الزمن النحوي إطاراً خارجيا يحدد وقت وقوع الفعل، ويشير إلى لحظة تلفظه وحدوثه، فإنَّ الجهة هي التي تميز الحدث وتخصصه وتبين دلالته ومعانيه التي يعبر عنها الفعل ومشتقاته. وقد قسم حمداوي الحدث الجهي إلى: (آني، ولحظي، وتكراري، واعتيادي، وابتدائي، ونهائي، ومتصل، ومنقطع، وتام، وغير تام). وفي الأخير يقول: إنَّ الجهة تعني طبيعة الفعل أو الحدث (Aktionsart)؛ لأنها سمة نحوية ومعجمية [١].

أما مصطلح المظهر أو المظهرية (specere) فقد برز عند الدكتور **عبد العزيز المسعودي** في كتابه (الجهية والمظهرية) معتبراً المظهر مقولة لسانية حديثة لم تحظ بالدرس الشامل، وتتشابك معها مقولات لسانية مثل (التوقيت ،الزمن، tense) و(الجهة Aspect)، إضافة إلى مقولات أخرى غير لسانية مثل الزمان (time). ويرى أن المظهر زمان غير إشاري يحيل على البنية الزمانية الداخلية للحدث، ولا ارتباط له بزمان التلفظ .أما الزمن (tense) فهو زمن إشاري ترتبط فيه الإحالة بزمان التلفظ. أما المظهر فهو وجهة نظر المتكلم وكيفية تمثله للأوضاع في جريانها عبر الزمان [٢].

وقد قسم المسعودي المظهر(الجهة) على قسمين هما: المظهر النحوي والمظهر المعجمي.

- **فالمظهر النحوي:** يحيل أساساً على التقابل بين المنقضي وغير المنقضي، وموضوعه الزاوية التي ينظر من خلالها المتكلم للحدث وهذا ما يدعمه تأثيل مصطلح (Aspectus) في اللاتينية. لذلك يفضل الإحالة على المفهوم باستعمال مصطلح المظهر.

(١) ينظر: الجهة في اللغة العربية: ١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية: ١٨٣-١٨٦.

– **والمظهر المعجمي:** وقد أسماه أيضا بـ(نوع الحدث) ويحيل أساسا على التقابل بين المنتهي وغير المنتهي، ويقصد به البنية الزمانية الداخلية التي تحدد نوع الحدث الذي يمثله الفعل [١].

والمسعودي بعد ذلك لا ينفي مصطلح الجهة في تبيان ما قام بعرضه عن المظهر بل يرى أن المصطلح قابل للتغير حسب المقام والموقف فيقول: ((إنَّ القول ببروز مقولة التوقيت في النظرية النحوية لا يعني طبعا غياب مقولتي المظهر والجهة... وهذا من شأنه أن يجعل تأويل المصطلح متغيرا حسب الأبواب النحوية))[٢].

أما الدكتور **أحمد المتوكل** فقد أشار إلى مصطلح الجهة في مؤلفه قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مع التمييز بينه وبين مفهوم الوجه (الموقف القضوي)، إذ يرى أن الجهة مقابل للمصطلح (Aspect) ويراد بها مجموعة من السمات (تام / غير تام، منقطع، آني، مستمر) تحدد الواقعة الدال عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الداخلي ومداخل تحقيقها، فتصف تكوين الحدث نفسه، وهي تستلزم تدّخلاً من المتكلم بحيث يصف الحدث؛ بأنه تام أو غير تام، بمعزل تام عن موقف المتكلم من تحققها. وبهذا فإن للجهة وسائل تحقق خاصة لا يشاركها فيها مفهوم آخر[٣].

أما الباحثة فتتبنى ما قدمه الدكتور تمام حسان من عرض لمفهوم الجهة؛ لأنه قد أخلص إلى أن الجهات تقع في ثلاثة أنواع:

– جهات في فهم معنى الزمن: ومن أدوات التعبير عنها في اللغة العربية ظروف الزمان.

– جهات في فهم معنى الحدث: وتظهر في المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة.

(١) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : ١٩٠– ١٩١.

(٢) ينظر: المعاني الجهية والمظهرية: ١٩٨.

(٣) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: ١٦٣–١٦٤.

– جهات في فهم معنى علاقة الإسناد في التركيب: وهذه جهات غير مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد، وإنما هي قيود في الإسناد ومن أدوات التعبير عنها: ظروف المكان والمنصوبات كالمفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول فيه والحال وغيرها[١]. مع توضيح لدلالتها فيقول: ((وهذه الدلالات لا تنحصر في الأفعال فحسب، بل تتعداها إلى ظروف الزمان والتخصيص والتعليل وتبيان الهيئة...ولكل لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة فالإضافات الظرفية، والحال، والتمييز، والاستثناء تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية. بمعنى أنها تقييد لعموم الدلالة بما يفيد النظر إلى جهة معينة في تطبيق فهم الفعل))[٢]. وهذا يعني أن الجهة هي ((تخصيص الفعل العام، وإخراج الفعل من طابعه الإخباري العام إلى طابعه التقييدي المخصص بمعنى ما))[٣]. أي حالة الحدث كما تعبر عنها صيغة الفعل من حيث مدته وكيفية حصوله.

(١) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : ٢٥٦–٢٥٧. ومفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: ٦. (رسالة).
(٢) مناهج البحث في اللغة: ٢١١– ١١٢.
(٣) الجهة في اللغة العربية: ١٥٧–١٥٨. (بحث).

المبحث الأول

المفاعيل

أولاً: (المفعول المطلق)

هو ما يسمى في الدرس النحوي القديم بالحدث والحدثان، والمصدر، وقد سُمي مطلقا لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير قيد بحرف جرٍ على خلاف المفاعيل الأخرى(١).

وقد تعددت نظرة النحاة في وضع تعريف شامل للمفعول المطلق فيعرفه ابن جني بأنه : ((كلُّ اسمٍ دلَّ على الحدث، وزمان مجهول. ويكون هو وفعله مشتق من لفظ واحد))(٢).

أما ابن هشام فقد عرفه بـ ((المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو لعدده))(٣).وكذا نجد التباين في حده لدى الكثير من النحاة . وسنقتصر على هذين الحدين في هذا المقام، ومع هذا التباين في حده نجد التباين عينه عند النحاة في ناصب _عامل _المفعول المطلق إذ قال بعضهم: إنَّ العامل فيه هو الفعل المتقدم قد أحدث فيه النصب. وقال بعضهم إنَّ العامل فيه ليس هو لفظ الفعل بنفسه ؛ وإنما هو ((ما تضمنه من معنى (فَعَلَ)، لأنك إذا قلت: (ضربت زيداً) فالضرب ليس بمضروب، ولكن حين قلت: (ضربت) تضمنت معنى (فعلت) ؛لأن محل الضرب (فعل) وليس كل فعل ضرباً... فضربا منصوب بـ (فعلت) المدلول عليها ضربت حتى كأنك قلت: فعلت ضرباً))(٤). ويرى آخرون أنَّه صفةٌ لموصوفٍ محذوف وهو ليس بمصدر في الحقيقة(٥).

---

(١) ينظر: التراكيب الثابته في اللغة العربية: ١٥٠. (بحث).

(٢) ينظر: شرح اللمع في النحو: ١٧٢.

(٣) شرح شذور الذهب:١٢١.

(٤) نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن السهيلي : ١٩٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية في النحو: ١/ ٤٥٥.

وفضلا عن اختلافهم في تحديد عامل النصب نجد كثيراً من عبارات المفعول المطلق وردت منصوبة من غير ورود الفعل – العامل الناصب – وبتلك الحالة أخذوا يقدرون عاملاً مضمراً يكون هو مُحدث النصب تماشيا مع قاعدة الإسناد المتفق عليها، ومن أجل تسويغ الحركة الإعرابية –الفتح – ولكنَّ بتقديرهم العامل الناصب قد وقعوا في مأزق لأنهم أجازوا في هذا الموضع نيابة المعمول عن العامل، وهذا بطبيعة الحال لا يجوز في العرف النحوي، فيقول الجواري عن ذلك: ((فقولهم ضربا زيداً فهو منصوب والناصب له في عرفهم يجب أن يكون فعلا من لفظه أو من معناه. وهنا يقعون في مأزق آخر: هل يمكن أن ينوب المعمول عن العامل فيه؟ أوليس النائب مما لا يصح أن يجتمع مع ما ينوب عنه وإلّا بطلت النيابة))[١]. وسيمر البحث على مجموعة من المصادر التي وردت منصوبة من غير فعل متقدم حتى يكون العامل الناصب لها:

القسم الأول: هي المصادر التي تُنتَصب على الفعل المتروك إظهاره، وهي مصادر وضِعَت موضعا واحداً لا تتصرف في الكلام مثل (سبحان الله ، ومعاذ الله) وعنها ينقل لنا سيبويه رأي الخليل قائلاً: ((من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره. ولكنها مصادر وُضِعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله.. فَنَصب هذا على أسبح الله تسبيحا.. فهذا بمنزلة سبحان الله.. وكأنه حيث قال: معاذ الله، قال: عياذاً بالله. وعياذاً انتصب على أعوذ بالله عياذاً، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنَّ هذا تمثيل يمثل به))[٢].

فيقدر لنا النحاة فعلاً من لفظ المصدر تقديره (أسبح وأعوذ) لكنه لا يظهر، لأنه إن ظهر هذا المحذوف فسوف يعطي معنىً مغايراً لما كانت عليه العبارة قبل تقديره، وهم يقرون بأنَّ دخوله سيغير معنى الكلام فيقولون **تمثيل لا يُتكلم به أو لا يجوز إظهاره.** ولو عدنا إلى ما نطقت به العرب ونحتكم إلى السماع نجد أن تلك الألفاظ وردت منصوبة من غير تقدير

(١) نحو التيسير: ١٢٦.

(٢) الكتاب: ٣٢٢/١- ٣٢٣.

عامل النصب لها بدليل قول الفراء إذ يقول: ((معاذَ الله)) منصوبٌ ؛ لأنه مصدر ((وكل مصدر تكلمت به العرب... فالنصب به جائز))[١]. فقوله :(تكلمت به العرب) أي هو سجية متداولة في التواصل لم يسمع منهم ظهور ذلك المحذوف المقدر في درج كلامهم. لأنَّ ابن اللغة ((تعنيه قضية تواصلية مع أفراد مجموعته اللغوية، وأداءاته اللغوية لا تخرج وفق قواعد ملزمة، وإنما تأتي على وفق ما يمليه عليه واقعه الاستعمالي المتاح إذ لا يسعى دائما إلى أن يأتي بعامل المصدر في كل تركيب يُطلقه، لأنه لا يتكلم على وفق قاعدة نحوية، وهذا يكشف لنا طبيعة الأداء الذي خرج من معرفة غير واعية بقواعد اللغة، وإذا كان ذلك، فإنه ما من غرابة أن تطالعنا اللغة أحيانا بعناصر محيرة، لا نجد لها تفسيراً سوى طبيعة اللغة التي تتيح لأبنائها مساحة واسعة من الاستعمال والتداول))[٢]. نستنتج من ذلك أن هذه المصادر منصوبة على المعنى الاستعمالي المتداول الذي يقصده المتكلم فيكون منصوبا على معنى جهة التنزيه والتحرز.

أما **القسم الثاني** من تلك المصادر فهي المصادر المنصوبة على التشبيه ، وذلك نحو قول سيبويه: ((مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى))[٣]. إذ لم ترد من الصوت والصراخ الصفة التي تكون لما قبلها أو بدلاً من سابقها، لأنَّ المتكلم على علم بذلك، ولكن لما قلت: له صوت وله صراخ، عَلِم أنه كان ثم عمل [٤]. فسيبويه هنا يحمل وجه النصب على مقصد المتكلم بأنه أراد فعل الشيء ثم عمل على تحقيق ذلك من خلال توجهه بالمصدر. ولكنه أورد المصدر هاهنا منصوباً ليبين هيئة الحدث فهو ((لم يرد مطلق الخبر وإنما أراد التشبيه))[٥]. وعلى هذا فيكون المصدر منصوباً على حد قول المخزومي: ((لأنه واقع في سياق فعلي، غير محمول على إسنادٍ أو إضافةٍ))[٦]. لكن سيبويه هنا يصرح تصريحاً مباشراً أنَّ النصب لم يكن بأثر عامل متقدم، إنما كان النصب على المعنى في تلك المصادر إذ يقول:

(١) معاني القرآن: ٢/ ٥٢.

(٢) التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي: ٦٦. (رسالة).

(٣) الكتاب: ١/ ٣٥٥.

(٤) ينظر: السابق:١/٣٥٦

(٥) المنصوبات ين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ٦٤. (رسالة).

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١١.

((فحمله على المعنى فنصبه))[١] فالمتكلم أراد أن يقدم الواقعة التي يتحدث عنها على جهة التشبيه.

أما **القسم الثالث** من تلك المصادر فهي التي نابت عن أفعالها التي عبّر عنها النحاة بالمصادر التي تكون بدلاً من اللفظ سواء كان المصدر مستعملاً كـ (حمداً ، وشكراً، وعجبا، وسقياً، ورعياً، وترباً، وجندلاً، نتناً) أم مهملاً كـ (دفراً، وأفة، وتفة) فيقول سيبويه فيها: ((فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت: أعجب عجباً... وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء))[٢].

وقد ذكر سيبويه في سياقات مختلفة ألوانا من الصيغ التركيبية التي يرد فيها المصدر مفسرا للحدث الدعائي، وذلك في قوله:

((سقيا ورعيا، ونحو قولك: خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا.... ومن ذلك قولك: تعسا وتبا وجوعا... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه))[٣].

ويصرح سيبويه بوضوح إلى عدم الحاجة إلى تقدير عامل في مثل تلك المواضع، لأنها تأتي مُتصدّرة منصوبة من غير أن يتقدمها فعلٌ ظاهرٌ كان أو مضمرٌ فيقول: ((قولك: سقيا ورعيا، ونحو قولك: خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا.... ومن ذلك قولك: تعسا وتبا وجوعا... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكُر مذكور فدعوت له أو عليه... ومما يدلك أيضا على أنه على الفعل نُصِبَ، أنك لم تذكر شيئا من هذهِ المصادر لتبنى عليه كلاما كما يبنى على عبد الله إذ ابتدأته وأنك لم تجعله مبنيا على أسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه، وأما ذكرهم " لك" بعد سقيا فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء))[٤]. نلاحظ

(١) الكتاب: ١/ ٣٥٦.
(٢)المصدر السابق: ١/ ٣١٩.
(٣) المصدر السابق : ١/٣١١-٣١٢.
(٤)المصدر السابق:١/٣١١-٣١٢.

سيبويه بكلامه قد أعطى بعدا استعماليا حين بين أن تلك المصادر انتصبت لا بأثر عامل ما؛ بل لأنها خُصصت بالدعاء لأن المتكلم لم يجعل كلامه منتصبا وفي نيته ناصب مقدر يريد إظهاره؛ لا بل هو قاصدٌ لمعنى الدعاء.

أما قولهم (تراباً وجندلاً) فمعنى الترب (التراب) ومعنى الجندل (الحجر). ومعنى هذا الكلام هو دعاء لشخص قد همَّ السفر فتقول تربا وجندلا، أي جعل الله التراب والحجر في طريقه، وهذا تفسير دلالي سياقي للعبارة لا تفسير تركيبي نحوي حتى يقدره النحاة ؛ بأنه هو العامل الناصب، لأن المقرر عند أغلب النحاة أن هذه المصادر لا أفعال لها، ولا يمكن أخذ فعل منها البتة، أما بقية المصادر المهملة فقد وردت أيضا منصوبة بأفعال غير مستعملة، وهذا دليل على أنها فقدت شرطا مهما من شروط المفعول المطلق وهو (التأكيد لفعله). لهذا قدر لها بعض النحاة أفعالاً من معناها فالمصدر (دفرا) معناه نتنا لقربهما في المعنى فإذا سُئلت عنها مُثِّلَ لها فعل من معناها وهو (النتن).

وقدروا لـ(بهرا) معنى (غلبة) وهذا التقدير ينسجم مع دلالة النمط التركيبي، وكما إنه يخدم النحاة في اتساق نظرية العامل وقضية الإسناد، والحقيقة أنَّ هذا التقدير لا يفضي إلى الدلالة الجوهرية للمفعول المطلق بأي شكل من الأشكال، وكما إنه يفكك التراكيب اللغوية ويقلل من إفصاحها ودلالتها على الانفعالية التي تنتاب المتكلم حين يصدر أداءاته اللغوية لتفضي إلى دلالات جديدة[١]. وبذلك يتضح ((أن التطبيق القاسي لنظرية الإسناد على بعض المظاهر غير الإسنادية يضيق على اللغة، حيث إنه ليس من الضروري أن ترتبط فائدة الجملة بعنصري الإسناد... إذ إنه يوجد كثير من الجمل غير الإسنادية فيها من المعنى ما يحسن السكوت عليه وذلك نحو سقياً ورعياً وأمثالها))[٢]. لذا فتقدير فعل عامل في مثل تلك الألفاظ يبعد معناها الانفعالي الإنشائي ويجعلها عبارات خبرية. وهذا قطعا لم يكن المتكلم قاصدا إياه.

(١) ينظر: التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي: ٦٦. (رسالة).

(٢) المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ٦٠.

فالنحاة بتقديراتهم هذه جعلوا اللغة مجرد اعتبارات شكلية لا تخدم المعنى الدلالي[١]. لذا نرى أن تلك المصادر منصوبة على معنى جهة الحدث الدعائي.

أما **القسم الرابع** من تلك المصادر فهي مصادر نصبت على كون المصدر مرادفاً للفعل المأخوذ منه نحو قولهم: (قعد القرفصاء) فقد نُصِبت بالفعل الذي قبله، لأن القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي هو (قعد) يتعدى إلى جنس القعود فيشتمل على القرفصاء. لكن حين الرجوع إلى حدّ المفعول المطلق فقد حدده النحاة أن يكون واحداً من ثلاثة: مبين للنوع أو مؤكد أو مبين للعدد، والمثال الذي وجهه النحاة لا ينطبق على أحد الأمور التي ذُكِرت إذ القعود شيء وهو فعل والقرفصاء شيء آخر وهي صفة، الأمر الذي جعل النحاة يقدرون ويؤولون التأويلات التي ترهق الفكر[٢]. فالمتكلم أراد أن يبين هيأة وقوع الحدث فجاء بكلامه منصوبا على جهة تبيان الهيأة.

أما **القسم الخامس** من تلك المصادر فهي التي تقع تفصيلا لأثر مضمون الجملة المتقدمة أي تكون تلك الجملة لها آثار في الوجود فإذا كررت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[٣].

جملة ((فشدوا الوثاق)) جملة متقدمة لها آثار في الوجود، وهو المنّ أو الفداء، أو الاسترقاق أو القتل، فحين تذكر تلك الآثار يجب حذف الفعل؛ كون الجملة تدل على آثارها، والمراد بالآثار: المعاني والفوائد، فيمكن أن يقال: جملة متضمنة لمعانٍ ، فإذا ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم يذكر الفعل أو الجملة المتضمنة للفوائد [٤].

أما **القسم السادس** من تلك المصادر فهي المصادر المثناة نحو (لبيك، وسعديك، ودواليك) فهي مصادر لا يجوز معها ذكر العامل؛ لأن الغرض من التكلم بها كما يقول الرضي هو:

(١) ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية : ٦٠.
(٢) ينظر، أسرار العربية: ١٠٥
(٣) سورة محمد / ٤.
(٤) ينظر، شرح الكافية في النحو: ١/ ٤٦٤-٤٦٥.

((مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة... فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر، ليختص به، فلما بينهما على المصدر... قبح إظهار الفعل، بل لم يجز))[١].

لذا فتقدير الفعل العامل في المفعول المطلق غير صحيح ومحاولة تقديره هي أمرٌ غيرُ مجدٍ ولا أساس له من الصحة؛ لأن ((الحكم عليه – أي الفعل – بوجوب الحذف يوحي بعدم إمكانه أساسا ومن ثَمَّ بفقدان تصوره)) [٢]. لذا نجد من النحاة من ينصف القضية ويحيل النصب إلى القصد وليس للعامل فيقول السهيلي عن ذلك: ((فوقع القصد إلى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان أو الأحوال. ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصودٍ إليه بالذكر))[٣]. وبهذا القول نستنتج أن المفعول المطلق لم يكن منصوبا بأثر عامل ما، بل إنَّ المتكلم هو من نصب الكلام على معنى جهة الحدث الذي قصده من نطقه للعبارة.

(١) شرح الرضي:١/ ٣٠٦.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي: ١٠٤.

(٣) نتائج الفكر في النحو : ٥٧.

ثانياً:(المفعول معه)

المفعول معه: هو أسم منصوب وقع بعد واوٍ بمعنى (مع) مسبوقة بجملةٍ، ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته (أي معه) بلا قصدٍ إلى إشراكه في حكم ما قبله[١].

لكن النحاة القدماء لم يقفوا على رأي بيّن لعامل النصب في المفعول معه، فتعددت آراؤهم وتشعبت أقوالهم. فيرى بعضهم ؛ أنَّ الفعل المتقدم هو العامل الناصب نحو قولك: (قمتُ وزيداً) فقمت العامل الناصب ؛لأن الاسم منصوب، والنصب عمل ولا بدَّ للعمل من عامل. والواو لا تكون عاملة ناصبة. ومن هنا لا يوجد أصلح من الفعل للنصب [٢].

وقال بعض النحاة بقول سيبويه في أن الفعل هو العامل لكن بتوسط الواو التي بمعنى (مع)[٣].

أما الزجاج فيحيل النصب إلى ((فعل مضمر بعد الواو تقديره: لابست وصاحبت))[٤].

وأحال بعضهم النصب بـ(إنَّ) فقالوا: ((إنَّ النصب يكون بإضمار إنَّ بعد واو المعية))[٥].

هذا ما يمثل رأي البصريين، أما الكوفيون فلا يحيلون العامل إلى فعل متقدم مذكور أو مضمر بل يذهبون في نصبه على الخلاف ، فحينما لم يمكنهم تقدير عامل النصب ظاهرا أو مضمرا قالوا: إنَّ المفعول معه خالف الأول في حركته الإعرابية فكان الأول مرفوعا لذا يأتي المفعول معه مخالفا له فيكون منصوبا [٦]. وهم بقولهم هذا اقتربوا بعض

(١) ينظر: شرح أبن عقيل : ٢٠٢/٢. و جامع الدروس العربية:٥٣٥.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٧٩ . وينظر: موضح أسرار النحو: ٣٣٨.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٨.
(٤) السابق: ٢٤٨.
(٥) شرح شذور الذهب:١٦٤.
(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨١.

الشيء من البعد الاستعمالي التداولي. فالواقع الاستعمالي التداولي يرى أن المفعول معه منصوبٌ ، ولكن ليس بشيء مما ذُكِر من تقديرات وتخريجات ؛ لأن القول بها لم يرد المتكلم ليصرح أو ينوي به ؛ لأنه لم يظهره بسليقته، فلم يكن العربي ينطق مثل هذا الكلام " استوى الماءُ ولابس الخشبةَ " بذكر العامل. فلم يكن القول به إلّا لتسويغ الحركة الإعرابية التي حاروا بها. لذا قدروا العامل تبعا للأسس التي تواضعوا عليها في تقديره . ولكن متى ما أمكن حمل الكلام بغير إضمار أو تقدير فهو أولى[١]. وكما هو معلوم ((ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير))[٢]. هذا في ما يخص الكلام إذا تصدر بفعل. ويظهر بطلان هذا في جملة المعية المتصدرة باستفهام نحو قولك: (ما تكون وزيداً؟) و (كيف أنت وقصعة من ثريد؟)، أو (كيف أنت وأخاك). وهذا دليل على أن المتكلم حينما يستعمل المعية لا يتقيد بفعل، وإنما يستعمل ما يناسب جهة الحدث والغرض القولي لكلامه. ورغم وضوح النصب في تلك العبارات من غير احتياجها إلى عامل ناصب، لكنَّ النحاة يقدرون ناصباً فيقول السامرائي عن ذلك: ((إنَّ النحاةَ قد خرجوا على أنه إضمار فعل مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقصعةً من ثريد؟ فإنَّ زيدا وقصعةً منصوبان بـ(تكون المقدرة)، ولا يُعرف وجهاً لتقدير هذا الفعل، ولعل سبب هذا التقدير أنهم لم يجدوا وجها للنصب يحملونه عليه، ثُمَّ إنهم لما لجأوا إلى تقدير الفعل ونصب الاسمين بالفعل (تكون) ابتعد الموضوع عن مادة المفعول معه))[٣]. والأمر نفسه في تقديرهم لجملة (علفتها تبناً وماءً بارداً) فهم يجعلون (علفتها) عاملاً للنصبِ، وتكون ماء باردا مفعولاً معه منصوباً بعلفتها، وهذا قطعا غير مستقيم، وباطل من حيث البناء المعنوي[٤].

نستنتج من ذلك أن المفعول معه لا يستند في حركة آخره إلى عامل ما؛ بل يستند إلى القصد المعنوي حتى وإن كانت الواو واواً للعطف أو للمصاحبة، إذ كل سياقٍ تردُ فيه

(١) ينظر: الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي: ٦٥٥. (رسالة).
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٩.
(٣) النحو العربي نقد وبناء:٩٦.
(٤) ينظر: المصدر السابق: ٩٧.

تأخذ معنى وحركة خاصة فـ ((الغرض من قولك: قمت وزيداً بالنصب، غير الغرض والقصد من قولك: قمتُ وزيدٌ بالرفع؛ لأن النصب المراد به الاصطحاب، والرفع المراد منه وقوع الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقاً مصطحبين كانا أو غير مصطحبين))[١]. وهذا يدل على أن حركة الرفع غير حركة النصب فهي ((تتغير بتغير القصد، إذ أن النحاة متفقون على أن العدول من معنى إلى معنى يقابله عدول عن حركة إلى حركة أخرى))[٢]. وعن النصب على المعنى يقول مصطفى الغلاييني: ((والنفس تواقة إلى إيجاب النصب على المعية، فيما لم يقصد به التشريك في الحكم... مراعاةً لجانب المعنى الذي يريده المتكلم))[٣].وبهذا نكون قد خلصنا إلى أن المفعول معه منصوبٌ على معنى الجهة وهي هنا لبيان حدث المشاركة والاصطحاب .

(٥) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب:١٨٤.

(٢) النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي: ١٩٤. (بحث).

(٣) جامع الدروس العربية: ٥٣٨.

ثالثاً: (المفعول لأجله)

المفعول لأجله: وهو ((المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهرا أو مقدراً والفاعل تحقيقاً أو تقديراً وبنصبه مفهم الحدث))[١]. ويسمى بالمفعول له. ويوضح الغلاييني حده بقوله: ((هو مصدر قلبي يُذكِر علَّة لحدث شاركه في الزمان والفاعل، نحو (رغبةً) في قولك: اغتربتُ رغبةً في العلم. فالرغبة مصدر قلبي يبين العلة التي من أجلها اغتربت... وقد شارك الحدث وهو(اغتربت) المصدر وهو (الرغبة) في الزمان والفاعل... وفاعلهما واحد وهو المتكلم))[٢].

وليس كل مصدر ما يبين علة الحدث، هو مفعول له أو لأجله؛ إنما وضع النحاة شروطا لمعرفته وهي:[٣]

١- أن يكون مصدراً.

٢-أن يكون مذكوراً للتعليل.

٣-أن يشارك الحدث في الزمن، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٤]، فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر، ولا يصح أن تقول: خرجت اليوم مخاصمةَ خالداً غداً.

٤-أن يشاركه في الفاعل أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحدا، نحو (قتله عدواناً) ففاعل القتل والعدوان واحد، ولا يصح أن تقول: (جاء خالد اكرام محمد له) لأن فاعلي المجيء والإكرام مختلفان.

٥-أن يكون قلبيا فلا يصح أن تقول: (جئت قتلا للكافر) لأن القتل ليس قلبيا.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو :٢٩.

(٢) جامع الدروس العربية: ٥١٤.

(٣) معاني النحو: ٢/ ١٩٤.

(٤) سورة البقرة / ١٩.

فإن فقد شرطاً أو أكثر من هذه الشروط جُرَّ بأحد حروف التعليل (اللام، أو من، أو الباء) لأنهن بمعنى اللام [١]. ولسنا بصدد دراسته مجرورا، إذ يتمحور موضوع بحثنا عن المفعول لأجله المنصوب. وللنحاة آراء مختلفة ومتشعبة لنصبه، فمذهب نحاة البصرة أنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة التي أسقِطت. أما نحاة الكوفة فيرون أنه منصوب انتصاب المصادر دون إسقاط حرف الجر. وقال آخرون أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه[٢]. وقال بعضهم إنَّه منصوب بالفعل؛ لاحتياجه إليه كاحتياجه للظرف [٣]. فنجد النحاة يقولون في جملة : (قمت احتراماً لكَ) إنَّ الفعل اللازم (قمت) قد عمل النصب بتقوية اللام التي حُذِفت في تقديرهم فاتصل الفعل المسند بالمفعول له فنصبه [٤]. وهذا ما علله أغلب النحاة.

أما سيبويه فنجد تعليله قصديا وحسب واقعة الحدث فهو يفسر ((النصب هنا بكونه تكملة وعلة لما قبله ولم يفسره بعامل لفظي))[٥]. فتفسيره يكون نابعا عن قصد المتكلم فيقول فيه: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر لوقوعِ الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لمَّ كان ؟ وليس صفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما))[٦].فهو يحلله تحليلاً معنوياً منبنياً على أساس القصد من استخدامه. وبهذا تكون للمفعول لأجله وظيفة ساندة في الكلام وليس مجرد فضلة؛ إنما يرد ليؤدي دوراً واضحاً في السياق، وليُفهِم طبيعة الحدث؛ لأن الناصب له حسب توضيحه يكون (طبيعة الحدث) [٧].أما الفراء فكان توجيهه مبنيا على أساس قصدي استعمالي، إذ يقول في تفسير

(١) ينظر همع الهوامع: ٣/ ١٣٣.
(٢) ينظر: الكتاب : ١/ ٣٦٧.والنحو العربي، ابراهيم بركات: ٣٠٢/٢.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ٣٧٧. وأسرار العربية: ١٧٣.
(٤) ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ٨٣-٨٤. (رسالة).
(٥) الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح: ٦٠.
(٦) الكتاب:١/ ٣٦٧.
(٧) ينظر: همع الهوامع: ١٣٣/٣.

قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[١]. ((نصب حذر على غير وقوع من الفعل عليه... فنصبه على التفسير ليس بالفعل))[٢].

فهو يرى أنه منصوب لتفسير الحدث من غير أن يؤثر عليه عمل الفعل. لكنه ورد منصوبا من أجل أن يؤدي وظيفة خاصة أراد المتكلم من خلاله بيان سبب وقوع الحدث.

ثم يؤكد ذلك عندما يعرض لتفسير الآيات القرآنية: ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿يدعوننا رغبا ورهبا﴾ [٤]. فيرى أنَّ المصادر (رغبا ورهبا والتضرع والخفية) مفاعيل وردت منصوبة لتفسر علة الحدث من غير تقدير حرف جر مقدر، بل أصلها منصوبة جاءت مفسرة في هذا الموضع، وليس نصباً على طرح (من)[٥].

وبعد ذلك يعرض بنية المفعول لأجله عرضاً استعمالياً، محللاً وظيفته التركيبية ، ودوره الذي يؤديه داخل النص ،من غير تأثير عامل متقدم عليه ، فيقول في قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾[٦]. ((نَصبٌ: فَعَلَ ذلك رحمة منه وكل فعل رأيته مفسرا للخبر الذي قبله فهو منصوب))[٧].

ومن ذلك نستنتج أن المفعول له منصوب على جهة تفسير الحدث الفعلي الواقع لموقف معين يريد المتكلم تأديته.

(١) سورة البقرة / ١٩.
(٢) معاني القرآن: ١/ ١٧.
(٣) سورة الأعراف/ ٥٥.
(٤) سورة الأنبياء/ ٩٠.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ١/١٧.
(٦) سورة الكهف /٨٢.
(٧)معاني القرآن : ٢/ ١٥٧.

رابعاً: (المفعول فيه)

المفعول فيه: هو ((كلُّ اسمٍ من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى (في) وليست في لفظه، كقولك : قمت اليومَ ، وجلست مكانك))[١].

فالمفعول فيه يحدد زمان وقوع الفعل ومكانه؛ إذ لكل فعل زمان ومكان، ويؤكد هذا تسمية المفعول فيه بالظرف؛ فقد قيل للأزمنة والأمكنة ظروف، لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها[٢]. لذلك عُبِر عنه بالمفعول فيه ؛لأن الزمن فُعِل فيه الحدث الفعلي للكلام [٣].

ـ أقسام المفعول فيه

وهو قسمان: ظرف الزمان، وظرف المكان.

– **فظرف الزمان** ما يدل على وقت وقع فيه الحدث نحو: (سافرت فجراً) وينقسم بدوره إلى مبهم، ومحدود.

فالمبهم من ظرف الزمان ما دلَّ على قدر غير معين من الزمان نحو: (أبدٍ، وأمدٍ، وحين، ووقت، وزمان).

والمحدود من الزمان ما دلَّ على وقتٍ معين مقدرٍ نحو: (ساعة، ويوم، وليلة، وأسبوع، وشهر، وسنة، وعام).

– **أما ظرف المكان** فهو ما دلَّ على مكان وقع فيه الحدث نحو: (وقفت تحت العلم) وينقسم بدوره إلى: (مبهم، ومختص محدود) فالمبهم ما دلَّ على مكان غير معين (لا يدرك بالحس الظاهر وليس له حدود محصورة) كالجهات الست، وأسماء المقادير المكانية من جهة أنها ليست أشياء معينة في الواقع ومحدودة من حيث إنها معينة المقدار.

(١) اللمع في العربية ، أبن جني : ٤٨.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٢/١.
(٣) ينظر الدرة الكيفانية: ٣٤٩.

والمختص من ظرف المكان ما دلّ على مكان معين ؛ أي له صورة محدودة محصورة كالدار والمدرسة والمكتب والمسجد ومنه أسماء المدن والقرى والأنهار[١].

والظرف الزماني يُنصب مطلقاً سواء كان مبهماً أم محدداً. أما ظرف المكان فلا ينتصب منه إلّا ما كان مبهما أو شبهه متضمنا معنى (في) وكذا ما كان منه مشتقا [٢].

ولأن الظرف يأتي في الغالب منصوباً، وضعه النحاة تحت ما تضفي إليه دلالة الفتحة التي هي عندهم عَلم المفعولية، وبما أن الفعل وقع في زمان الفعل أو مكانه ، أطلقوا عليه (المفعول فيه). لكنَّ سيبويه لم يصطلح عليه المفعول فيه، وإنما اسماه بمسمى (الوقت والمكان) ويقصد فيه الظرف فيقول: ((هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها))[٣]، ولأن المفعولية هي علامة التأثر بالفعل [٤]، فقد بحث النحاة عن عامل النصب في المفعول فيه، لكن اختلفت آراؤهم ووجهات نظرهم في عامل النصب في المفعول فيه ،إذا الرأي الغالب يقول: إن الناصب له الفعل الظاهر نحو: (قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك) فالقيام واقع في يوم الجمعة فيكون هو العامل في الظرف. ومن النحاة من يرى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره (كائن أو مستقر) [٥].

وذهب أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب إلى أنه منتصب بفعل محذوف تقديره (حلَّ) ففي قولك: (أمامك زيد) أصلها (حلَّ أمامك زيد) لكنه حُذفَ واكتفي بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل [٦].

ومنهم من يرى أن الناصب له هو (معنى الفعل) فيقول المبرد عن هذا : ((أعلم إن الظروف متضمنة للأشياء فما كان منها معه فعلٌ، أو شيء في معنى الفعل فمجراه

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥١٧-٥١٨.
(٢) ينظر: المصدر السابق : ٥١٩.
(٣) الكتاب:١/ ٤٠٣-٤٠٤.
(٤) ينظر: المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو:٦٨. (رسالة).
(٥) ينظر: همع الهوامع:٣/ ١٣٧.
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٢.

مجرى المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه... فأما ما يكون في معنى الفعل فينتصب به نحو قولك: الملك لك يومَ الجمعة، لأن معناه تملك، وزيد في الدار يومنا هذا، لأن معناه الاستقرار، وزيد صديق عبد الله اليومَ، لأن معناه يؤاخيه في هذا اليوم)) [١]. ومن المحدثين من يقول بهذا الرأي إبراهيم بركات فيقول: ((كما يعمل في الظرف ما فيه معنى الفعل كأن يقال زيد في الدار أمامك، العامل في ظرف المكان (أمام) ما في شبه الجملة من معنى الفعل))[٢].

ومنهم من وجه نصب الظرف على الحدث الواقع فيه [٣]. وبعضهم من يوجه النصب على الظرفية . وبعضهم من ينصبه على التوسع في الكلام ، أو بإسقاط الخافض [٤]. والنحاة بهذا التوجيه يشيرون إلى الوظيفة الظرفية للنصب، وإن كان الظرف لا يؤدي تلك الوظيفة الظرفية بل الإسنادية كقولنا: (مرَّ عامٌ على رحلتي، وانقضى شهران من العام)، أو الإضافة كقولنا: (قضيت بداية اليوم في المزرعة) ، فيكون حكمه حكم سائر الأسماء في استحقاق الرفع علما على الإسناد، والجر علما على الإضافة. فيكون نصب الظرف مع المسند ليس بعامل لفظي كما يرى البصريون، بل بعامل وظيفي لغوي قصدي، فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ أي مسنداً، لأنه في المعنى ليس هو المبتدأ. فالظرف يكون منصوباً بحكم إفادته الظرفية الزمانية أو المكانية [٥].

(١) المقتضب: ٤/٣٢٨_٣٢٩.

(٢) النحو العربي: ٢/ ٣١٦.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥٢٠.

(٤) ينظر: النحو العربي: ٢/ ٣١٦.

(٥) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٤٦.

والفكر الاستعمالي التداولي يرى أن المتكلم يدرك أن الظرف هو تخصيص لمكان وقوع الحدث الفعلي أو زمانه، فهو وعاء يتضمن الحدث فيكون انتصابه على الظرفية الزمانية أو المكانية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار ولهذا لم يثبت للفعل عملٌ في الظرف[1].

نستنتج من ذلك أن الظرف أو المفعول فيه منصوب على المعنى الجهي الذي يؤديه ظرف الزمان أو المكان، لا بأثر عامل لفظي ظاهر أو مقدر.

(١) ينظر: دراسات في نظرية انحو العربي وتطبيقاتها : ٤٥.

المبحث الثاني

الاستثناء

الاستثناء: هو ((استفعال وهو من (ثنيت عليه) أي: عطفت والتفتُّ، لأنَّه مخُرج لبعض الجملة منها وذلك باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور))[١].

ومعنى ذلك هو إخراج شيء مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره [٢]. ويتحقق هذا الأسلوب بأدوات معينة هي: (إلّا، وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون)[٣].

وأسلوب الاستثناء من الأساليب التي ترد منصوبة، ويكون على قسمين: متصل ومنقطع، **فالمتصل:** ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: جاء المسافرون إلّا سعيداً.

والمنقطع: ما ليس من جنس ما استثني منه، نحو: احترقت الدار إلّا الكتبَ.

وقد يرد في بعض حالاته مرفوعا، وهذا لا يدخل في محور دراستنا إذ يتمحور درسنا حول الاستثناءِ منصوبا، لكنَّا نجد الاختلاف وتعدد الآراء بخصوص عامل النصب في هذا القسم، فمن النحاة من وجه النصب إلى العامل اللفظي، ومنهم من وجه سبب نصبه إلى القصد، أو على الخلاف ، فنجد الخليل وسيبويه يحيلون نصبه على القصد؛ لإدراكهم ما يؤول إليه من فسادٍ في المعنى، وخروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر. فيقول الخليل في

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:٣٠٢/١

(٢) ينظر: شرح اللمع في النحو: ٢١٤.

(٣) النحو العربي نقد وبناء:٩٧.

جملة الاستثناء: ((خرج القوم إلّا زيداً ، وقام الناس إلّا محمداً . نَصبت زيداً ومحمداً لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم، فأخرجا من عددهم))[١].

فالخليل يعتل لنصب المستثنى بـ(إلّا) لأنه مخرج مما أُدخِلَ فيه غيره. ولم ينسب نصبه إلى فعل أو عامل سبقه... إلا أن هذا المنصوب لا علاقة له بما قبله في حكم اختص به الأول، ولم تصدر عنه إشارة إلى عامل من العوامل التي نسب إليها المتأخرون النصب فيه [٢]. أما سيبويه فيحيل سبب نصب المستثنى إلى المتكلم، فهو من يوجه النصب في المستثنى ، ليبين للمخاطب أنه قد أخرجه من حكم الكلام المتصدر، ولا علاقة للمستثنى بأول الكلام؛ وإنما هو أسلوب له حكمه الإعرابي المتميز البعيد عن تسلط فعل العامل عليه فيقول: ((هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره))[٣].

فالخليل وسيبويه يقدّمان تعليلاً معتمداً على واقع القول لأسلوب الاستثناء؛ لأنه أسلوب واضح لا يحتاج إلى ذكر عامل ظاهر أو مقدر حسب قول ابن يعيش بأنه: ((صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، حقيقته تخصيص صفه عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً تبين بقولك: إلّا زيداً أنه لم يكن داخلا تحت الصدر))[٤].

وقد ذهب بعض نحاة البصرة إلى أن العامل في الاستثناء هو عامل لفظي وهو الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بتوسط (إلّا) لأنه شيء يتعلق بالفعل معنىً إذ هو جزء مما نُسِبَ إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول [٥].

(١) الجمل في النحو: ٤٧.
(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٢-٨٣.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٣٠.
(٤) شرح المفصل: ٢/ ٤٦.
(٥) ينظر: شرح الرضي: ٢/ ٨٠.

وقد نقل الرضي قولٌ للمبرد والزجاج مفاده أنَّ العامل فيه هو ((الأداة (إلّا) لقيام معنى الاستثناء بها، والعامل ما بهِ تقوم المعنى المقتضى، ولكونها نائبة عن (استثني)، كما أن حرف النداء نائب عن أنادي))[1]. ووجه الفراء النصب بـ(إنَّ) مضمرة فيكون ((الاستثناء منتصب بـ(إنَّ) مقدرة بعد (إلّا) محذوفة الخبر نحو: قام القوم إلّا زيداً. إذ التقدير يكون: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم))[2]. ووجه الكسائي النصب على التشبيه بالمفعول كالتمييز.

وعلى ذلك يردُّ أبو البقاء العكبري بمجوعة من الردود التي تدحض العامل المقدر وتبين أن تلك التقديرات والتخريجات ما هي إلا محاولات تخرج الاستثناء عما جيء له وقُصِد منه فيقول:

((ووجه القول الأول: إنَّ النصب عمل، ولا بد للعمل من عامل، والعامل هنا لا يخلو إما أن يكون لفظا أو معنى، واللفظ إما يكون مفردا أو مركبا، ولا وجه لكونه معنويا؛ لأن الحروف لا تعمل بمعناها ألا ترى أن حرف النفي والاستفهام والتبعيض لا تعمل بمعانيها، فكذلك " إلّا " لا تعمل بمعناها وهو " استثني " ويدل على فساد ذلك أربعة أشياء:

أحدها: أن غيراً تُنصب، فلا يخلو؛ إما أن تنصب نفسها، أو أن ينصبها استثنى، والأول باطل؛ فإنَّ الشيء لا يعمل في نفسه، والثاني باطلٌ أيضا؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى، ألاترَى أنك إذا قلت: قام القوم استثنى غير زيدٍ. كان زيدٌ داخلاً في القيام، وغيرهُ داخل فيه، والمعنى عكس ذلك.

و**الثاني:** أن المستثنى قد يكون مرفوعا مع وجود هذا المعنى.

و**الثالث:** أنه ليس تقدير " استثنى " أولى من تقدير " تخلف " فيرتفع المستثنى أبداً .

(١) المصدر السابق : ٢/ ٨٠.

(٢)شرح الرضي : ٢/ ٨٠.

و**الرابع:** أنه إذا قُدِّر العامل هنا " استثنى " كان جملتين، وقد أمكن أن يُجعل جملةً فهو أولى)) [١]. فإن قلنا: (قام القوم إلّا زيداً) فيكون الفعل المقدر(استثني) هو من عمل النصب، وعندئذ يكون الكلام (قام القوم استثني زيدا) وهو تقدير يحقق ويسوغ الإسناد وحركة النصب لكنه لا يمكن أن يكون موجوداً في ذهن المتكلم ؛ وذلك لأن جملة ((قام القوم إلّا زيداً ـ نمط موافق للواقع الاستعمالي ـ لا تساوي جملة قام القوم استثني زيدا وهي ـ نمط موافق للقاعدة ـ وذلك لأن التقدير في الجملة الثانية جعل المستثنى من لواحق المفعول به، والفرق كبير بين المستثنى الذي يعد ركنا أساسيا في الجملة وبين المفعول به الذي تكتمل به الجملة بنائها))[٢].

أما القول في الجملة التي تخلو من فعل، نحو: (القوم أخوتك إلّا زيداً) ((فقد تأول البصريون ذلك بتضمين إخوتك فعلا نحو " يصادقونك " وهو قول مردود؛ لأن فيه نقل جملة أسمية إلى جملة فعلية بهدف تسويغ الحركة الإعرابية... والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عامل النصب في المستثنى أنه فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء)) [٣]. أما القول لمن يجعل الناصب هو معنى استثني فهذا يحيل الكلام إلى جملتين في حين البقاء على جملة واحدة أولى[٤].

وأما قول الفراء بأن (إلّا) مركبة من (إنَّ ولا) فتلك دعوى تفتقر إلى دليل؛ ولو قدرنا ذلك لأدى إلى تغيّر المعنى الأصلي لإنَّ: ((الحرف إذا رُكّبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب))[٥]. وقد رد السيرافي على الفراء قوله هذا فيقول: ((وهذا القول بين الفساد بأدنى تأمل إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يجوز مثل: ما قام إلّا زيدٌ،

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٩٩ –٤٠١.
(٢) المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ١٥٣–١٥٤.
(٣) الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية: ٦٧٧،٦٨٠.
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٤.
(٥) اسرار العربية: ١١٨.

لأن هذا الموضع لا تصلح فيه (لا ولا إنَّ). أيضا فإنَّ الخبر الذي أدعى حذفه لم يظهر في موضع، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها))[١].

نستنتج من ذلك أن الاستثناء أسلوب خاص ذو تركيب متميز يعبر المتكلم به عن المعنى الذي يريده من غير حاجة لتقدير أو تأويل فعل معين، فيكون المعنى سبيلا لتقرير إعراب المستثنى لا العامل المقدر. ليكون الاستثناء ((إخراج وصرف ومخالفة اقتضتها طبيعة المعنى، وهو على هذا التفسير دخول في دائرة المعنى))[٢]. لذا يندرج ضمن المنصوب على الجهة ؛ لأنه يعبر عن حدث خاص أراد المتكلم ذكر قضية عامة ثمَّ عطف عليها بتخصيص شيء وإخراجه منها. فيكون الحدث منصوباً على جهة تقديم ذلك المستثنى وبيانه من خلال أسلوب الاستثناء عن طريق إحدى أدواته، فيكون منتصبا على معنى جهة الحدث.

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٤.

(٢) النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي:١٩٩. (بحث).

المبحث الثالث

الحال والتمييز

(الحال)

الحال : ((هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيأة ، نحو : فرداً أذهب))[١]. فيأتي ليبين هيأة ما وُضِعَ له أثناء إجراء الحدث ليبين هيأة وقوعه لذا سمي حالاً لاقترانه بحدوث الحدث. وعلامته أن يصح جواباً لأداة الاستفهام (كيف)[٢].

والحال بوضعه اللغوي منصوب، وقد أختلف النحاة في وروده منصوباً ؛ لأنه ورد في كثير من المواضع منصوباً بغير عامل ناصب له. لذا نجدهم يحيلون نصبه من قبيل المفعول به أو على التشبيه بالمفعول به أو من قبيل الظرف. ومنهم من يلحقه بالمفعول فيه[٣]. أما عامل النصب فيه فقالوا: أما (الفعل أو معنى الفعل). فالفعل نحو قولك:(جاء زيد راكباً) فيكون (جاء) هو من عمل النصب في (راكبا). وأما معنى الفعل فيُقصَد به أسم الإشارة والحروف الناسخة كـ(ليت، ولعل، وكأن) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٤]. وقوله ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[٥]. وكقولك: هذا زيدٌ قائماً، وليتَ زيدٌ قائماً، ولعلَّ زيدٌ

(١) شرح أبن عقيل : ٢٤٢/٢.

(٢) ينظر: في النحو العربي: ٣/٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٢٤. وفي النحو العربي: ٣/ ٢٠.

(٤) سورة هود /٧٢.

(٥) سورة النحل / ٥٢.

قائماً، فمن النحاة من جعل تلك الأدوات عاملة للنصب ومنهم من قدر بعدها فعلاً ناصباً [١].

فيقدرون في الآيات الكريمة فعلاً ناصباً تقديره (انتبه إليه شيخاً)، وفي الآية الثانية يكون التقدير (أشير إليها خاوية).

أما لو تصدرت الجملة الحالية بالمصدر نحو قولك:(ضربي زيداً قائما، وضربي العبد مسيئاً) فحينئذ يكون (إذا كان) هو عامل النصب فيكون شكل الجملة (ضربي زيداً إذا كان قائما، وضربي العبد إذا كان مسيئاً) وتكون الحالة الإعرابية للحال قد سدت مسد الخبر لـ (كان) ؛ لأن ضربي مبتدأ (مسند إليه) ، و(مسيئاً) حال سدت مسد الخبر(مسند)، ولكن بهذا التقدير تختفي دلالة الحال الحدثية ،وتصبح مجرد إخبار لـ (كان) زيادة على هذا إن التقدير يجعل الحال محدداً بزمن [٢].فضلاً عن ذلك فإن القول بالعمل غير مستقيم؛ لأن النحاة أنفسهم قد نصوّا على أن الأصل في الأسماء ألّا تعمل ، بنص قول أبي البركات الأنباري: ((الأصل في الأسماء ألّا تعمل)) [٣]. وأما القول بعمل حروف المعاني فهو قول فيه نظر أيضا؛ لأن حروف المعاني تكمن قيمتها فيما بعدها فتكون قيمتها الدلالية للتمني أو للتوقع أو للرجاء[٤].

هذا ما وجهه النحاة للجمل الحالية المتصدرة بالفعل أو بالاسم، إلّا أننا قد نواجه أحوالاً متقدمة منصوبة بغير عامل ناصب لها، وفي مثل تلك المواضع نجدهم يقدرون عاملاً نصاباً لتستقيم نظرية العمل النحوي، فمن تلك الأحوال قولهم: (هنيئا لك) فـ (هنيئا) حال منصوبة بغير عامل مع ملاحظة أن الجملة كاملة وتامة المعنى لا تحتاج إلى أي عامل مقدر، لكن النحاة قدروا لها فعلاً عاملاً لتصبح الجملة (ثبت لك الخير هنيئاً) إلّا أن القصد الاستعمالي للجملة الثانية قطعاً لا يساوي القصد الاستعمالي للجملة الأولى (هنيئا

(١) ينظر: أسرار العربية: ١١٢. والخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي: ٦٦٢.

(٢) ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ١٧١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢/١.

(٤) ينظر الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي: ٦٦٢-٦٦٣.

لك) ؛لأن الجملة المقدرة جملة خبرية أراد منها المتكلم مطلق الخبر عمّا تحتويه من معنى. في حين أن العبارة الأصلية عبارة إنشائية أراد منها المتكلم وصف جهة الحدث بالدعاء والهناء. بالإضافة إلى أنَّ الجملة المقدرة قد ارتبطت بزمن معين وهو الزمن الماضي الذي دلَّ عليه الفعل (ثبت) في حين إنَّ العبارة الأصلية لا ترتبط بزمن محدد؛ بل تعتمد على جهة الحدث الحالي غير المقيد بزمن خاص(١).

ومثل ذلك الابتعاد عن المعنى الأصلي بسبب التقدير نجده في قول العرب: (أتميمياً مرة وقيسياً أخرى) فهذه جملة حالية وردت منصوبة بغير عامل ناصب، لكن النحاة ما لبثوا إلا أن يضعوا عاملاً ناصباً تقديره (تتحول) ليكون شكل الجملة (أتتحول تميميا وقيسيا أخرى) إلّا أنَّ الجملة الأولى قطعا لا تساوي الجملة الثانية من حيث القصد المعنوي، لأنها تفيد الاستفهام عن شخص المخاطب يتردد بين قبيلة تميم وقبيلة قيس. في حين إن معنى النص الأصلي لم يكن غرضه الإخبار؛ بل كان غرضه الشتم والذم (٢). ولأن الحال اقترن مع حدوث الفعل ووقت وقوعه ليبين جهة الحدث، التي هي هيئة حصول الحدث(٣).

ولما كانت القاعدة النحوية تشترط في الحال أن تكون نكرة، استنكر النحاة مجيئها في بعض الاستعمالات معرفة، مما ألجأهم إلى تأويلها بنكرة، وهذا من حرصهم على اتساق قواعدهم التي يجب أن يتفق معها أي تركيب يخالف القاعدة القياسية المشروطة ، فأولوا المعرفة بنكرة وهذا ما نجده في قول العرب: (جاءوا الجماءَ الغفير) فالحال هنا وردت معرفة لذا أولوها بنكرة وهي (جميعاً) حتى يتفق التركيب مع القاعدة، لكنَّهم لم يراعوا بتقديرهم هذا خروج الحال من معناه الأصلي إلى معنى آخر، وهذا يدل على أن التقعيد لمثل تلك التراكيب ليس على أساس تركيبي؛ بل هو من ناحية تأويلية خارج عن الحدود المفاهيمية المنصوص عليها وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى انحراف

(١) ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ١٧٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: ٢٤. (بحث).

النص أو التركيب عبر مسارات واتجاهات لا يحتملها في بعض السياقات [١]. لأن مثل تلك التقديرات موجودة في ذهن النحوي فقط، فعندما يجد معمولا بغير عامل، يقدر له عاملا يعمل فيه النصب بعد إن كان منصوبا. فكيف يصلح أن يعمل العامل في اسم قد نُصِبَ قبل دخول العامل عليه ؟ ! [٢].

فهم بهذا يخرجون بالحال عن وظيفته الأصلية التي هي بيان الحدث ودلالته على ((انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من أفعاله... فإن خرجت عن هذا، بطل المعنى الذي يوجب الحال))[٣].

لكنّنا نجد بعض النحاة الأوائل قد أدركوا حقيقة؛ مفادها أن الحال من المنصوبات التي لا تحتاج لعامل ينصبها. وأن المحاولة في تقدير العامل يبعد بالكلام عن حد البلاغة وعن القصد المعنوي الذي جيء له، فنجد الخليل يصرح علناً بالنصب على الحال من غير أن يقول بتأثير عامل ما فيقول: ((والنصب من الحال قولهم: أنت جالساً أحسن منك قائماً... وقوله عزَّ وجلَّ ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ نصب على الحال))[٤]. أما سيبويه فقد عقد للحال باباً تحت مسمى " ما ينتصب من الأسماء والصفات ؛لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمور" فهو قد ورد منصوباً من غير تقدير؛ وإنما كان انتصابه لأنه حال فيقول: ((وذلك قولك هذا بسراً أطيب منه رطباً... وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى ،... ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمرَ أطيب منه البسرَ؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، **فليس على كان ولكنه حال**)) [٥]. أي إنّ هذا المنصوب لا علاقة له بمقدر محذوف؛ ولكنه منتصب لأنه حال.

(١) ينظر: التراكيب المحمولة على أبواب النحو: ١٦٣. (رسالة).

(٢) ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية: ١٧٣.

(٣) شرح عيون الإعراب: ١٥٤.

(٤) الجمل في النحو: ٤٠-٤١.

(٥) الكتاب: ١/٤٠٠.

ومثل هذا التوجيه في تخصص الحال بحكمه الإعرابي، نجد الفراء يوافق سيبويه في طرحه فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[١].

فرجالا وركبانا منصوبان لأنهما حالان، ولأن الحال ليس بدائم، ولا يصلح فيه " هو"[٢]. فنلحظ تحليل الفراء ينم عن معرفة في الواقع الاستعمالي لطبيعة الحال؛ لأنه من المنصوبات التي تأتي لحكم معين ولقضية خاصة يؤديها في النص من غير تأثير سابق عليه. لذا نجد من النحاة من يقول بتمكنه – الحال – . فقد وجه خلف الأحمر نصبه على التمكن فيقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً﴾[٣]، نُصِبت خالصة على الحال، وهو التمكن – تمكن الحال من الوصفية –[٤]. أما بعضهم فقد وجه نصبه على تمام الكلام فيورد الباقولي في شرحه بأن الحال منتصب على تمام الكلام فيقول : ((جاءني زيد راكباً، انتصب راكبا على الحال لأنه جاء بعد تمام الكلام))[٥].

هذا ما يراه النحاة، أما الواقع التداولي فيرى أن المتكلم كان غرضه ومقصوده هو بيان الهيأة ، ولما كان هذا مقصده وغرضه امتنع أن يستعمل الرفع والجر، وآثر النصب علماً على أنه باستعماله (النصب) فهو يحقق القصد والمعنى الذي يرمي إليه، فتوجيه الوظيفة التداولية للمفردة يتبع لفهم غرض المتكلم الذي يوصله للسامع، وإنَّ اختيار المتكلم حركة الاسم حسب غرضه وحاجته يسهم في بناء التركيب اللغوي تركيبا مخصوصا من جهة، وتحديد وظائفه النحوية والمعنوية الصحيحة من جهة أخرى [٦].

(١) سورة البقرة /٢٣٩.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٤٢.
(٣) سورة الأعراف / ٣٢.
(٤) ينظر: مقدمة في النحو: ٢٣.
(٥) شرح اللمع في النحو: ٢٠٤.
(٦) ينظر: أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي: ١٦١. (رسالة).

فالمنظور التداولي إذن يختلف عن المنظور النحوي ،الذي يعد مجيء الحال لغاية معنوية قصدية يبتغيها المتكلم ليحقق احتياجات المخاطب، مع الحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز [١].

نستنتج من ذلك أن الحال منصوب على معنى جهة الحدث التي يؤديها الحال من وجوده داخل النص وهو بيان هيأة وقوع الحدث؛ فيكون منصوباً على هذه الجهة لا على عامل مقدر، ولعل هذا ما نبه عليه الرضي بقوله: ((والأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله))[٢].

(١) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية: ٦٥. (بحث).

(٢) شرح الرضي: ٢/ ١٥.

(التمييز)

التمييز: هو ((أسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة))[١].وقد عُرِف بأنه ((تخليص الأجناس بعضها من بعض، ويسمى البيان والتبيين والتفسير))[٢]. وحكم التمييز النصب، لأنه يعد من الفضلات في عرف النحاة، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، وقد اختلف النحاة في صحة إعماله مع انه جامد، وذهب بعض النحاة إلى أن العامل هو الجملة في تمييز النسبة فيكون حينها منتصباً عن تمامها لا عن الفعل ولا ما أشبهه[٣].

وناصب التمييز عند بعض النحاة هو العامل الذي تضمنته الجملة لا الجملة نفسها. في حين قد أحال بعض النحاة النصب إلى الجملة نفسها واختار هذا ابن عصفور [٤].في حين قد ذهب بعضهم إلى أنَّ الناصب هو مميزه (كعشرين ميلاً، ورطلاً زيتاً، وقفيزاً برّاً، وذراعاً ثوباً). وأجازوا لمثل هذه الجمل العمل وإن كانت جامدة؛ لأنها عملت عن طريق التشبيه فقيل شُبهت باسم الفاعل في طلبها اسما بعدها. وقيل: (لأفعل من) في طلبها اسما بعدها على طريق التبيين[٥]. أما بعضهم الآخر فقد شبه التمييز بالمفعول فيكون موقعه كموقع المفعول به إذ إنَّ موقعه آخر الكلام [٦]. والنحاة بإلحاقهم التمييز بالمفعول فيه مقدارٌ من التكلف والجهد في توجيه عامل النصب، فضلاً عن ذلك نحن ندرك أن هذا المفهوم لا يمكن أن ينطبق على هذا الاسم انطباقا واقعيا حقيقيا، لاسيما حين يُفتقد الفعل

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٦١٦/١.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ٢٩٦.
(٣) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٦١٧-٦١٨.
(٤) ينظر : شرح الأشموني: ٢٦٢.
(٥)ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٦٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣٧/٢.

من الكلام [١]. وفي قول القائل: (لله دره شجاعاً، وما في السماء قدر راحة سحاباً، وعلى التمرة مثلها زبداً) قالوا: إنَّ المميز منصوبٌ بما قبله، وقال بعض النحاة إنما هو على تقدير: على التمرة زبد مثلها، فلما أُخِّرَ انتصب . ومن التمييز قولك: (طبت به نفسا) ف (نفسا) منتصب بالفعل الذي يتقدمه فيكون الأصل (طابت نفسي به) ثم أردت المبالغة فنسبت الطيب إليك فجعلت المضاف إليه فاعلا، وإنَّ نفساً فيها بيان التمييز إلى أي شيء هو منسوب فينتصب على تشبيه اللازم بالمتعدي [٢].

أما قولهم في جملة (عندي عشرون درهماً) فقد وجهوا انتصاب درهما إلى العدد – عشرون– ((وواضح أن عشرين لا تصلح أن تكون عاملا لفظيا للنصب في درهما، لأنها ليست فعلا ولا ما يشبه الفعل من العوامل التي تواضع عليها النحويون على إثبات العمل لها))[٣]. فهم حينما لم يجدوا فعلا أحالوا النصب إلى العدد ، والعدد كما هو معلوم لا يمكن أن يكون عاملَ نصبٍ.

هذا ما وجهه النحاة القدماء المتمسكين بنظرية العامل النحوي، إلّا أن الخليل وسيبويه والفراء لم نلحظ لهم مثل تلك التقديرات ومحاولتهم لإيجاد عامل نصبٍ، بل يرون أن التمييزَ منصوب ؛ لأنه ورد في سياق يُراد به بيان الإبهام ورفع الالتباس من النص . وهذا يُعد ملمحاً تداولياً يراد به بيان جهة الحدث المعبر عنه الاسم الوارد في السياق، فيقول الخليل في قولهم: ((عندي خمسون رجلاً، نُصِبَ رجلاً على التفسير... وقولهم: أنت أحسن الناس وجهاً وأسمحهم كفاً... نَصبتَ وجها وكفا على التمييز))[٤]. فنلحظ من توجيه الخليل الذي ينم عن عمق في التفكير النحوي والتفريق بين المميز الذي يدل على النسبة فيصطلح عليه النصب على التفسير والاسم الذي يدل على الذات يصطلح عليه بانه منتصب على التمييز. ومثل ذلك التوجيه نجد سيبويه يوجه ويعلل نصب التمييز

(١) ينظر: نحو التيسير: ٨٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٨– ٢٩٩.

(٣) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٤١.

(٤) الجمل في النحو: ٤٥–٤٦.

الذي ابعد تأثير الفعل العامل عن التمييز وقال بأن المتقدم لا شأن له بنصب الاسم المميز وأحال مسألة النصب إلى ما تداول بين العرب.

والفراء ينهج نهج الخليل وسيبويه في توجيهه للتمييز الوارد في النص القرآني فيقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً﴾(١)، نَصبت (مثوبة لأنها مفسرة) (٢). وقال في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِن أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾(٣).

((نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلّا نكرة، خرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهماً، ولك خيرهما كبشاً... وقوله: عندي قدر قفيزا دقيقاَ، وقدر حملةٍ تبناً وقدر رطلين عسلاً، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسراً؛ لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو... فصار هذا مفسِراً عنه، لذلك نُصِبَ))(٤). ثم يقول في قولهم: هو أوسعكم داراً ، نصبت داراً على التفسير ودخل النصب على الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل (٥).

يمكن استظهار البعد التداولي من كلام الفراء فهو لم يكتفِ بتوجيه النصب؛ بل نجده يبين ما للتمييز من علاقة بالسامع أو المتلقي وتنبيهه على المراد تحديده (٦)، من ((رفع الإبهام وإزالة اللبس، وذلك بأن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها، فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض))(٧).

وهذا بطبيعة الحال يدل على أن البنية التركيبية الخاصة بالتفسير لها ((معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكل مبنى نحوي وظيفة أبلاغية توجهها ملابسات الخطاب

(١) سورة المائدة /٦.
(٢) معاني القرآن: ١/ ٣١٤.
(٣) سورة آل عمران : ٩١.
(٤) معاني القرآن : ١/ ٢٢٥-٢٢٦.
(٥) ينظر: السابق: ١/ ٧٩.
(٦) ينظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: ٨٨. (رسالة).
(٧) شرح المفصل:٢/ ٣٦

وأغراضه ومن أهم تلك الملابسات والأغراض هو غرض المتكلم ومراعاة حال السامع، والفائدة المجنيّة من الخطاب))[١].

ومما يؤكد ارتباط وظيفة التمييز بالبعد الجهي و الحدثي هو أنه كثيرا ما يأتي محولا عن فاعل، أو مفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٢]، والأصل (واشتعل شيب الرأس)) وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٣]. وأصله ((فجرنا عيون الأرض)) وقد عُدِل عن الأصل وجيءَ بالتمييز في السياق ليكون فيه إجمال ثم تفصيل، ليكون أوقع في النفس؛ لأن الآتي بعد الطلب أعزَّمن المنساق بلا طلب، لأن في هذا الإجمال المذكور في الآية الكريمة تُبقي نفس السامع متشوقة إلى ما سَيُذكر ويُبين، فإذا ما بينه التمييز كان للكلام وقع أكبر وتأثير أشد [٤]. لذا كان النصب وسيلة التمييز ليظهر ويبين المعنى المقصود من الكلام ، فقول القائل: (ذنوب ماءً) ، أو (خاتمٌ حديداً)، أو (جبة خزاً) مفضلين النصب ؛لأنه أظهر وأولى من تقدير الجر، كما فعل بعض النحاة ، وذلك لان النصب يدل على أن المتكلم أراد البيان بأن عنده ما يُملأ الوعاء، ليكون من جنس المذكور، أما لو جيء بحركة غير حركة النصب فيحتمل القصد أن يكون مراد المتكلم بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك [٥].

لذا فإنَّ التمييز واقع في سياق قد عبّرت عنه قرائن القول ومناسبته فلم يسبق للفعل ذكر ولم يظهر للفعل لفظ في درج الكلام [٦].

نستنتج من ذلك أن التمييز منصوب على معنى جهة الحدث الوارد في السياق ، وهو حدث الغموض والإبهام فيكون وروده منصوبا ليفسر ويوضح الالتباس؛ لأنَّ حركة النصب تكون كفيلة ببيان المعنى المراد من غير حاجة إلى تكلف في تقدير عامل ناصب

(١) التداولية عند العلماء العرب: ١٩٢-١٩٣.

(٢) سورة مريم / ٥٤.

(٣) سورة القمر / ١٢

(٤) ينظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: ٨٨.

(٥) ينظر: شرح الأشموني: ٢٦٣.

(٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٦.

ومحاولة لتقدير فعل ليكون ذلك تعقيدا في اللغة التي هي وسيلة للإفهام والتعبير بأقل قدر من الكلمات.

الخاتمة والنتائج

الخاتمة والنتائج

بعد أن تناولنا في هذه الدراسة مجموعة من المنصوبات التي لا تحتاج في نصبها إلى عامل لينصبها ؛ إنما هي منصوبة على المعنى الذي يقصده المتكلم فقد آلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :ــ

ـ تقدير النحاة وتأويلهم في بعض المنصوبات التي لم يكن فيها العامل ظاهراً ، كان بسبب شرط توفر عنصري الإسناد في الجملة العربية ، فإنَّ كل جملة مفيدة لابدَّ أن يتحقق فيها عنصري الإسناد ـ المسند والمسند إليه ـ فإن لم يكونا ظاهرين فلابدَّ من التقدير والتأويل.

ـ إنَّ التقديرات والتأويلات قد أدت إلى تغيّر في معنى النص المراد ، إذ يؤدي التغيير إلى تحويل الصيغ من الإنشاء إلى الإخبار ، فضلا عن الابتعاد عن المعنى الذي يريده المتكلم.

ـ قد وُجِدتَ الكثير من الجمل المنصوبة ما يحسن السكوت عليها ، بالرغم من خلوها عنصري الإسناد .

ـ إن أسلوبي الأمر والنهي منصوبان؛ لأنهما تحققات للفعل الكلامي فبمجرد النطق بعباراتها يقع فعل التأثير في المخاطب فيمتثل لتحقيقه، ومن ثَمَّ يتحقق فعل الإنجاز. فالمتكلم بمجرد تلفظه للعبارة يكون قد أحدث فعلا كلاميا متمثلا بأسلوب الأمر والنهي.

- إنَّ الانفعال قرين التحذير والإغراء فهو أسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تُكتشف من الخطاب ، لذا لا يحتاج إلى تقدير عامل لينصبه ، لأنه من الأساليب التي لا تحتمل تطويل الكلام ؛كي لا يقع المخوف والمكروه بالمخاطب؛ لأنه يتطلب الإسراع بتنفيذ الفعل الكلامي التوجيهي فيكون الكلام منصوبا على المعنى الذي يقصده المتكلم لا على العامل بل إنَّ العامل أصبح ظهوره من الأصول المرفوضة، كما صرح بذلك أبن يعيش.

- النداء فعل كلامي غرضه جلب انتباه المخاطب، فيرد الاسم المنادى منصوباً في سياق هذا الفعل الكلامي؛ ليكون النصب أحد تحققات هذا الفعل الكلامي، وأما عند الاستناد إلى العامل النحوي وتقديره بالفعل (أدعوا أو أنادي) فيكون بهذا التقدير إخبار عن المتكلم وهذا خارج عن غرضه . ليكون قد احتمل النداء لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، و النداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب.
- وجدنا بعض المنصوبات خرجت عن قيود الإعراب والعمل النحوي، وصار يطلق عليها بـ المسكوكات اللغوية والمتحجر اللغوي كما في جملة التعجب.
- إنَّ أدوات التأكيد والتمني والترجي لم تكن هي من عمل النصب، وإنما هي تحققات للموقف القضوي الذاتي، وإن كانت ترد متصدرة فهذا لا يعني أنها عملت النصب، بل المتكلم يأتي بها ليؤكد أو يتوقع أو يتمنى عن قضية معينة يريد التعبير عنها، ومن ثَمَّ فإن نصب الاسم الذي يرد بعدها إنما هو من دافع المعنى الذي يقصده المتكلم ليتآزر مع تلك الحروف من أجل التعبير عن موقفه.
- انتصاب المفعول المطلق على المعنى لا على العامل ؛ لأنه واقع في سياق فعلي، غير محمول على إسنادٍ أو إضافة .
- إنَّ المفعول معه لم يكن منتصبا على واو المعية كما زعم النحاة، بل هو منصوب على معنى الحدث وهو التشريك في الحكم .
- إنَّ سبب انتصاب الاستثناء على المعنى لا على عامل ما ؛ لأنه مخرج مما أُدخِل فيه غيره، على حد قول الخليل وسيبويه، فهو لا علاقة له بما قبله من حيث الحكم الإعرابي.
- انتصاب الحال على المعنى لا على العامل المتقدم فالحال لم يؤثر على حركته الإعرابية عامل متقدم.

ـ وجدنا الخليل بن أحمد الفراهيدي يميل إلى النصب على المعنى صراحةً بالقياس إلى غيره من النحاة .

ـ محاولة سيبويه شرح القاعدة النحوية وتبيانها من خلال ذكر الفعل ؛ ليقرب القاعدة النحوية للأذهان ، لا للزوم ذلك الفعل في الجملة ، بدليل قوله : وهذا تمثيل لا يُتَكلّم به ، أو قوله : ذكرته لأمثل لك ما لا يتم إظهاره.

ـ إنَّ من النحاة الّذين تلوا الخليل وسيبويه ، أبن يعيش والرضي وجدناهما في المواضع التي تحتاج إلى ذكر العامل يشيران صراحةً به ، وفي المواضع التي لا تحتاج إلى العامل لا يقولان به . ووجدنا للرضي إشارات صريحة بالنصب على المعنى بدليل قوله : والأولى عندي أنه منصوب على معنى الجملة.

ـ إنَّ القول بالنصب على المعنى في تلك المنصوبات كان اقرب إلى طبيعة اللغة المستعملة ، ويبعد بها عن التقدير والتأويل الذي يزيد اللغة تعقيداً .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩. ١٩٧٩.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، قيس أسماعيل الأوسي، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٨.
- أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية، خلود صالح عثمان الصالح، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨. ١٩٩٧.
- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، جدار للكتاب العالمي، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة، (د.ت).
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د. ط)، (د. ت).
- الأصول في النحو، أبو البكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧. ١٩٩٦.

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، ٢٠٠٢.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، تقديم تمام حسان، مكتبة الخانجي . القاهرة، (د. ط)، ١٣٩٧. ١٩٧٧.
- أمية بن أبي عائذ (ت٧٥هـ) حياته وشعره ، جمع وتحقيق أحمد زكي الأنباري ، دار الفرات للطباعة ، الحلة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ـ ٢٠١٠.
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، خالد ميلاد، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، ١٤٢١– ٢٠٠١.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩_١٩٧٩.
- تأويل مشكل القرآن، أبن قتيبه، شرح السيد أحمد صقر، مطبعة دار الذات، القاهرة، (د. ط) ١٩٧٣.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، در الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦. ١٩٨٦.
- التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، مكتبة المثقف، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلر، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، مطبعة الميرمية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣١٩.
- التعريفات، الشريف أبي الحسن علي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي، فهرسة محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤. ٢٠٠٣.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، محمد بن عبد الملك السراج الشنتريني، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
- التواصل اللساني والسيميائي والتربوي، جميل حمداوي، مكتبة المثقف، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١- ٢٠١٠.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، (د.ط) (د. ت).
- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠- ٢٠٠٠.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، جدار للكتاب العالمي، عمان – الأردن، عالم الكتب الحديثة، إربد –الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- دائرة الأعمال اللغوية – مراجعات ومقترحات – شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

- دراسات في الإعراب، عبد الهادي الفضلي، شركة مكة للطباعة والنشر، جدة، ١٤٠٥-١٩٨٤.
- دراسات في اللغة والنحو، عمر يوسف مصطفى، تقديم مازن المبارك، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٨.
- الدرة الكيفانية في شرح نظم عبيد ربه للآجرومية، محمد توفيق بن عمار الكيفاني، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢- ٢٠١١.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣-١٩٩٣.
- ديوان الخرنق، الخرنق بنت بدر بن هفان، تحقيق حسين نصار، مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٦-١٩٩٦.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، سورية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥.
- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته . دراسات في النحو العربي . عبد الجبار توامه، مكتبة الجيزه العامة، الجزائر، (د. ط) ١٩٩٤.
- الزمن واللغة، مالك يوسف المطلبي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، (د. ط)، ١٩٨٦.
- شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث للنشر، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، الطبعة عشرون .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥- ١٩٥٥.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١- ٢٠٠٠.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة – مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٠-١٩٦٠.
- شرح الرضي على الكافية، عمل عليه يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
- شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني، تحقيق محمد خليل مراد الهربي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين ابي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠١.
- شرح جمل الزجاجي، أبن عصفور الأشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح (د. ط) (د. ت).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام النحوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠١.
- شرح عيون الأعراب، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، تحقيق حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦- ١٩٨٥.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق احمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن بن أحمد بن فارس بن زكريا، تعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٧.

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، (د. ط) ١٩٩٤.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، خليل أحمد عمايره، (د. ط) (د. ت).
- العربية والإعراب، عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي – ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف. القاهرة، (د. ط)، ١٩٨٤.
- فلسفة اللغة والمنطق – دراسة في فلسفة ستراوسن، السيد عبد الفتاح جاب الله، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- في إصلاح النحو العربي – دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦– ١٩٨٥.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦– ١٩٨٦.
- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر . آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠.
- قضايا الشعرية، رومان ياكبسون، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، دار لوبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية – البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي – أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، (د. ط)، ١٩٩٥.
- الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨–١٩٨٨.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦-١٩٩٥.
- لسان العرب، أبن منظور، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩- ١٩٩٩.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، (د.ط)، ١٩٩٤.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١-٢٠٠١.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان – الأردن، ١٩٨٨.
- محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- المحلى وجوه النصب، أبو بكر احمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨-١٩٨٧.
- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، الدار المصرية، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٦.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، (د.ط) (د. ت).
- المعاني الجهية والمظهرية – بحث لساني في المقولة الدلالية – عبد العزيز المسعودي، جامعة سوسه، (د. ط)، ٢٠١٣.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣-١٩٨٣.

- معاني النحو، فاضل صالح السمرائي، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، (د. ط) (د. ت).
- المعنى في لغة الحوار – مدخل إلى البراجماتية (التداولية)، جيني توماس، ترجمة نازك ابراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١-٢٠١٠.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الأسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩-١٩٧٩.
- مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، (د.ط)، ١٣٨١-١٩٦١.
- من وظائف الصوت اللغوي – محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ط)، ١٩٩٠.
- منحة الوهاب في شرح ملحة الإعراب، يوسف منصور الصلاحي، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- موضح أسرار النحو، محمد بن الحسن المشهور بالفاضل الهندي، تحقيق علي موسى الكعبي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦-٢٠١٥.
- النحو العربي نقد وبناء ، ابراهيم السامرائي ، دار الصادق ، (د.ط) ، (د . ت).
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.

- النحو العربي ، ابراهيم بركات ، دار النشر للجامعات ، مصر – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبي البركات الأنباري ، تحقيق أبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون دراسة ونصوص ، فاطمة الطبال بركة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣-١٩٩٣.
- النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) ، محمود عكاشة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣.
- همع الهوامع في شرح الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨. ١٩٩٧.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٣- ١٩٩٢.
- وظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، مكتبة لسان العرب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

- الأبعاد التداولية في معاني القرآن، زينب عادل الشمري، ١٤٣٨- ٢٠١٧.
- الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية ، أسامة كامل عارف جرادات ، الجامعة الهاشمية ، ٢٠٠٣.
- أساليب الطلب في شعر الحبوبي – دراسة تطبيقية، غانم عودة شرهان، ١٤٢٥-٢٠٠٤.
- الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) دراسة تداولية، محمد مدور، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤.

- اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٣.
- التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي، تيسير هارون النوافلة، جامعة مؤته، ٢٠١٣.
- التوجيه الدلالي للأمر في القرآن الكريم – دراسة نحوية – بلاغية – تداولية، عبد المجيد بن يحي وصورية حوري، الجزائر، ١٤٣٩-٢٠١٨.
- الخطاب القرآني . دراسة في البعد التداولي . مؤيد عبيد ال صوينت، ٢٠٠٩.
- الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية، إبراهيم بن حسين بن علي، ١٤٢٦.
- شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني، نصار بن محمد بن حسين، ١٤٢١-١٤٢٢.
- الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه، عبد الله محمد طالب الكنعانه، جامعة اليرموك، ١٤٢٥-٢٠٠٤.
- فلسفة المنصوبات في النحو العربي، عائد كريم علوان الحريزي، جامعة القاهرة – مصر،١٩٧٥.
- مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة – دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، الحاج موسى، ١٤٢٧.
- ملامح التداولية عند عبد القاهر الجرجاني، ابتسام صالح عليوي، ٢٠١٢.
- المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر، خلدون جميل اسكندر الحنطي جامعة مؤته، ١٩٩٨.
- المنصوبات في ضوء إحياء النحو لإبراهيم مصطفى – دراسة وصفية تحليلية – عمار إلياس البوالصه،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٧.
- النصب على إضمار الفعل في العربية، عطية سليمان، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ثالثاً: البحوث والدوريات

- إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه (مقاربة تداولية)، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة اللسانيات العربية، العدد٤، ٢٠١٦.
- أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي، باسم يونس البديرات وحسين محمد البطاينة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد (١٠)، العدد (١)، ٢٠١٥.
- الإعراب والمعنى، محمد بن حماد القرشي، دار غريب للطباعة النشر، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.
- التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، آمنة صالح الزعبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٨)، العدد (١)، ٢٠١٢.
- التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد (١٦)، العدد(٢)، ٢٠٠١.
- تركيب المدح والذم من منظور وظيفي، ليلى كادة، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خضير بسكرة، العدد (٢٢)، ٢٠١١.
- جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (٢٩)، العدد(١) ، ٢٠٠٧.
- الجهة في اللغة العربية، جميل حمداوي، العدد (٢١)، ٢٠٢٠.
- دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم – مقاربة تداولية، بوفرومة حكيمة، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل، العدد (٣)، ٢٠٠٨.
- ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللغة العربية، خالد بلمصابيح، مجلة حوليات التراث، الجزائر، العدد (١٢)، ٢٠١٢.
- ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين، سامي عوض، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، ٢٠١٠.

- القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، هيثم محمد مصطفى، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد (١١)، العدد ٣.
- المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، عبد الحليم بن عيسى، جامعة وهران، الجزائر، دراسات أدبية، العدد (١)، ٢٠٠٨.
- المفعول معه في القرآن الكريم بين آراء المعربين والمفسرين، إبراهيم عبد الله أحمد الزين، (د. ع) (د. ت).
- النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، فارس محمد عيسى، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد (٨)، العدد (٦)، ١٩٩٣.
- نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، يسمينة عبد السلام، مجلة المخبر، الجزائر، العدد (١٠)، ٢٠١٤.
- نظرية التواصل المفهوم والمصطلح، رضوان القضماني وأسامه العكش، مجلة الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥